الموسم الثاني
للانصات المركزي

محادثات الرئيس بافل في بغداد..الالتزام بالدستور والشراكة الحقيقية لحل الخلافات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 29
الخميس
2023/12/07
No. : 7873

تداعيات تعم الشرق الأوسط

INTERNATIONAL CRISIS GROUP

تقرير مجموعة الازمات الدولية

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- محادثات العاصمة..الالتزام بالدستور والشراكة الحقيقية لحل الخلافات
- محادثات العاصمة..ينبغي للقضاء والقانون صون حقوق جميع الشعوب العراقية
- محادثات العاصمة..ضرورة انهاء الخلافات والحل الدستوري للمشكلات
- الاتحاد الوطني يدعم مطالب وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة
- وعودنا صادقة..خدمة عوائل الشهداء وضمان مستحقاتهم وتطوير قطاع والطاقة
- الاتحاد الوطني: محاولات تأجيل الانتخابات في كركوك عقيمة ومصيرها الفشل
- الاتحاد الوطني: الانتخابات في كركوك مسألة وطنية وديمقراطية
- الانتخابات في المناطق المتنازع عليها لها أهمية كبيرة
- الحزب القومي الكوردستاني: نمنح صوتنا الى قوائم الاتحاد الوطني
- تحالف كركوك قوتنا وارادتنا .. قوة لإرادة الرياضيين في كركوك
- الاتحاد الوطني يسعى الى خدمة الكورد الفيليين عبر مجلس بغداد
- اربيل: ممارسات بغداد انتهاك غير مبرر لحقوق مواطني كوردستان الدستورية
- رئيس الجمهورية: العراق مستقل في القرار ويمارس دورا تفاوضيا في المنطقة
- أهمية الحوار بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لحسم المسائل العالقة
- رئيس الجمهورية: اهمية الامن والاستقرار في تحقيق التنمية وتشجيع الاستثمار
- الفاتيكان تثمن جهود رئيس الجمهورية في إرساء التعايش ورعاية المسيحيين
- رئيس الجمهورية يستقبل وفد منظمة مجموعة الأزمات الدولية
- وزير أذربيجاني: زيارة الرئيس العراقي إلى أذربيجان فتحت آفاقا واعدة
- رئيس الجمهورية يثمن دعم ايران ومساندتها للعراق
- رئيس الجمهورية يجدد موقف العراق الداعم للقضية الفلسطينية
- حاجة العراق لخطط استراتيجية لمكافحة التصحر ومواجهة التغيرات المناخية
- الامم المتحدة: العراق يحتل الصدارة ويضع بصمته في مؤتمر تغير المناخ
- يونيتاد يصدر تقريره حول العنف الجنسي ضدّ النساء من قبل داعش

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- إينجيرلك - أغراتور - إسرائيل.. خطّ الدعم الأميركي المفتوح... عبر تركيا
- داود أوغلو: 350 سفينة توجهت من تركيا لإسرائيل منذ حرب غزة

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

- مجموعة الازمات الدولية: تداعيات حرب غزة تعم الشرق الأوسط
- الشرقُ الأوسطُ الجديدُ يبدأ من تصحيح معاهدة لوزان
- القمة الخليجية: المتغيرات الدولية والإقليمية تحتم تشاوراً وتنسيقاً مستمراً

العدد: 7873... 2023-12-07

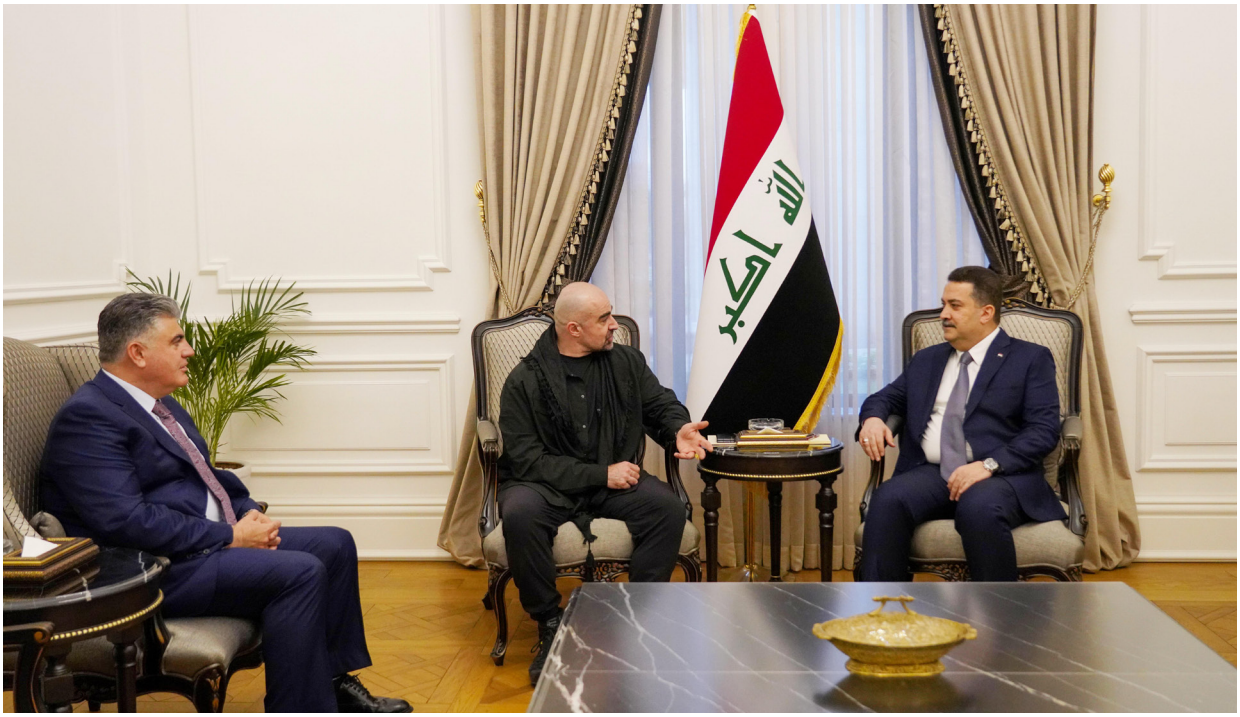

محادثات العاصمة بغداد..

الالتزام بالدستور والشراكة الحقيقية لحل الخلافات

ضمن جولة مباحثاته في العاصمة بغداد ،عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الاربعاء ٢٠٢٣/١٢/٦ في بغداد، مع السيد محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء الاتحادي.

وبحث الجانبان خلال الاجتماع، الأوضاع العامة للبلاد وجهود الحكومة لتقديم المزيد من الخدمات، حيث أكد الجانبان ضرورة التنسيق والتعاون بين القوى والأطراف السياسية بغية حل المشكلات وحماية الاستقرار في المنطقة.

كما أشار الرئيس بافل جلال طالباني الى جهود وفد الإقليم للوصول الى اتفاق وطني مع بغداد، وأوضح ان الاحتكام الى الدستور، والشراكة الحقيقية، عاملان اساسيان لحل الخلافات، وقال: « ينبغي ان تكون حياة ومعيشة المواطنين من أولويات مهام الحكومة وفي سبيل تحقيق تلك المهام يجب على جميع الأطراف تقديم العون والمساعدة».

وحول المستجدات الأمنية في المنطقة وتداعياتها على العراق، عرض الرئيس بافل جلال طالباني سياسة الاتحاد الوطني وقال: « ان المنطقة تمر بمرحلة حساسة، يجب التعامل مع هذه التطورات بمسؤولية، وينبغي حماية البلد من أي احتمال غير مرغوب فيه».

وبحسب بيان اخر للمكتب الاعلامي للرئيس مجلس الوزراء الاتحادي ،فقد وشهد اللقاء التباحث في مجمل القضايا والملفات على المستوى الوطني، وسير تنفيذ البرنامج الحكومي، وفق أولوياته الخدمية والتنموية والاقتصادية، وسبل دعم القوى السياسية لتحقيق هذه الأهداف.

وأكد السوداني حرص الحكومة على الوضع المعيشي لجميع العراقيين في جميع محافظات العراق، إلى جانب اهتمامها للارتقاء بالواقع الخدمي، وذلك بهدف تحقيق نقلة نوعية في الأحوال الاجتماعية، وتلبية تطلعات المواطنين وطموحاتهم.

محادثات العاصمة بغداد..

ينبغي للقضاء والقانون صون حقوق جميع الشعوب العراقية

عقد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني اجتماعا يوم الاربعاء ٢٠٢٣/١٢/٦ مع القاضي فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى العراقي في بغداد.

وجدد الرئيس بافل خلال الاجتماع دعمه لمواصلة الحوار البناء بين القوى والاطـراف السياسية بهدف تجاوز المعوقات وانهاء الخلافات بالاحتكام الى الدستور والقوانين النافذة.

وفي محور آخر من الاجتماع تم بحث حماية استقرار المنطقة وسيادة القانون، حيث قال الرئيس بافل: «ندعم استقلال المحاكم بكافة الاشكال وينبغي ان يكون القضاء والقانون حاميا حقيقيا لحقوق جميع الشعوب العراقية».

محادثات العاصمة بغداد..

ضرورة انهاء الخلافات والمعالجة القانونية والدستورية للمشكلات

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الاربعاء ٢٠٢٣/١٢/٦ في بغداد، قيس الخزعلي الأمين العام لحركة عصائب اهل الحق.

وبحث الجانبان خلال اللقاء، آخر المستجدات السياسية، الاقتصادية والأمنية، حيث أكد الجانبان ضرورة استمرار الحوار الوطني بين جميع الاطراف بغية حماية المصالح العليا والشراكة الحقيقية في البلاد.

كما شدد اللقاء على ضرورة انهاء الخلافات والمعالجة القانونية والدستورية للمشكلات فيما بين إقليم كوردستان وبغداد والوصول الى اتفاق نهائي يضمن حماية حقوق جميع الأطراف.

الاتحاد الوطني يدعم مطالب وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة

التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان يوم الاثنين ، افشين قادر زاده، اقصر رجل في العالم.

وخلال اللقاء الذي جرى بحضور شاناز ابراهيم أحمد وسركوت زكي عضوي المكتب السياسي، وسركوت حسن عضو المجلس القيادي وعمر جبار رئيس جمعية قصار القامة في اقليم كوردستان، رحب الرئيس بافل جلال طالباني بحفاوة بأفشين قادرزاده في السليمانية وقال: ننظر باعتزاز وتقدير الى مكانة وطاقات قصار القامة، وانتم لعبتم دورا ايجابيا وفاعلا في جميع نواحي الحياة.

واضاف الرئيس بافل: الاتحاد الوطني الكوردستاني يدعم تماما الحقوق والمطالب المشروعة لقصار القامة وذوي الاحتياجات الخاصة، ونؤمن إيمانا راسخا بقانون عصري يضمن حقوقهم.

وقال: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يرحب ويدعم اي خطوة الهدف منها خدمة هذه الشريحة المهمة في المجتمع ويسعى لضمان حياة أفضل لهم.

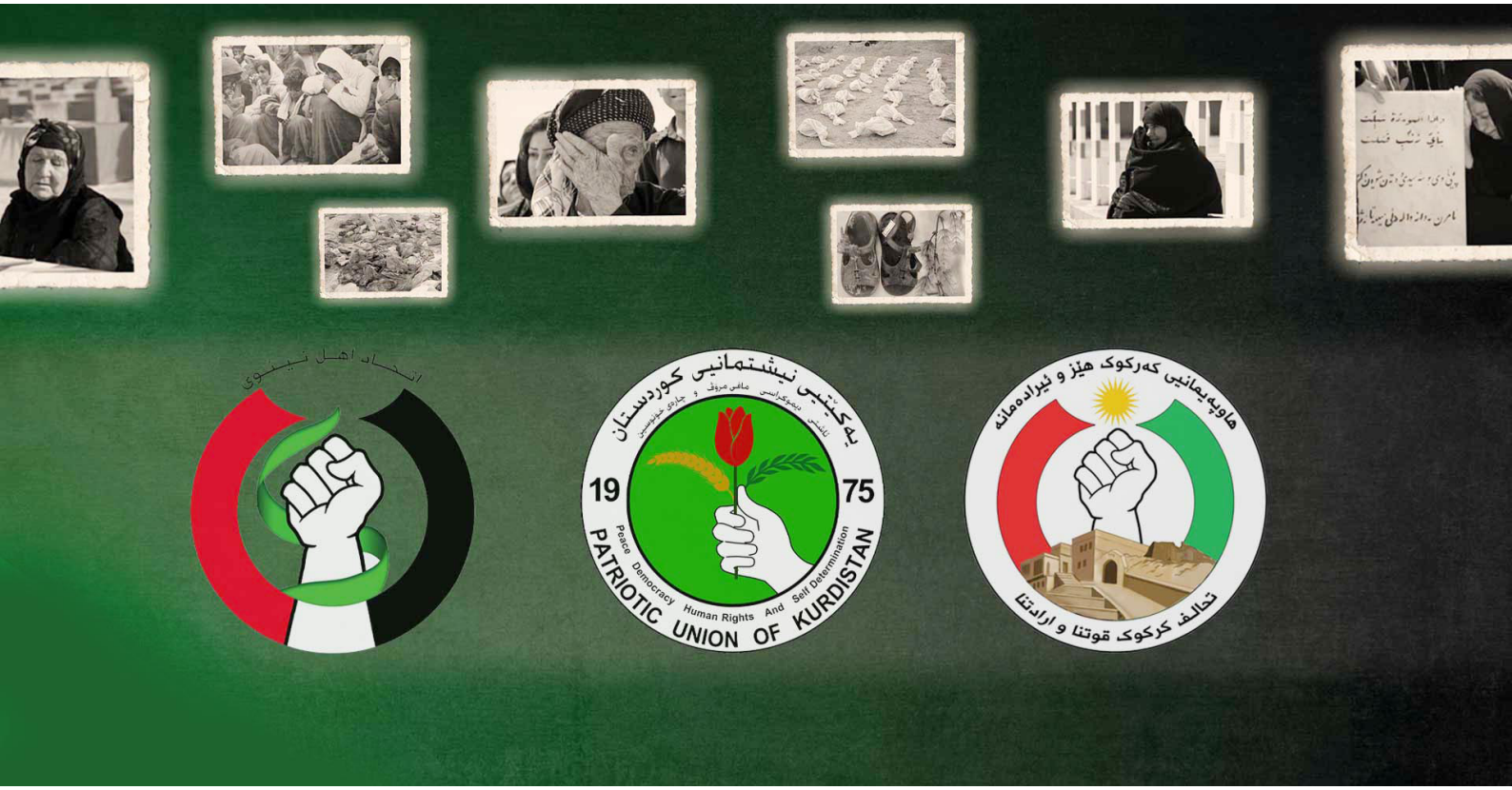

وعودنا صادقة..خدمة عوائل الشهداء وضمان مستحقاتهم وتطوير قطاع الصناعة والطاقة

تسعى قوائم ومرشحو الاتحاد الوطني الكوردستاني لانتخابات مجالس المحافظات، الى خدمة ذوي الشهداء والمؤنفلين وضحايا تنظيم داعش الارهابي في جميع المحافظات، وأكدت في برامجها الانتخابية أنها ستعمل على ضمان حقوق ومتطلبات عوائل الشهداء وضحايا الارهاب ودعمهم في جميع المجالات.

خدمة ابناء قضاء شنكال

يقول وسام سالم المرشح رقم ١٨ عن تحالف اهل نينوى ١٣٤، لـPUKMEDIA: قلوبنا مع عوائل الشهداء وضحايا الارهاب في محافظة نينوى وسنعمل بكل جهد على خدمتهم.

واضاف: بعد مرور سنوات على الإبادة الجماعية للازيديين لايزال أهالي هؤلاء الضحايا ينتظرون معاقبة الذين كانوا مسؤولين عن سقوط شنكال، نحن نؤيد هذه المطالب ويجب محاسبة الاشخاص الذين كانو سبباً في ذلك. وسنعمل على تأسيس متحف أو مركز للدراسات لتوثيق كارثة شنكال والإيزيديين. وسنعمل على إزالة التمييز بين شنكال والمناطق الاخرى من ناحية توفير الخدمات.

واوضح: سنعمل على فتح مركز للتأهيل النفسي في شنكال خاص بالنساء والفتيات والاطفال الناجين من الإبادة الجماعية عام ٢٠١٤، والعمل على كشف المقابر الجماعيه لاهالي شنكال ورفع رفاتهم بشكل علمي

وإنشاء مقابر وأماكن مناسبة لإعادة دفنهم بصورة لائقة.

وقال: سنعمل ايضا على معرفة مصير النساء والفتيات الإيزيديات اللاتي لايزال مصيرهن مجهولاً. لان جميع ابناء محافظة نينوى تعرضوا الى الظلم والاضطهاد لكن ما حصل مع ابناء قضاء شنكال والجريمة الكبيرة التي تعرضوا لها هي كارثة كبرى ويجب علينا خدمتهم وتوفير جميع احتياجاتهم.

تقديم خدمات افضل لعوائل الشهداء

يقول رمضان جباري المرشح رقم ١٩ عن قائمة كركوك قوتنا وارادتنا رقم ١٤٢، لـPUKMEDIA: سنعمل على خدمة ذوي الشهداء والمؤنفلين وخاصة أن منطقة جمجمال وباقي مناطق كركوك كانت لها حصة الاسد في عدد ضحايا الانفال والشهداء ولدينا برنامج متكامل لخدمتهم.

واضاف: لدينا برنامج لتقديم افضل الخدمات لعوائل الشهداء والمؤنفلين والسجناء السياسيين لانهم يستحقون كل الخدمات وسنعمل على تحويل رواتبهم ومستحقاتهم على ملاك مؤسسة الشهداء الاتحادية لكي يحصلوا على جميع امتيازاتهم أسوة بأقرانهم في بقية المحافظات.

تحويل ملاكات الشهداء على مؤسسة الشهداء الاتحادية

يقول جاسم محمد المرشح رقم ٦ عن قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في محافظة ديالى ١٢٠، لـ PUKMEDIA: تعمل قائمتنا رقم ١٢٠ على خدمة جميع عوائل الشهداء والمؤنفلين وخاصة في قضاء خانقين لان القضاء قدم تضحيات كبيرة في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي، تلك الحرب التي كانت حربا دولية ضد الارهاب.

واضاف: سنعمل على تحويل رواتب الشهداء على ملاك مؤسسة الشهداء الاتحادية لكي يحصلوا على جميع مستحقاتهم وتعضويهم بشكل لائق لان اغلب عوائل الشهداء لم تحصل على حقوقها الدستورية.

وقال: سنعمل ايضا على خدمة عوائل الشهداء والمؤنفلين في منطقة كرميان ايضا لان هناك الكثير من العوائل لم تحصل على اية مستحقات أسوة بباقي عوائل الشهداء في المحافظات الاخرى.

برامج متكاملة لتطوير قطاع الصناعة والطاقة

وكذلك تسعى قوائم ومرشحو الاتحاد الوطني الكوردستاني لانتخابات مجالس المحافظات لتطوير قطاع الصناعة والطاقة في جميع المحافظات، وأكدت في برامجها الانتخابية أنها ستعمل على توفير مستلزمات إعادة فتح المعامل المغلقة وإنجاز المشاريع التي تساهم في دعم القطاع الصناعي.

الاستفادة من تخصيصات البترودولار

يقول حازم الهموندي المرشح رقم ٢٥ في قائمة كركوك قوتنا وارادتنا الرقم ١٤٢، لـPUKMEDIA: تعمل قائمتنا على تطوير قطاع الصناعة والطاقة في محافظة كركوك.

واضاف: نهدف الى الاستفادة من تخصيصات البترودلار لخدمة المواطنين في المحافظة بشكل متساو وتوفير فرص العمل وخدمة جميع احياء كركوك دون أي تمييز. موضحا: سنعمل على حل مشكلة تزويد المواطنين بالطاقة الكهربائية وتأهيل واعادة اعمار المصافي النفطية لكي نوفر احتياجات المواطنين من النفط والغاز.

حل مشكلة الكهرباء

يقول أوس ابراهيم المرشح رقم ٥ في قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني في محافظة ديالى الرقم ١٢٠، لـPUKMEDIA: سنعمل على حل مشكلة الكهرباء المتأزمة في المحافظة وخاصة في قضاء خانقين وإنهاء مشكلة حرمان المواطنين من الطاقة الكهربائية وخاصة في فصل الصيف.

واضاف: يجب حل مشكلة الكهرباء بايجاد خطوط جديدة لنقل الطاقة الكهربائية لان الخطوط القديمة لاتتحمل كل هذا الضغط عليها، لذا يجب ايجاد خطوط بديلة لحل هذه المشكلة.

واوضح: كما تعمل قائمتنا على اعادة تأهيل وزيادة المصافي ومحطات الوقود لكي يتمكن جميع المواطنين من التزود بالوقود بشكل سلس وسهل، كما سنعمل على تأهيل محافظات الغاز لتوفير النفط والغاز لجميع المواطنين في محافظة ديالى بشكل كامل.

إعادة فتح المعامل المغلقة

يقول درويش بيسو المرشح رقم ٤ في اتحاد اهل نينوى بالرقم ١٣٤، لـPUKMEDIA: تعمل قائمتنا اتحاد اهل نينوى على حل مشكلة الكهرباء في مدينة الموصل وبلدات وقرى المحافظة عن طريق إنشاء المزيد من محطات توليد الطاقة، وتوفير الكهرباء لجميع المواطنين دون استثناء.

واضاف: نعمل على تطوير صناعة المنتجات النفطية في المحافظة والذي سيخلق فرص عمل اكثر لأبناء المحافظة. وسنعمل عن طريق فريقنا في الحكومة الاتحادية على تنظيم وتطوير مصافي محافظة نينوى الذي سيزيد من فرص العمل ويوفر إحتياجات المواطنين من الوقود.

وقال: سنعمل العمل على بناء معمل تعليب صلصة الطماطم ومعمل الألبان في المحافظة وخاصةً في أقضية المحافظة، بالاضافة الى إعادة فتح المعامل المغلقة التي توفر المنتوجات المحلية للمواطنين بالاضافة الى فرص العمل للشباب.

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني: محاولات تأجيل الانتخابات في كركوك عقيمة ومصيرها الفشل

أكد رئيس كيان تحالف كركوك قوتنا وإرادتنا بالقائمة رقم ١٤٢، أن المحاولات الجارية لتأجيل انتخابات مجلس محافظة كركوك، هي محاولات عقيمة مصيرها الفشل، مشيرا الى أن سبب هذه الدعوات هو ليقينهم بأن الكورد سيحصلون على أغلبية الاصوات بالانتخابات.

وقال آسو مامند عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، رئيس كيان تحالف كركوك قوتنا وإرادتنا، في تصريح للصحفيين: «هناك عقلية تريد إدامة هذا الاجحاف والوضع غير القانوني

السائد في كركوك، لذا يدعون الى تأجيل الانتخابات في كركوك، إلا أن هذه الدعوة لا تستند الى أي سبب قانوني، بل الدافع الوحيد لها هي تيقن بعض الأطراف من أن الكورد سيحصلون على أغلبية الأصوات في الانتخابات لأنهم يشكلون غالبية سكات المحافظة، ولا يريدون أن يستعيد الكورد السلطة فيها».

وأضاف آسو مامند: «أدعو المواطنين الكورد في محافظة كركوك ألا تؤثر عليهم هذه الشائعات والمحاولات الفاشلة، ويجعلوا من يوم ٢٠٢٣/١٢/١٨، يوما لاستعادة السلطة والبدء بتقديم الخدمات في كركوك، فبتوجهنا الى صناديق الاقتراع سوف نفشل محاولات الشوفينيين لإجهاض التعايش المشترك في المدينة»، مشددا على أن السبيل الوحيد لخدمة أبناء كركوك وتفعيل مجلس المحافظة هو المشاركة الفاعلة في الانتخابات المقبلة، ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد الوطني الكوردستاني له إيمان راسخ بالتعايش المشترك والشراكة الحقيقية، وسنبذل قصارى جهدنا لاستعادة السلطة الى الكورد في كركوك».

من جهته اكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني استعداد حزبه للانتخابات في موعدها المحدد، واهمية وحدة البيت الداخلي الكوردي.

واعلن سعدي بيره المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني ان الاتحاد الوطني منشغل بتوحيد البيت الداخل الكوردي مؤكدا ان وحدة الصف سينعكس بالايجاب على العملية السياسية ومكانة الاقليم مشددا على مواصلة الاجتماعات بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستان من اجل تقريب وجهات النظر وتوحيد الرؤى حول المسائل القومية.

واضاف سعدي بيره: « ان الاتحاد الوطني على استعداد لاجراء الانتخابات في موعدها المحدد وانهى جميع استعداداتها للعملية».

ويشارك الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات مجلس محافظة كركوك، ضمن تحالف كركوك قوتنا وإرادتنا بالرقم ١٤٢، وهو تحالف تشكل بين الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الشيوعي الكوردستاني، بهدف توحيد صوت الكورد في المحافظة.

الاتحاد الوطني: الانتخابات في كركوك مسألة وطنية وديمقراطية

ستران عبد الله: الاتحاد الوطني يريد محافظا كورديا ينهي التمييز بين مكونات كركوك

أكد عضو في المجلس القيادي للاتحاد الوطني انهم ينظرون الى انتخابات في كركوك والمناطق الكوردستانية كمسألة وطنية وديمقراطية ولا يدخلون في صراعات حزبية، وقدم شكره للشخصيات والأطراف الذين يعلنون انضمامهم الى صفوف الاتحاد الوطني وتحالف كركوك قوتنا وارادتنا حيث يعبر عن حرصهم للمسؤولية.

أعلن ستران عبد الله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده اليوم ٢٠٢٣/١٢/٤ في كركوك: « نقدم شكرنا للشخصيات والأطراف الذين ينظمون الى صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني وتحالف كركوك قوتنا وارادتنا ونرحب بهم، حيث ان هذا الموقف يعبر عن حرصهم للمسؤولية التاريخية في كركوك، ونحن نرى ان ساحة التحالف هي ساحة الكوردايتية وهي ساحة متينة وقوية، ولا ننظر الى انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية بعين الصراعات والعدائية، فهي منافسة ديمقراطية ووطنية».

وأوضح ستران عبد الله: « ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد محافظا كورديا في كركوك يعيد الخدمات الى جميع أهالي المدينة دون استثناء، وينهي التمييز بين المكونات».

الانتخابات في المناطق المتنازع عليها لها أهمية كبيرة

أكد المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني أهمية اجراء حملة انتخابية هادئة في مخمور واطرافها نظرا لخصوصية المناطق المتنازع عليها والعمل على بقاء أهالي القرى في مخمور منعا لسياسية التعريب.

وأعلن سعدي بيره خلال زيارته قضاء مخمور ومركز تنظيمات قرجوغ يوم الاثنين: « ان الانتخابات في المناطق المتنازع عليها لها أهمية كبيرة بالنسبة للكورد، داعيا التصويت لصالح قائمة اتحاد اهل نينوى رقم (١٣٤) من قبل أهالي منطقة مخمور، والالتزام بأجراء حملة انتخابية هادئة نظرا لخصوصية المنطقة وتعددية المكونات، مؤكدا اهمية إنجاح مرشحي الكورد والعمل بروح وطنية وليست حزبية».

وأضاف سعدي بيره: « يجب على الأطراف المشرفة على الحملة الانتخابية من الكوادر الحزبية، توعية المواطنين حول آلية الانتخابات، حيث يختلف قانون الانتخابات والنظام الانتخابي لانتخابات مجالس المحافظات اختلافا جوهريا عما سبقه من الانتخابات من حيث القوائم والمرشحين».

وأوضح المتحدث باسم الاتحاد الوطني: « ان الاتحاد الوطني الكوردستاني على استعداد لحماية مخمور وأهالي المنطقة، ونرى ضرورة بقاء الأهالي في مناطقهم وعدم الهجرة تحت أي ظرف، مشددا على ضرورة تقديم الخدمات لهذه المنطقة التي قدمت تضحيات كثيرة».

وبين سعدي بيره انه: « ينبغي علينا حماية وحدة الصف والوئام والتعايش المشترك بين أهالي مخمور من الكورد والعرب وجميع المكونات، مؤكدا ضرورة تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور العراقي لتعزيز أواصر العلاقة بين المكونات والتعايش السلمي في العراق ».

الحزب القومي الكوردستاني:
نمنح صوتنا الى قوائم الاتحاد الوطني

طالب حزب سياسي كوردستاني أنصاره لإعطاء أصواتهم لمرشحي الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات مجالس المحافظات العراقية المقرر إجراؤها يوم ١٨ من الشهر الجاري.

وأصدر المكتب السياسي للحزب القومي الكوردستاني بيانا جاء فيه: «بهدف الحفاظ على المكانة الحقيقية للكورد في المناطق المتنازع عليها ولاسيما كركوك، وتعزيز ثقلهم في بغداد، نعمل على نجاح مرشحي الاتحاد الوطني الكوردستاني في انتخابات مجالس المحافظات العراقية».

وأضاف البيان: «في السابق كان الاتحاد الوطني الكوردستاني صاحب أغلبية أصوات الكورد في المناطق المتنازع عليها، ولم يترك جماهيره في أي ظرف كان، كما دافع عن حقوقهم المشروعة، لذا نطالب أعضاء ومؤيدي حزبنا لإعطاء أصواتهم لمرشحي الاتحاد الوطني الكوردستاني».

تحالف كركوك قوتنا وارادتنا .. قوة لإرادة الرياضيين في كركوك

اصدرت قائمة تحالف كركوك قوتنا وارادتنا رسالتها ليوم الاثنين ٢٠٢٣/١٢/٤، أكدت دعمها للرياضيين والنشاطات الرياضية ودور الرياضيين لإنجاح تحالف كركوك قوتنا وارادتنا، وفيما يأتي نص الرسالة:

كأس الرياضة في ٢٠٢٣/١٢/١٨»

« ان الرياضيين يظهرون الجانب المدني وروح الحي والشاب لمجتمع كركوك.

الرياضيون والفرق الرياضية في كركوك لا يمثلون فقط سلامة الصحة والنشاط والرشاقة والبطولة والمنافسة والفوز... انهم مثل الانتخابات والديمقراطية فهم ينافسون في الميدان لكن بروح رياضية والوئام والفرح.

ان ارادة الشباب والفتيات الرياضيين في كركوك، تمتزج مع تحالف كركوك قوتنا وارداتنا، وهم يحتلون مساحة مهمة في برنامج قائمة ١٤٢ لتعزيز وتقوية النوادي والبطولات وتطوير الرياضة.

كما ان ممثلي تحالف كركوك قوتنا وارادتنا سيكونون قوة لإرادة الرياضيين في كركوك، وبشعارات سريعة وقوية وعلوية، سيفوزون في انتخابات مجالس المحافظات في كركوك ٢٠٢٣/١٢/١٨ ويرفعون كأس الفوز».

الاتحاد الوطني يسعى الى خدمة الكورد الفيليين عبر مجلس بغداد

يدعو الاتحاد الوطني الكوردستاني الى المشاركة الواسعة في انتخابات مجالس المحافظات لضمان حقوق الكورد في المناطق المتنازع عليها وبغداد، فيما يشارك في انتخابات مجلس محافظة بغداد عبر مرشحه الشيخ جاسم السوره ميري، مرشح كوتا الكورد الفيليين بالرقم ٢٠٤.

برنامج متكامل للدفاع عن الكورد الفيليين

يقول الشيخ جاسم السوره ميري مرشح كوتا الكورد الفيليين لمجلس محافظة بغداد بالرقم ٢٠٤، خلال تصريح لـPUKMEDIA: «قدمنا برنامجا متكاملا للدفاع عن شريحة الكورد الفيليين والمواطنين في بغداد عموما، حيث هناك دعم جماهيري لنا من قبل اقربائي وعشيرتي وأعضاء الاتحاد الوطني في بغداد، كما ان مركز تنظيمات بغداد وقيادة الاتحاد الوطني يدعمونني ويريدون نجاح مرشحهم الوحيد في بغداد».

ودعا السوره ميري الكورد في بغداد الى المشاركة الواسعة في الانتخابات ودعم مرشحهم كي يتمكن

من الدفاع عن حقوقهم على اعتبار ان الكورد الفيليين كانوا جزءا مهما حتى في تأسيس مدينة بغداد لكنهم حرموا نتيجة السياسات الشوفينية من الجنسية العراقية وعانوا التمييز والتهجير القسري».

السير على نهج الرئيس مام جلال

ويقول الشيخ جاسم السوره ميري انه عمل في المجلس البلدي أكثر من ١٦ عاماً، وانه على علم ودراية بمشاكل الكورد وخاصة الكورد الفيليين في بغداد وسيكون داعما ومناصرا لحقوقهم عند نيله ثقة الناخبين».

وأكد السوره ميري، أنه يسير على خطى ونهج الرئيس الراحل مام جلال لما يتمتع به شخصيته من مقبولية كبيرة بين جميع أطياف المجتمع العراقي، حيث كان للرئيس مام جلال دور كبير في دعم قضية الكورد الفيليين وإنجاح العملية الديمقراطية ومبدأ التعايش واستباب الامن والوئام».

أهمية تمثيل الكورد الفيليين في بغداد

من جانبها أكدت رابحة حمد مسؤولة مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني خلال تصريح لـPUKMEDIA: «يتواجد عدد غير قليل من الكورد وخاصة الكورد الفيليين في بغداد، وقد قرر الاتحاد الوطني المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات في بغداد وتقديم مرشح متمكن وجماهيري وهو الشيخ جاسم السوره ميري المرشح الرقم ٢٠٤».

وأضافت: «ندعو المواطنين الكورد الساكنين في بغداد الى التصويت لمرشحهم ومساندته ومنح ثقتهم له دفاعا عن تطلعاتهم وحقوقهم، حيث ان الشيخ جاسم السوره ميري من الشخصيات العشائرية والاجتماعية المهمة في بغداد والتي لها حضور واسع بين الكورد في بغداد».

وأوضحت رابحة حمد: «ان الكورد الفيليين لهم الحق ان يكون لديهم تمثيل في مجلس محافظة بغداد للدفاع عن حقوقهم بالقانون، وبغية تحقيق هذا الهدف قرر الاتحاد الوطني السير على نهج الرئيس مام جلال واختيار مرشح الكورد الفيليين الشيخ جاسم السوره ميري رقم ٢٠٤ للمشاركة في انتخابات مجلس محافظة بغداد ومساندته».

من المقرر أن تجري انتخابات مجالس المحافظات العراقية (عدا محافظات اقليم كوردستان)، في الثامن عشر من الشهر الجاري، ويشارك الاتحاد الوطني الكوردستاني بقائمة مستقلة في انتخابات مجلس محافظة ديالى، أما في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين، فيشارك ضمن تحالفات انتخابية.

وفي العاصمة بغداد، يخوض مرشح الاتحاد الوطني الكوردستاني الشيخ جاسم السوره ميري انتخابات مجالس المحافظات بالرقم ٢٠٤.

PUKMEDIA

مجلس وزراء إقليم كوردستان:

انتهاك غير مبرر لحقوق مواطني كوردستان الدستورية

أوفى إقليم كوردستان بالتزاماته وواجباته كافة تجاه الحكومة الاتحادية

GOV.KRD

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، يوم الأربعاء ٦ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٣، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي باشراف رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني ونائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني، وناقش عدداً من الموضوعات المدرجة ضمن جدول أعماله.

وفي مستهل الاجتماع، رحّب رئيس مجلس الوزراء، وباسم المجلس، بعودة وزير البيشمركة شورش إسماعيل إلى اجتماعات مجلس الوزراء، واستئناف أداء مهام عمله وواجباته.

كما قدم رئيس مجلس الوزراء نبذة عن نتائج لقاءات واجتماعات وفد إقليم كوردستان في القمة العالمية للعمل المناخي في مدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي الفقرة الأولى من جدول الأعمال، قدم الوزراء المعنيون عرضاً لآخر المستجدات المتعلقة بحصة الموازنة ورواتب إقليم كوردستان على ضوء المباحثات التي أجراها الوفد التفاوضي للإقليم، خلال زيارته الأخيرة إلى بغداد الأسبوع الماضي.

كذلك عرض الوفد التفاوضي التوضيحات اللازمة إلى مجلس الوزراء، مشيراً إلى أنه وعلى الرغم من التوصل الى تفاهم مشترك في بغداد يقضي بوجوب فصل استحقاقات متقاضي الرواتب عن الخلافات السياسية والالتزامات، فإنه أكد على صرف تخصيصات رواتب الإقليم وفق للجداول الملحقة بقانون الموازنة دون تطبيق معيار الإنفاق الفعلي، وعدم ربط الاستحقاقات المالية للموظفين بالخلافات السياسية.

وأشار الوفد التفاوضي إلى أن المفاوضات الأخيرة، وما عُرض على الوفد التفاوضي للإقليم، لا يحل بشكل جذري هذه المسألة ولا يعالج مشكلة استحقاقات جميع متقاضي رواتب الإقليم والتي تبلغ ٩٤٤ مليار دينار شهرياً، وأكثر من ١١ تريليون دينار سنوياً والذي تم مراجعته وتدقيقه من قبل فريق التدقيق المشترك لديواني الرقابة المالية الاتحادية والإقليم، وعليه فإن ما تمارسه الحكومة الاتحادية يعدّ انتهاكاً واضحاً وصريحاً وغير مبرر للحقوق المضمونة دستورياً لمواطني كوردستان.

وطالب مجلس الوزراء، الحكومة الاتحادية بإعداد مشروع قانون تعديل قانون الموازنة العامة الاتحادية في مجلس الوزراء بأقرب فرصة وإقراره، ومن ثم إحالته إلى مجلس النواب بهدف تأمين استحقاقات متقاضي الرواتب في الإقليم كما أوردته جداول قانون الموازنة، وذلك بعيداً عن معيار الإنفاق الفعلي والخلافات، وعلى المستوى السياسي، يجب على جميع الأحزاب السياسية التي شكّلت كابينة رئيس الوزراء الاتحادي السيّد محمد شياع السوداني، دعم مشروع قانون تعديل قانون الموازنة، ليتمكن متقاضو الرواتب في الإقليم من الحصول رواتبهم في موعدها دون تأخير اسوة بأقرانهم في باقي مناطق العراق باتجاه تحقيق العدالة التي يجسدها الدستور في مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، وأن تُرسل الاستحقاقات المالية لإقليم كوردستان في إطار الاتفاقات الموقعة وقانون الموازنة، ليتسنى لوزارة مالية إقليم كوردستان توزيعها على مستحقيها.

من ناحية أخرى، أوفى إقليم كوردستان بالتزاماته وواجباته كافة تجاه الحكومة الاتحادية، إذ تولى فريق التدقيق المشترك لديواني الرقابة الماليين الاتحادي والإقليم عملية التدقيق والمراجعة لجميع الإيرادات والإنفاق والملاكات الوظيفية في الإقليم، وبالإضافة إلى ذلك، نفّذ الإقليم التزاماته النفطية تجاه وزارة النفط الاتحادية من خلال تسليم النفط للاستخدام المحلي، ومع ذلك لم تسدد الحكومة الاتحادية أي مبالغ مالية إلى شركات النفط، وعليه، لا يوجد أي مبرر للحكومة الاتحادية لعدم صرف المستحقات المالية لمتقاضي الرواتب، وإننا نعدّ الحكومة الاتحادية المسؤولة الوحيدة عن تأخير الرواتب، ونطالبها بإرسال الاستحقاقات المالية إلى متقاضي الرواتب في الإقليم وعدم تأخيرها من الآن فصاعداً.

وفي الفقرة الثانية من جدول أعمال الاجتماع، عرض نائب رئيس مجلس الوزراء تقريراً

عن حالات العنف ضد المرأة، وأشار إلى أسباب العنف وسبل معالجتها، ودعا الوزارات والجهات المعنية إلى التعاون من أجل تنفيذ استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة والأسرة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء على أهمية حماية حقوق المرأة في إقليم كوردستان، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة مرتكبي العنف ضد المرأة، وهو أمر لا يمكن السكوت عنه بأي شكل من الأشكال، كما وجّه رئيس مجلس الوزراء المؤسسات الحكومية إلى إطلاق حملة توعية واسعة النطاق للقضاء على العنف ضد المرأة.

وبعد ذلك، قدّم وزير الداخلية ريبر أحمد تقريراً أشار فيه إلى اجتماعه مع المجلس الأعلى للمرأة والتنمية وعدد من منظمات المجتمع المدني، وذلك بناءً على توجيه من رئيس مجلس الوزراء، بهدف تذليل المعوقات التي تعترض تنفيذ القوانين والتعليمات المتعلقة بمكافحة العنف ضد النساء.

وأعرب مجلس الوزراء عن دعمه للمقترحات والتوصيات المدرجة في التقرير والاجتماع المشار إليه، كما جدد دعمه للمديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة والأسرة، وسائر المنظمات العاملة في هذا المجال، وذلك من أجل وضع حد للعنف تجاه النساء.

وفي ختام الاجتماع، وافق مجلس الوزراء على مقترح وزير البلديات والسياحة ساسان عوني بشأن إعفاء وخفض ما نسبته ١٥٪ من الديون المترتبة على المشتركين في خدمات الماء، وذلك لمدة ٩٠ يوماً من تاريخ نشر تعليمات وزارة البلديات والسياحة لتسهيل تنفيذ القرار، على أن يُنشر القرار في الجريدة الرسمية، فيما ستنشر وزارة البلديات والسياحة لاحقاً التفاصيل المتعلقة بهذا الشأن.

إيران تدخل على خط أزمة الرواتب

الى ذلك أكدت القنصلية الإيرانية في إقليم كردستان، الثلاثاء، دخولها على خط الأزمة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان.

وقال القنصل العام نصر الله رشنودي في بيان إننا "نسخر جهودنا وعلاقاتنا لحل خلافات الإقليم وبغداد حول ملفات الموازنة ورواتب الموظفين بأسرع ما كان".

تصريحات المسؤول الإيراني تأتي غداة زيارة له إلى وزارة المالية والاقتصاد في حكومة الإقليم التي قالت هي الأخرى في بيان إن "وزيرها آوات الشيخ جناب استعرض خلال اللقاء آخر تطورات ملف الموازنة والرواتب مع الحكومة الاتحادية.

مشيرا إلى أن الجهود متواصلة باتجاه تعديل قانون النفط والغاز، على أمل إبعاد رواتب الموظفين عن الخلافات والصراعات السياسية في العام المقبل، والتعامل مع موظفي الإقليم بنفس المعايير المطبقة على الموظفين في مدن العراق الأخرى، داعيا القنصل الإيراني إلى التدخل لحل الخلافات مستغلا حسن العلاقات مع بغداد.

رئيس الجمهورية: العراق مستقل في القرار ويمارس دورا تفاوضيا في المنطقة

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، أن «القرار العراقي قرار مستقل ندرسه في الحكومة والبرلمان، ولا نأخذ أوامر من أي دولة».

وقال رئيس الجمهورية خلال مقابلة مع قناة سكاي نيوز عربية، على هامش مشاركته في مؤتمر المناخ (كوب ٢٨) بالإمارات العربية المتحدة، إن «التطورات التكنولوجية في العالم أثرت على التغيرات المناخية وينبغي العمل الجاد عبر التعاون والتنسيق الدولي لمعالجتها». وأشار إلى أن «الوضع في العراق الآن جيد من جميع النواحي، ولدينا برنامج مكثف لترسيخ الأمن والاستقرار وتلبية مطالب الشعب العراقي عبر تقديم الخدمات وتحسين البنى التحتية».

وأوضح فخامته أن «علاقات العراق الآن مع دول الجوار والمنطقة والعالم جيدة وقوية ونعمل على تعزيزها، وهناك وفود تزور العراق بشكل متواصل من الدول كافة». لافتا إلى أن «المناخ، وإدارة المياه داخليا، وعلاقاتنا مع دول الجوار، تحكم الموارد المائية في العراق، ولدينا خطوات جدية لمعالجة تحدي المياه، وبدأنا بإنعاش الأهوار التي تؤثر ليس على العراق فحسب وإنما على كل المنطقة، وتجفيف الأهوار من قبل النظام السابق لأسباب عسكرية وليس بيئية أثر سلبا على بيئة العراق».

وأكد الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، قائلا: «عملنا على حل معظم مشاكلنا مع كل دول الجوار، والعراق يمارس دورا تفاوضيا بين أطراف في المنطقة من أجل المصالح المشتركة».

وطالب فخامة رئيس الجمهورية بوقف الحرب في غزة خلال أسبوع، قائلا: «موقفنا ثابت إزاء القضية الفلسطينية منذ البداية، ومع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وندين العدوان الإجرامي على قطاع غزة، ونطالب بوقف القتال، وأملنا أن ينال الشعب الفلسطيني كامل حقوقه المشروعة».

وقال «العراق خسر ثلث الدولة بسبب الأعمال الإرهابية»، وفيما لفت إلى ان الأزمة في العراق انتهت، بيّن ان التحدي المائي في العراق سببه مصادره المائية التي تأتي من الخارج، وهناك تنسيق مع إيران وتركيا بشأن ملف المياه.

واضاف فخامته أن «الأزمة في العراق انتهت لكن تحسين الخدمات يحتاج سنوات عدة، مبينا إن» التحدي المائي في العراق سببه مصادره المائية التي تأتي من الخارج، وهناك تنسيق مع إيران وتركيا بشأن ملف المياه».

وبين، أن «عمليات النزوح في العراق مرتبطة بعوامل كثيرة منها تغيرات المناخ»، مشيرا الى ان «عمليات النزوح الآن تنخفض بشكل ملحوظ داخل العراق، وان التغيرات المناخية أثرت كثيرا على العراق، مثل ما أثرت على العالم».

أهمية الحوار بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لحسم المسائل العالقة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٦ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، الأمين العام للاتحاد الاسلامي الكردستاني السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين والوفد المرافق له، حيث جرى بحث الأوضاع العامة في البلد وتطوراتها.

وتحدث السيد الرئيس، في اللقاء، عن ضرورة تكاتف جميع القوى السياسية من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين، مشيرا الى أهمية مواصلة الحوار بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لحسم المسائل العالقة والوصول إلى حلول جذرية وفقا للدستور والقانون وبما يضمن حقوق جميع المواطنين بما فيهم إقليم كردستان.

من جانبه، أعرب السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين، عن سعادته بلقاء فخامة رئيس الجمهورية، مؤكدا أهمية التواصل والتشاور بين القوى السياسية العراقية لمعالجة المسائل والقضايا العالقة وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار وضمان حقوق المواطنين وتلبية تطلعاتهم.

رئيس الجمهورية لوزيري الدفاع والداخلية:

اهمية الامن والاستقرار في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٦ كانون الأول ٢٠٢٣، معالي وزير الدفاع السيد ثابت محمد العباسي.

وتحدث السيد الرئيس، خلال اللقاء، عن أهمية مواصلة زخم العمليات العسكرية ضد بؤر الإرهاب للحفاظ على المنجزات الأمنية المتحققة، وترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد.

وشدد فخامته على ضرورة تأمين الحدود ورفع قدرات المقاتلين من خلال زجهم في الدورات التدريبية وتجهيزهم بأحدث المعدات العسكرية، لافتا فخامته إلى أهمية الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة عسكريا وتكنولوجيا.

بدوره، استعرض وزير الدفاع الجهود التي تبذلها الوزارة في العمليات الاستباقية لمطاردة فلول داعش، وترسيخ الأمن في محافظات ومدن العراق، كما استعرض الوزير خطط الوزارة المستقبلية لتطوير قابليات المقاتلين العسكرية تدريبا وتجهيزا.

كما و استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٥ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، معالي وزير الداخلية السيد عبد الأمير الشمري.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار الذي تنعم به المدن العراقية، لافتا إلى أن الاستقرار عنصر مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص.

وأشاد فخامة الرئيس بجهود وزارة الداخلية في حماية أمن المناطق ومكافحة الجريمة بأشكالها كافة خصوصا في الحدّ من آفة المخدرات، مشيرا إلى أهمية تقديم التسهيلات للمواطنين لتمشية معاملاتهم اليومية وإصدار المستمسكات والوثائق الثبوتية وغيرها.

من جانبه، ثمّن الوزير عبد الأمير الشمري توجيهات رئيس الجهورية، كما استعرض لفخامته سير العمل الجاري في وزارة الداخلية على مختلف الصعد وتنفيذ المهام المناطة بها في تثبيت الأمن والاستقرار، والخطط المستقبلية الموضوعة في هذا الشأن.

الفاتيكان تثمن جهود رئيس الجمهورية في إرساء التعايش ورعاية المسيحيين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٦ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سفير دولة الفاتيكان لدى العراق السيد ميتيجيا لسكوفار.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية المتينة بين العراق والفاتيكان وسبل تطويرها، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية توسيع آفاق التعاون والتنسيق المشترك لتعزيز ثقافة التعايش والحوار ونشر السلام وتدعيم أسسه في المنطقة والعالم.

وتحدث فخامته عن زيارته للفاتيكان، وما لمسه هناك من حرص البابا ودعمه لأمن واستقرار العراق وشعبه، ونشر المحبة والتسامح بين الشعوب، كما أعرب فخامته عن شكره وتقديره لقداسة البابا لكرم الحفاوة والاستقبال خلال زيارته الفاتيكان.

من جانبه، أعرب السيد ليسكوفار عن تقديره لجهود رئيس الجمهورية في إرساء التعايش السلمي والتعاون بين المكونات العراقية، ورعاية واهتمام فخامته بأوضاع المسيحيين في العراق، والحرص على عودة المهجرين والنازحين منهم إلى مناطقهم.

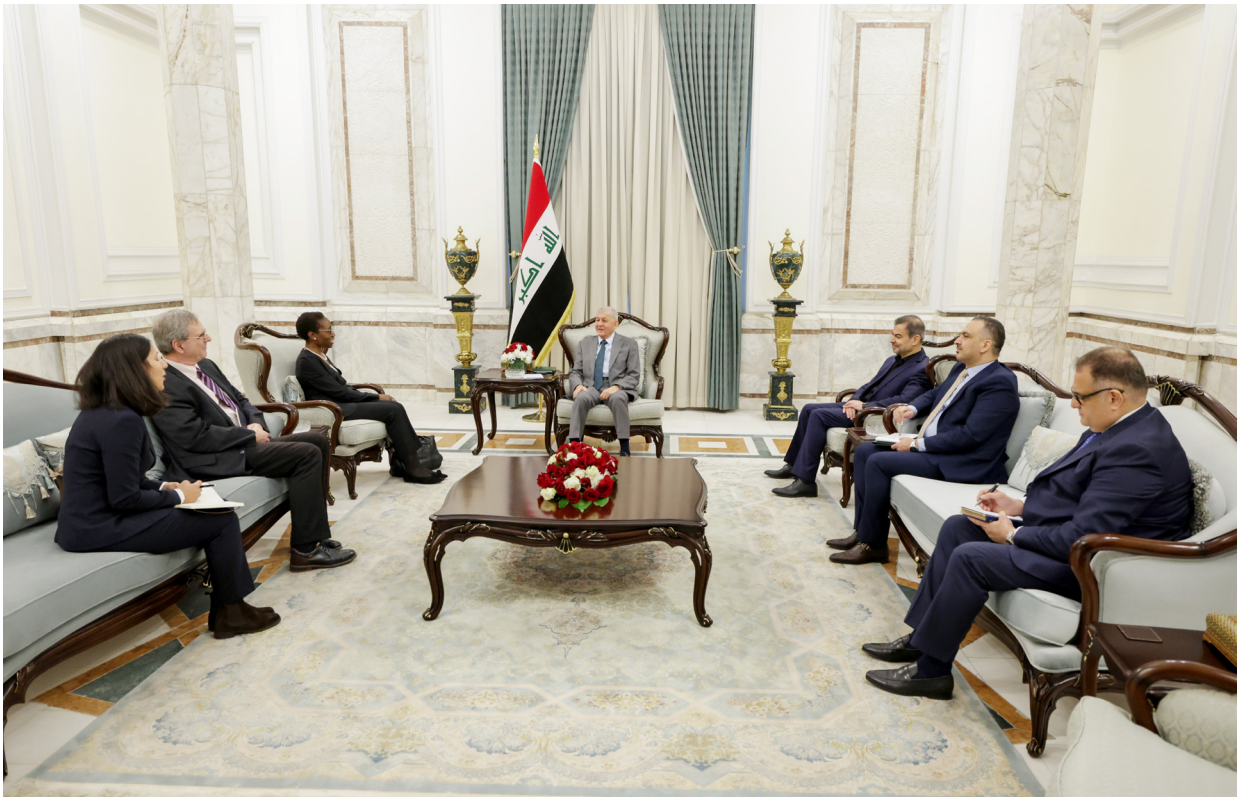

رئيس الجمهورية يستقبل وفد منظمة مجموعة الأزمات الدولية

ويؤكد: هدف الحكومة الآن تثبيت الاستقرار الأمني وتقديم الخدمات للمواطنين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٦ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد منظمة مجموعة الأزمات الدولية برئاسة السيدة كومفورت إيرو.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أن هدف الحكومة الآن تثبيت الاستقرار الأمني وتقديم الخدمات للمواطنين وتأهيل البنى التحتية، مشيرا إلى إرادة العراقيين وإصرارهم على العيش المشترك والمحافظة على السلم الأهلي، لافتا إلى أن الحكومة شرعت في خطوات كبيرة في مجال تطوير الاقتصاد وفتح الاستثمار ودعم القطاع الخاص.

وأشار فخامة الرئيس إلى الاستعدادات الجارية لإجراء انتخابات مجالس المحافظات، مؤكدا ضرورة ضمان معايير النزاهة والعدالة، ومشاركة العراقيين في اختيار ممثليهم لتحقيق تطلعاتهم وتلبية مطالبهم.

وتحدث فخامته عن الجهود المبذولة لإعادة النازحين إلى مناطق سكناهم وإنهاء معاناتهم الإنسانية بالتعاون والتنسيق مع المنظمات الأممية في العراق.

كما تحدث رئيس الجمهورية عن الأوضاع في فلسطين، مؤكدا أن ما يحدث في قطاع غزة والمدن الأخرى جريمة إنسانية، وداعيا المجتمع الدولي إلى التحرك لوقف العدوان وحماية المدنيين، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية للفلسطينيين.

من جانبها، أعربت السيدة كومفورت إيرو عن سعادتها بزيارة العراق، مستعرضة لفخامة رئيس الجمهورية نشاطات وفد المنظمة في العراق في مختلف المجالات، سيما أوضاع النازحين في سنجار.

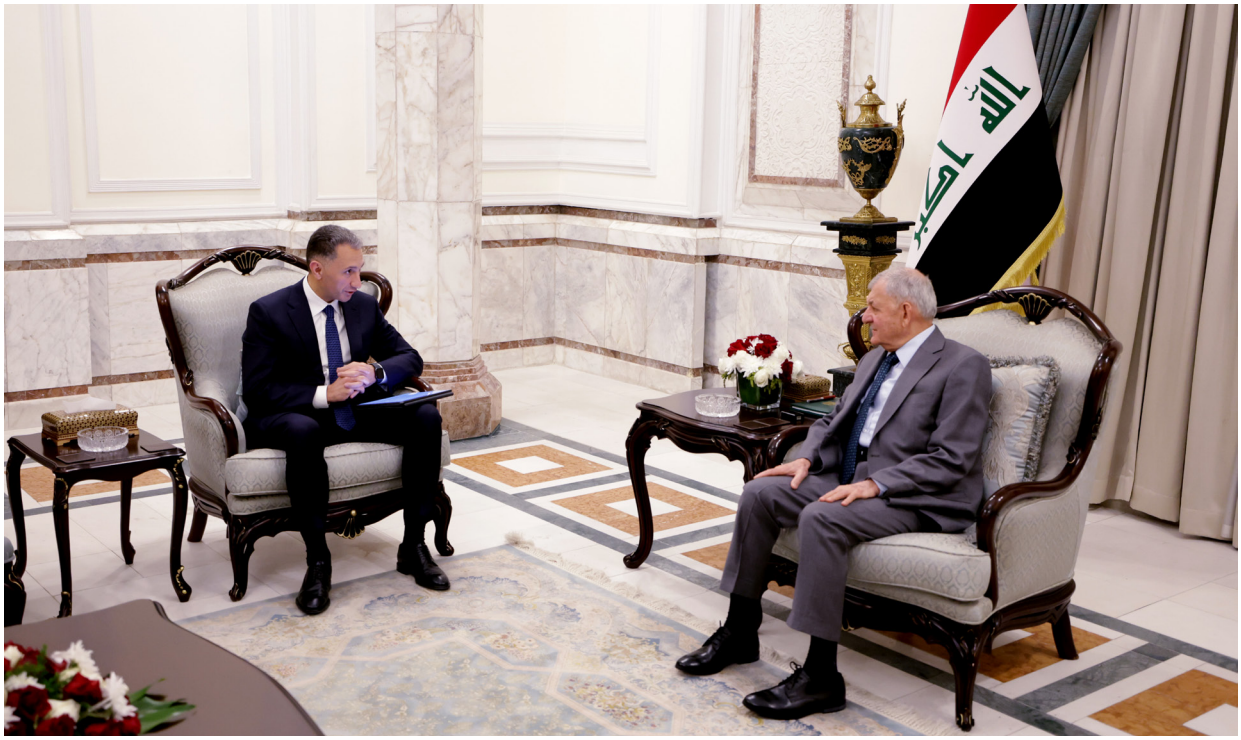

وزير النقل والتنمية الرقمية الأذربيجاني:

زيارة الرئيس العراقي إلى أذربيجان فتحت آفاقا واعدة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٦ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير النقل والتنمية الرقمية الأذربيجاني السيد رشاد نبييف والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء، الذي حضرته معالي وزيرة الاتصالات السيدة هيام الياسري والقائم بالأعمال العراقي في أذربيجان السيد مكي المعموري وعدد من المستشارين، بحث سبل توطيد العلاقات الثنائية وتعزيز الشراكة بين العراق وأذربيجان في مجالات العلوم والتكنولوجيا الحديثة والاتصالات والثقافة والآثار، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تحديد محاور الشراكة أو البرامج التي سيتم العمل عليها لتأسيس أرضية للتعاون الثنائي البنّاء بين البلدين الصديقين.

وأوضح رئيس الجمهورية رؤية العراق في ما يتعلق بالمبادرات والبرامج والمشاريع الحالية والمستقبلية خصوصا المتعلقة ببناء قدرات الشباب في مجالات التكنولوجيا والإبداع والابتكار الرقمي.

وتطرق فخامته إلى أهمية الاستفادة من الفرص الاستثمارية وتشجيع رجال الأعمال الأذربيجانيين للعمل في العراق وبما يسهم في تطوير القطاع الخاص وتنشيط دوره في تطوير الاقتصاد العراقي.

من جانبه، نقل الوزير نبييف تحيات الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف لفخامته وتمنياته للشعب العراقي بدوام الاستقرار والتقدم، كما ثمن الوزير اهتمام رئيس الجمهورية بتوطيد أواصر العلاقات الثنائية، مؤكداً أن زيارة فخامته إلى أذربيجان عززت العلاقات وفتحت آفاقا جديدة لتوطيد التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين.

وأشار إلى رغبة بلاده في مواصلة التعاون في مجالات التربية والتعليم، مؤكدا فتح برامج دراسية وتعليمية للطلبة العراقيين الراغبين بالدراسة في أذربيجان وقبول الطلبة في الدراسات العسكرية في باكو.

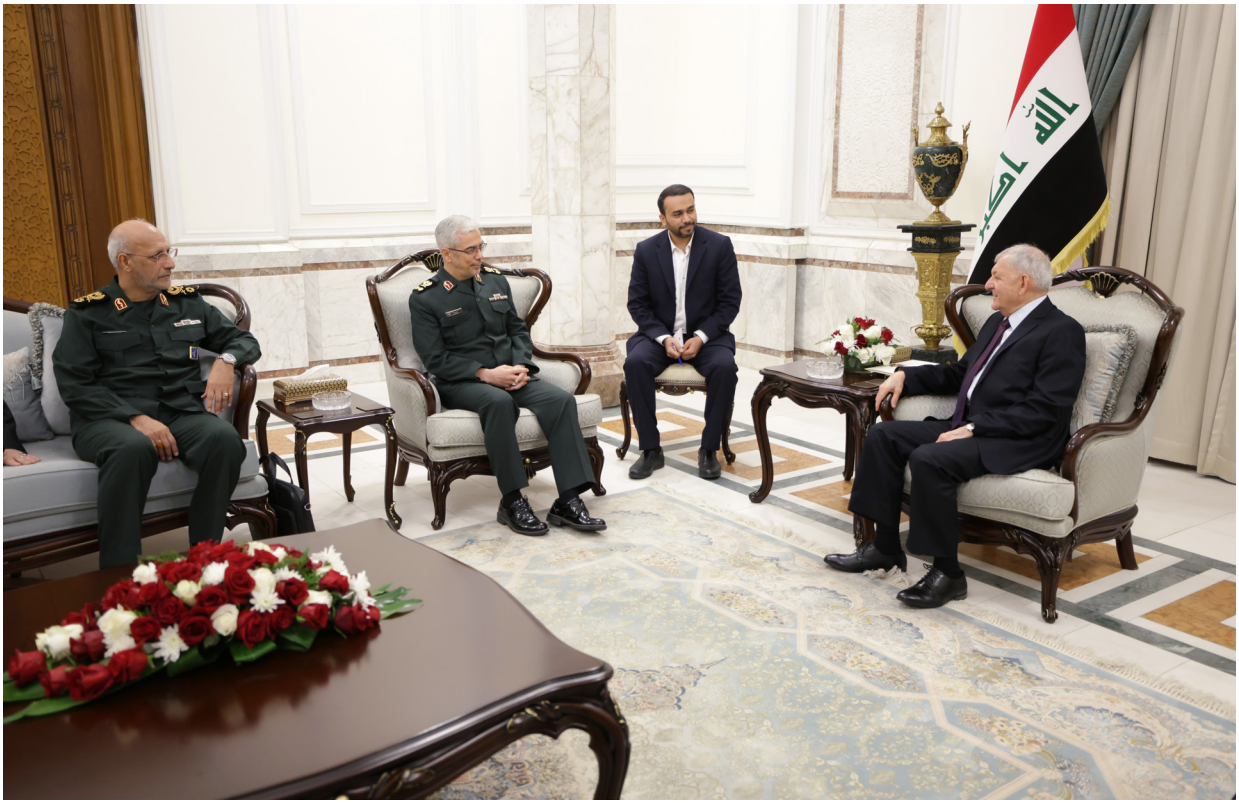

رئيس الجمهورية يثمن دعم ايران ومساندتها للعراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ٤ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري والوفد المرافق له.

وفي مُستهل اللقاء نقل اللواء باقري تحيات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية سماحة السيد علي خامنئي وفخامة الرئيس الإيراني السيد إبراهيم رئيسي إلى رئيس الجمهورية وتمنياتهما للشعب العراقي بدوام الأمن والأمان والازدهار، فيما حمّل فخامته رئيس الأركان العامة تحياته إلى المرشد الأعلى وتمنياته له بموفور الصحة وللرئيس والقيادة الإيرانية دوام التوفيق والنجاح.

وأكد السيد الرئيس أهمية تطوير العلاقات بين البلدين في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية، وتعزيز التعاون التدريبي والتقني والعمل المشترك لضمان أمن الحدود ومكافحة ظاهرة المخدرات، والاستفادة من تجارب البلدين في محاربة الإرهاب، مشيدا فخامته بالاتفاقية بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية لأمن الحدود، كما ثمن السيد الرئيس دعم إيران ومساندتها للعراق في حربه ضد العصابات الإرهابية.

وأشار رئيس الجمهورية إلى موقف العراق الثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة، مشددا على ضرورة إدانة العدوان على الفلسطينيين وبذل الجهود الدولية لايقاف الحرب على غزة.

بدوره، جدد اللواء باقري دعم بلاده لجهود العراق في ترسيخ أمنه واستقراره، ورغبة إيران في مد جسور التعاون والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المتبادل، كما أشاد بكلمة رئيس الجمهورية خلال مؤتمر المناخ في الإمارات العربية.

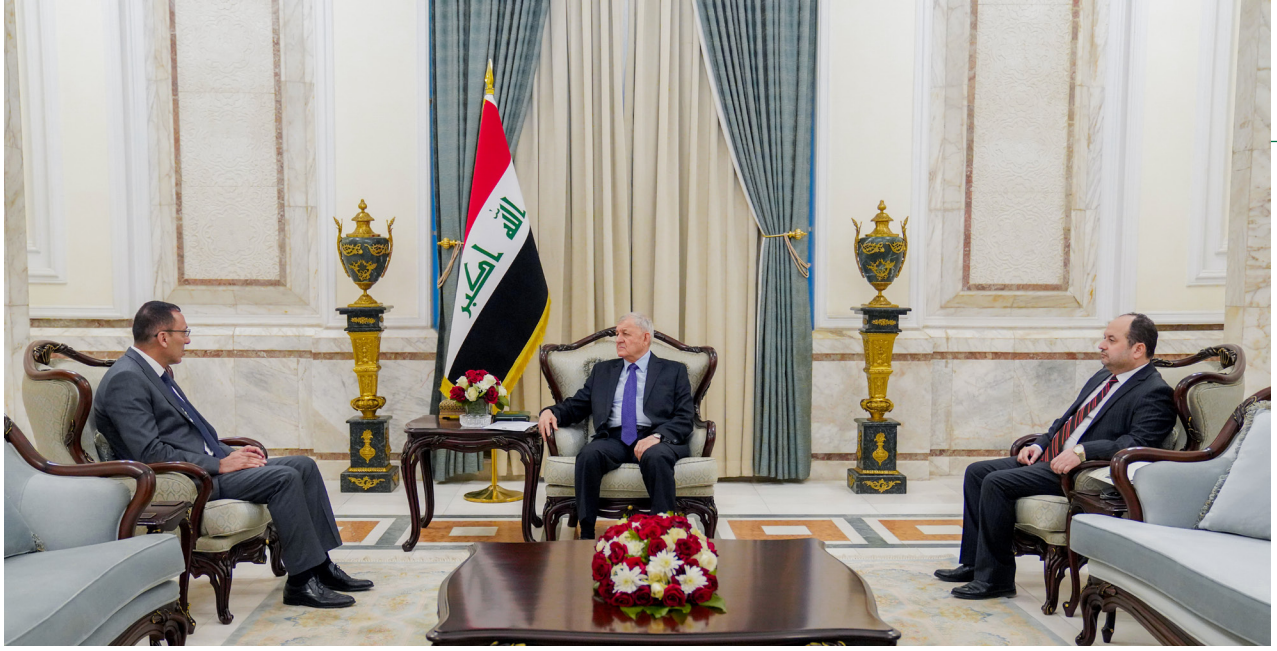

رئيس الجمهورية يجدد موقف العراق الداعم للقضية الفلسطينية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطف جمال رشيد، الثلاثاء ٥ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة السفير الفلسطيني لدى العراق السيد أحمد الرويضي.

وجرى ، خلال اللقاء، بحث آخر تطورات الأوضاع والمستجدات في قطاع غزة وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عدوان سافر.

وأكد السيد الرئيس موقف العراق الراسخ والصريح بالوقوف مع الأشقاء في فلسطين لنيل حقوقهم المشروعة، ووجوب حشد الجهود الدولية لوقف العدوان على غزة والعمل المشترك لإيجاد حل جذري للأوضاع في فلسطين، مشيراً إلى ضرورة تأمين وصول المساعدات إلى الشعب الفلسطيني وضمان حماية السكان والمدنيين.

كما أكد فخامته حرص العراق على تقديم الدعم والمساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني للتخفيف من معاناة الأهالي في قطاع غزة والمدن الأخرى التي تتعرض للقصف.

بدوره، أعرب السفير الرويضي عن شكره وتقديره للسيد الرئيس ولما يقدمه العراق حكومة وشعباً من جهود دفاعاً عن القضية الفلسطينية.

استقبال السفير السعودي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٥ كانون الأول ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة السفير السعودي لدى العراق السيد عبد العزيز الشمري.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات بين البلدين وسبل تطويرها، وتوسيع مجالات التعاون المشترك بين العراق والمملكة العربية السعودية وبما يخدم المصالح المتبادلة للشعبين الشقيقين.

كما أكد رئيس الجمهورية أهمية تكاتف الجهود الدولية لدعم القضية الفلسطينية وإنهاء العدوان على غزة وسكانها، مشيراً إلى ضرورة تأمين وصول المساعدات إلى الشعب الفلسطيني وضمان حماية السكان المدنيين.

وعبر السيد الرئيس عن شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية لجهودها في عقد القمة العربية الإسلامية المشتركة في الرياض، مشيدا بالقرارات والمواقف التي صدرت عن القمة لدعم الشعب الفلسطيني.

بدوره، عبر السفير السعودي عن شكره وتقديره لرئيس الجمهورية على اهتمامه بتعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها، مؤكداً حرص بلاده على دوام التعاون الثنائي خدمة لأمن واستقرار ورفاه البلدين والمنطقة.

حاجة العراق لخطط استراتيجية لمكافحة التصحر ومواجهة التغيرات المناخية

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٣ كانون الأول ٢٠٢٣ في مقر إقامته بإمارة دبي، أعضاء الوفود العراقية المشاركة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمناخ (كوب ٢٨) المنعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلال اللقاءات، التي ضمت عدداً من أعضاء مجلس النواب والخبراء والمختصين في مجالات البيئة والطاقة والتكنولوجيا، ثمن السيد الرئيس مشاركات الوفود العراقية في هذا المؤتمر وجهودهم المتميزة في تعميق علاقات العراق مع المجتمع الدولي في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح العليا للبلد.

وأشار فخامة الرئيس إلى حاجة العراق لخطط استراتيجية رصينة من أجل مكافحة التصحر ومواجهة التغيرات المناخية فضلاً عن اتفاقات جديدة بخصوص المياه مع دول المنبع، مؤكداً ضرورة دعم الجهود الحكومية في هذا المجال.

وأوضح رئيس الجمهورية أهمية تفعيل آليات التنسيق وتعزيز ٠التواصل بين رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب في هذا المجال والاتفاق على خطة عمل موحدة وتوحيد الرؤى والجهود لتعضيد القرار العراقي وأسلوب التفاوض مع الأطراف الدولية للخروج بنتائج إيجابية تصب في مصلحة البلاد.

كما تحدث السيد الرئيس عن اللقاءات التي جمعته بزعماء وقادة الدول والمنظمات المشاركة في (كوب ٢٨) وما نتج عنها من مخرجات إيجابية على طريق توسيع آفاق التعاون وتعزيز التواصل مع محيط العراق الإقليمي والدولي والتي ستمهد إلى عقد شراكات استراتيجية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والاستثمار والبيئة والطاقة.

وحضر اللقاء، السيد نائب رئيس الوزراء معالي وزير الخارجية الدكتور فؤاد حسين ومعالي وزير البيئة السيد نزار ئاميدي وعدد من أعضاء مجلس النواب والخبراء والمستشارين.

العراق يحتل الصدارة ويضع بصمته في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

UNAMI:

٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ – دبي، الإمارات العربية المتحدة – إفتتح فخامة رئيس جمهورية العراق الدكتور عبد اللطيف رشيد، برفقة المدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، الدكتور عبد الله الدردري يوم أمس جناح العراق في مؤتمر المناخ العالمي لهذا العام وهو الأول من نوعه. ويمثل هذا الافتتاح بداية مناقشة رفيعة المستوى بعنوان «الأمن المناخي من أجل التنمية المستدامة في العراق». وسلطت المناقشة الضوء على الاستراتيجيات الشاملة لمعالجة الأمن المناخي في العراق، مع التأكيد على تكامل أمن المياه والغذاء والطاقة. ومن المقرر أن يستضيف الجناح أكثر من ٣٠ جلسة، تنظمها مختلف الوزارات العراقية ووكالات الأمم المتحدة.

وسيقود السيد غلام إسحق زى، نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق، مناقشات محورية في المؤتمر، مع التركيز على مشاركة الشباب في العمل المناخي والمناقشات البيئية الحيوية الأخرى. وشدد السيد غلام على أن: «العراق يقف في طليعة الجهود العالمية لمعالجة آثار التغير المناخي على أهوار بلاد ما بين النهرين، مهدداً التنوع البيولوجي والنظم البيئية».

المفاوضون العراقيون مدربون وجاهزون للعمل

يشارك وفد يضم أكثر من ٣٠٠ عراقي، يضم أعضاء من المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين وشباب، في مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين حول التغير المناخي في دبي، الإمارات العربية المتحدة. وعدد كبير من الوفد هم من المفاوضين، مما يؤكد التزام العراق بمعالجة قضايا مهمة مثل حرق الغاز، وخفض الانبعاثات، والاستثمار في البنية التحتية للاستفادة من الغاز المصاحب. وسيشارك الوفد في المفاوضات والأحداث الجانبية بدعم من وكالات الأمم المتحدة.

وخلال الافتتاح، أكد الدكتور عبد الله الدردري أنه: «من خلال رفع مستوى الوعي وتقديم الحوافز الاقتصادية والتعاون مع الشركاء الدوليين، يمكن للعراق خلق ثقافة المسؤولية البيئية والاستدامة. نحن بحاجة إلى الحصول على التمويل وتلقي المساعدة الفنية والإفادة من أفضل الممارسات.»

دعم وكالات الأمم المتحدة للعراق

أثنت اليونيسف على حكومة العراق لتوقيعها الإعلان بشأن الأطفال والشباب والعمل المناخي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتغير المناخي. ويؤكد الإعلان التزام العراق بوضع الأطفال في قلب العمل المناخي، وحمايتهم من آثار التغير المناخي، ويكرر الدعوة إلى تفعيل الإعلان لضمان الجهود التحويلية لحقوق الأطفال والتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. هذا العام، قامت اليونيسف بالتعاون مع الحكومة العراقية بإعداد جلستين تركزتا على النشاط المناخي الشامل للشباب وتعميم مفاهيم التغير المناخي في قطاع التعليم.

وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة العراقية في تطوير جناحه الأول، وبجهود مشتركة مع وزارة البيئة قام البرنامج بتدريب المفاوضين العراقيين من خلال سلسلة من ورش العمل المكثفة بقيادة خبراء وطنيين ودوليين، ودعم تطوير ثلاث وثائق رئيسية: إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً، والاستراتيجية البيئية الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً. كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية، من خلال فريق من الشابات والشباب المتطوعين، بإنشاء «دليل لوفد مفاوضي العراق إلى مؤتمر الأطراف»، وهو مصدر دائم للمفاوضين خلال مؤتمر الأطراف هذا والمؤتمرات المستقبلية.

يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق في تطوير وتنفيذ خطة التكيف الوطنية لمواجهة تحديات التغير المناخي بشكل فعال. وتشمل عملية التخطيط تحليل القدرات المؤسسية، والتشاور مع أصحاب المصلحة، وتحديد إجراءات التكيف ذات الأولوية. ويركز أيضاً على تعزيز القدرات الوطنية على المستويين الفردي والمؤسسي لتلبية متطلبات الإبلاغ الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بطريقة مستدامة ومنهجية. يعطي العراق الأولوية للتكيف مع تغير المناخ بسبب نقاط الضعف في القطاعات الرئيسية مثل المياه والزراعة والصحة والموارد الطبيعية. لذا يعد التخطيط المناسب أمراً بالغ الأهمية لتحقيق القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

وتضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور مركزي في معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في جنوب العراق. ومن

خلال مبادرات مثل مبادرة «النساء الحكيمات في مجال المناخ»، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تمكين النساء باعتبارهن عوامل تغيير في التكيف مع المناخ. تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي لدى الأسر الزراعية الضعيفة من خلال الإدارة الذكية للمياه والممارسات الزراعية الجيدة. وهي تعزز التنمية الريفية من خلال تعزيز تطبيقات الطاقة الشمسية وإدخال محاصيل علفية قادرة على الصمود والري الذكي. وتوفر المنظمة أيضاً بيانات الاستشعار عن بعد، وتعالج فقد الأغذية وهدرها، وتدعم الممارسات الزراعية المستدامة للاستخدام المسؤول للموارد في مواجهة التحديات المناخية.

تدعم منظمة الصحة العالمية في العراق الأنظمة الصحية القادرة على الصمود مع التركيز على تغير المناخ. تتعاون المنظمة مع وزارة الصحة للانضمام إلى تحالف العمل التحويلي بشأن تغير المناخ والصحة. ومن خلال اعتماد نهج «الصحة الواحدة»، تقوم منظمة الصحة العالمية بتنسيق صحة الإنسان والحيوان والبيئة لتحسين الاستعداد والاستجابة. كما أنها تساعد في إنشاء وحدات التغير المناخي داخل مديريات الصحة لدمج تدابير المرونة في السياسات والبرامج.

يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع حكومة العراق لمكافحة آثار تغير المناخ. تعمل مشاريع البرنامج على تعزيز القدرة على تلبية الاحتياجات الزراعية، وأنظمة الري بالمياه، وتدابير مكافحة التصحر، وإعادة تأهيل منظمات المياه. أنها تقدم الحلول القائمة على الطبيعة مثل الأراضي الرطبة، والزراعة المائية، وتربية النحل. يقوم البرنامج كذلك بتمويل إعادة التشجير وزراعة أشجار المانغروف والحفاظ على الأهوار للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. تدعم هذه المشاريع المزارعين أصحاب المشاريع الصغيرة وتمكن المجتمعات الضعيفة من خلال الممارسات الزراعية المستدامة.

مع اشتداد حالة الطوارئ المناخية العالمية واستمرار عجز تمويل المناخ عن حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، يواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تفعيل حقوق النساء والفتيات، وقد دعا علناً إلى أن تعطي محادثات المناخ المقبلة في دبي الأولوية لاحتياجات المرأة. والفتيات، ودعم هذا التمويل الكبير لتعزيز النظم الصحية وضمان تلبية حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات خلال حالة الطوارئ المناخية العالمية.

لدعم إجراءات مكافحة التغير المناخي في العراق، تنفذ المنظمة الدولية للهجرة مبادرات مثل معالجة النزوح والتنقل الناجم عن التغير المناخي، وتقديم المساعدة للأفراد المتضررين، والتعاون في استراتيجيات المرونة والتكيف، وتعزيز الاستدامة في المجتمعات الضعيفة، وتسهيل بناء القدرات بشأن تغير المناخ والهجرة. لأصحاب المصلحة المحليين.

ومن خلال هذه الجهود المتضافرة، تؤكد الأمم المتحدة إلى جانب حكومة العراق في مؤتمر الأطراف لهذا العام بالتعاون مع الشركاء الدوليين لصياغة حلول عملية لمستقبل مستدام ومرن للعراق.

كريستينا كول
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مسؤول الشراكات الاستراتيجية والاتصالات في العراق

يونيتاد يصدر تقريره حول العنف الجنسي ضدَّ النساء من قبل داعش

UN.org

بغداد ٣ كانون الأول\ديسمبر ٢٠٢٣: أصدرَ فريقُ التحقيقِ التابع للأمم المُتحدة لتعزيز المُساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) اليوم تقريرهُ المهم حولَ العُنفِ الجنسيّ الذي ارتكبه تنظيم داعش في العراق ضدَّ النساءِ والفتياتِ على مدار السنوات من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧. يُقدّمُ التّقريرُ نظرةً شاملةً عن النتائج الحاليةِ التي توصلَ إليها الفريقُ حول طبيعةَ تلك الجرائم، والتي تعد من الجرائم الدّوليةِ الجسيمة التي ارتكبها داعش ضدَّ جميع المُجتمعاتِ العراقيةِ.

يقدّمُ التّقريرُ تحليلاً قانونياً لتلك الجّرائمَ البشعة التي ارتكبها التّنظيم بحقِّ النساءِ والرجالِ والفتياتِ والفتيان، ضمن إطارِ القانون الجنائيّ الدوليّ والقانونِ الإنسانيّ الدوليّ.

وفي هذا الصّدد، قال المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق يونيتاد، السيد كريستيان ريتشر: "يؤكد فريق التحقيق يونيتاد من خلال هذا التقرير على التزامه الثابت بمسار العدالةِ في وجهِ الجرائم البشعةِ التي ارتكبها تنظيمُ داعش ضدَّ مختلف المُجتمعات العراقيةِ. ولاتزال الوحدةُ التحقيقيةُ التابعةُ للفريق والمُختصّة بالتّحقيق في الجرائم الجنسيّة المُرتكبة بحقِّ النساءِ والرجالِ والفتيانِ والفتياتِ في صدارةِ هذا المِضمار، حيث تعمل من خلال نهجٍ مُلِّمٍ بالصّدماتِ النفسية لِتكشف مدى اتساعِ نطاقِ وحشيةِ تنظيم داعش في العراق، مع الحرصِ على الالتزامِ بأعلى المعايير الدّولية». مضيفا: «نُعربُ عن امتناننا لدعمِ السُلطاتِ العراقيةِ التي يسّرت عمل تحقيقاتِنا، وندين بالشكر للنساءِ والفتيات الشجاعات اللاتِ تقدمن للإدلاءِ برواياتهن المُؤلِمة وإفادات الشّهودِ لضمانِ محاسبةِ أعضاء تنظيم داعش على جرائمهم أمامَ المحاكمَ المُختصّةِ من أجلِ تحقيقِ العدالةِ لِكُلِّ هؤلاء الضحايا والناجين».

يتزامنُ نشر هذا التّقريرِ مع حملة ١٦ يوماً من النشاطِ والتي تأتي هذا العام تحت شعار «اتحدوا! الاستثمار لمنع العنف ضد النساء والفتيات «. يتماشى هذا الشعار مع صلب عمل فريقُ التحقيقِ (يونيتاد) سعياً لكشف نطاق جرائم تنظيم داعش البشعة، ولتعزيزِ المُساءلة عن هذه الجرائم كخطوة مهمة في منع تكرار هذا العنف وهذه الجرائم ضد النساء والفتيات، كما نضم صوتنا لأصوات الضحايا المطالبة بالعدالة كخطوة نحو التعافي لجميع المتضررين.

*نص التقرير في موقع المرصد(marsaddaily.com)

د.محمد نور الدين :

إينجيرلك - أغراتور - إسرائيل..
خطّ الدعم الامريكي المفتوح... عبر تركيا

المواقف التصعيدية من قِبل الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ضدّ إسرائيل، ووصْفه إياها بمجرمة حرب، وتوعّده بالذهاب إلى مساءلتها أمام «المحكمة الجنائية الدولية»، لم تُثِر سوى ابتسامات صفراء، حتى لدى الكثير من المحلّلين والأتراك، ذلك أن تركيا تُعدّ واحدةً من البلدان التي يمكنها اتّخاذ إجراءات فعلية ضدّ دولة الاحتلال، كمحاولةٍ لإجبارها على إنهاء سياساتها ضد الفلسطينيين، وخصوصاً مجازرها الوحشية في قطاع غزة. ولو جرى تجاوز المطلَبين الأكثر

سهولة هنا، وهما تخفيض العلاقات الديبلوماسية أو قطعها، كما تقليص حجم التجارة الثنائية بين الجانبَين، فإن مطلب إغلاق قاعدة «إينجيرلك»، وقاعدة التجسّس الشرق أوسطية في «كوريجيك»، هو أبرز ما يمكن لإردوغان أن يحقّقه.

ولعلّ أهميّة القاعدتَين تكمن في أنهما تُداران من قِبَل الولايات المتحدة التي تبنّت معركة العدو بالكامل في غزة، وتوفّران مهمّات لوجستية خطيرة لكلّ العمليات الامريكية في مسرح الشرق الأوسط.

وفي هذا الجانب، علّق دوغو بيرنتشيك، رئيس «حزب وطن» الصغير (قومي يساري)، المعروف بمعارضته المطلقة لعضوية تركيا في «حلف شمال الأطلسي»، في مؤتمر صحافي عقده في مقرّ حزبه في أنقرة، قائلاً إنه «إذا كانت تركيا تريد أن تُظهر تعاطفاً جدّياً مع غزة ضدّ إسرائيل، فعليها أن تغلق قاعدة إينجيرلك أمام استخدامها من قِبَل الولايات المتحدة، لتوضع تحت السيطرة التركية».

> **أهمية القاعدتين تكمن في أنهما تداران من قبل الولايات المتحدة**

وقاعدة «إينجيرلك» التي أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية في منطقة أضنة، وُضعت اعتباراً من عام ١٩٥٤ في خدمة القوات الامريكية في الشرق الأوسط، إضافةً إلى استخدامها من قِبَل قوات أوروبية أخرى، والجيش التركي نفسه. وفي القاعدة، توجد أسراب عديدة من الطائرات الامريكية والأطلسية، وأنظمة تحكّم مهمّة، فضلاً عن مئة رأس نووية، وفقاً لبعض المصادر.

ولم تُقدِم تركيا على إغلاق «إينجيرلك» في وجه امريكا سوى مرّة واحدة، عندما فرضت واشنطن حظراً على بيع السلاح لأنقرة، بسبب غزو الأخيرة قبرص عام ١٩٧٤، ولم تَعُد القاعدة إلى استخدام الولايات المتحدة إلا بعد إلغاء حظر بيع السلاح عام ١٩٧٧. أمّا قاعدة الرادارات في «كوريجيك»، فقد تأسّست عام ٢٠١٠، لمصلحة «حلف شمال الأطلسي»، وتقع جنوبي ملاطيا في منطقة مشرفة على سوريا والعراق وإيران، ومهمّتها التجسّس على بلدان الشرق الأوسط.

وهكذا، كلّما كانت العلاقات تسوء مع واشنطن، كانت أنقرة تهدّد بإغلاق القاعدتَين.

وبحسب بيرينتشيك، فإن الطائرات العسكرية الامريكية تقلع من قاعدة «إينجيرلك» ذهاباً إلى قاعدة «أغراتور» الإنكليزية في جنوب قبرص، حاملةً معدّات وأسلحة إلى إسرائيل.

ويقول في هذا الإطار إنه «لا يفشي سرّاً... فهي معلومات سبق أن نشرتها صحيفة هآرتس الإسرائيلية، ثم موقع ديكلاسيفيد الإنكلتري، والذي ذكر أن الطائرات الامريكية والإنكليزية لا تستخدم فقط قاعدة إينجيرلك، بل كذلك قواعد في ألمانيا وإسبانيا لنقل الأسلحة إلى إسرائيل».

ومن قبرص، كانت الطائرات الامريكية تنتقل إلى قاعدة «نيفاتيم» الجوية في صحراء النقب، لتسليم المعدّات العسكرية، وبعض هذه الطائرات كان يهبط في مطار «بن غوريون». وأضاف بيرنتشيك أنه «بين ١١ تشرين الأول، و١٧ تشرين الثاني، هبطت في مطار اللدّ أكثر من ٣٣ طائرة إنكليزية من قاعدة أغراتور، حاملةً معدّات عسكرية».

ومن جهتها، نفت دائرة الاتصال في رئاسة الجمهورية التركية ما يرد في بعض مواقع التواصل الاجتماعي من نشاط للطائرات الامريكية من «إينجيرلك» إلى قاعدة «أغراتور».

كما نفت أن تكون طائرتان إنكليزيتان من طراز «تايفون» قد حلّقتا فوق السواحل الإسرائيلية انطلاقاً من قاعدة «إينجيرلك». ولكن بيرنتشيك يؤكد أن دائرة الاتصالات في الرئاسة «تكذب على الجمهور، وتخفي حقيقة أن الطائرات التي تقلع من إينجيرلك إلى أغراتور تواصل طريقها إلى إسرائيل»، حاضّاً الرئاسة على الكشف عن حمولة الطائرات التي تقلع من القاعدة التركية إلى القاعدة الإنكليزية في

قبرص، وما إذا كانت قد نالت موافقة السلطات التركية، أو أبلغت الأخيرة بماهية حمولتها. وتستخدم الولايات المتحدة هذه القاعدة «بفعالية أكبر، بموجب اتفاق التعاون العسكري والاقتصادي بين أنقرة وواشنطن لعام ١٩٨٠»، وفقاً لبيرنتشيك، الذي يضيف أن «القاعدة تخدم مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتركيا إحدى الدول التي يستهدفها هذا المشروع... إن الصفحة الأكثر أهميّة في تاريخ هذه القاعدة في خيانتها لجيراننا، هي حرب الخليج لعام ١٩٩١»، حيث كانت «إينجيرلك» مركز العمليات الخاصة.

ويوضح تالياً أن «القاعدة هي مركز إدارة العمليات في الحرب على سوريا في السنوات الأخيرة، بل هي القاعدة التي لعبت دوراً مركزيّاً في محاولة انقلاب ١٥ تموز ٢٠١٦ في تركيا»، وهي «خنجر في الأراضي التركية وتهديد مباشر لجيراننا وتُستخدم ضدّ الشعب الفلسطيني». لذلك، إن الخطوة الأولى في التضامن مع غزة، هي «إغلاق قاعدة إينجيرلك، ووضعها تحت السيطرة التركية الكاملة»، كما يرى بيرنتشيك، مطالباً النواب الأتراك برفض الموافقة على طلب السويد الانضمام إلى «الناتو»، «إذا لم يكونوا مجرّد وكلاء للحلف، وإذا أرادوا أن يكونوا متضامنين مع الشعب الفلسطيني».

وتعليقاً على ما تقدَّم، لفت المحلّل فكرت آق فرات، إلى أن قبرص الجنوبية تلعب دوراً مركزياً في التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وإنكلترا وإسرائيل من خلال قاعدتَي «أغراتور» و«ديكيليا» الإنكليزيتَين، مبيّناً أن «الاستخبارات الإنكليزية تلعب دوراً مهمّاً من خلال استخدام الأراضي القبرصية الجنوبية، حيث يوجد رادار في أعلى قمّة جبل ترودوس يقوم بالتجسّس على كامل منطقة شرق المتوسط وشمال أفريقيا، ولا تُستثنى تركيا من هذا التجسّس الذي يشكّل تهديداً لها ولقبرص التركية». وكانت قاعدة «إينجيرلك» قد عَرفت، في الخامس من الشهر الماضي، تقاطر آلاف الناشطين الأتراك والأجانب الذين تظاهروا أمامها، منددين بالدعم الامريكي لإسرائيل، ومطالبين بإغلاق القاعدة. لكن قوات مكافحة الشغب التركية فرّقت المتظاهرين باستخدام القنابل المسيّلة للدموع.

على صعيد آخر، ظهرت في الأفق مشكلة جديدة بين تركيا وإسرائيل، بعد تهديد رئيس «الشاباك»، رونين بار، باستهداف كلّ قيادي حركة «حماس» أينما وُجدوا.

وقال بار، في حديث تلفزيوني، إن بلاده «سوف تقتل هؤلاء سواء أكانوا في لبنان أم قطر أم تركيا»، وهي تهديدات تزامنت وزيارة قام بها الرئيس التركي إلى قطر، فيما لم يرد بعد أيّ تعليق على ذلك من جانب الدوحة أو بيروت. ونُسب إلى مصادر أمنية تركية، قولها إن أنقرة وجّهت تحذيراً إلى تل أبيب من مغبّة القيام بعمليات اغتيال لقيادات من «حماس» على الأراضي التركية، وإنه في حال تنفيذ هذه التهديدات، فسيستتبع ذلك «نتائج خطيرة».

> **الطائرات الأميركية تقلع من إينجيرلك إلى أغراتور حاملة الأسلحة إلى إسرائيل**

وقالت المصادر التركية نفسها إن استخبارات متنوعة تمارس نشاطات غير شرعية على الأراضي التركية، وإنّ الاستخبارات التركية لا يمكن أن تساعد في مثل النوع من النشاطات. ووفقاً للخبير في شؤون الإرهاب والأمن، بكر باشبوغ، فإن موقف تركيا واضح منذ البداية، وإسرائيل أظهرت منذ عملية «طوفان الأقصى» ضعفاً استخبارياً. ويضيف أن «تركيا والاستخبارات التركية لا يمكن أن تمزحا في مثل هذه التهديدات الاستخبارية، وقد نبّهتا إسرائيل إلى خطورة ذلك. إسرائيل تريد أن تُظهر نفسها قوية، ولكن هذا لا يعكس الواقع».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية/صفحة الكاتب

داود أوغلو: 350 سفينة توجهت من تركيا لإسرائيل منذ حرب غزة

أنقرة (زمان التركية) – قال رئيس حزب المستقبل التركي، أحمد داود أوغلو، إن الحكومة تنفي إرسال شحنة ملابس إلى إسرائيل، لكنها لا تستطيع نفي أن اكثر من ٣٥٠ سفينة أبحرت من تركيا إلى إسرائيل منذ بدء الحرب على غزة.

وخلال اجتماع اللجنة المشتركة لحزبي المستقبل والسعادة، تطرق داود أوغلو إلى بيان الرئاسة التركية المتعلق بنفي الادعاءات المثارة حول إرسال تركيا ملابس تدفئة داخلية للجنود الإسرائيليين.

وأفاد داود اوغلو أن الحكومة لم تنفي توجه أي سفن من تركيا إلى إسرائيل، بل حاولت الدفاع عن موقفها من خلال التلاعب بالعبارات.

وأضاف داود أوغلو، قائلا: "هذا الفيديو تكشف فيه إسرائيل عن مستلزمات يستخدم أغلبها الجيش الإسرائيلي، إنه فيديو مخجل، حتى الآن استقبلت إسرائيل أكثر من ٣٥٠ سفينة تركية، وعند الكشف عن هوية تلك السفن يتبين أن أغلبها لرجال أعمال يتمتعون بعلاقات مباشرة مع السلطة الحاكمة، وفور انتشار هذا الفيديو سارع مركز مكافحة الأخبار الكاذبة في وحدة الاتصالات بالرئاسة التركية بإعلان أن ذلك الفيديو قديم نظرا لكونه يحمل عبارة Made in Turkey، لكنه لم يخرجوا للعامة ويعلنوا عدم توجه أي سفينة تركية إلى هناك، بل حاولوا الدفاع عن الأمر بالتلاعب في العبارات".

برلماني تركي: الحكومة تتلاعب ببيانات السفن المغادرة إلى إسرائيل

وتداول نشطاء مقطع فيديو يظهر استيراد الجيش التركي ملابس تدفئة مصنوعة في تركيا، لكن الرئاسة التركية قالت إن مقطع الفيديو قديم، واستدلت على ذلك باستخدام صياغة أخرى تشير إلى المنتجات المصنوعة في تركيا، بعكس الظاهرة في الفيديو.

برلماني تركي:

هذا واتهم البرلماني عن حزب السعادة التركي، نجم الدين شاليشكان، الحكومة بالعمل على إخفاء وجهات السفن التجارية المغادرة إلى إسرائيل.

وخلال مشاركته في برنامج تلفزيوني، ذكر شاليشكان أن البارود يأتي ضمن أبرز خمس صادرات تركية إلى إسرائيل لكنهم : "بدأوا في تزوير الوثائق، حيث يغيرون وجهة السفينة عقب مغادرتها الموانئ، وأخبرني بهذا صديق لي عضو بحزب العدالة والتنمية الحاكم".

واستنكر شالشيكان امتناع الحكومة عن قطع العلاقات التجارية مع إسرائيل، قائلاً: "يخبرني أصدقائي بالحزب الحاكم أنهم يحتجون، في الواقع احتشد ثلاث أضعافكم في لندن وامستردام وأظهروا رد الفعل نفسه، الأمر الأجدى نفعا هو قطع الدعم الذي تقدمونه".

التجارة بين تركيا وإسرائيل

وبحسب بيانات نظام التجارة الصادر عن معهد الإحصاء التركي، بلغت صادرات تركيا إلى إسرائيل ٨٦١/٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وارتفعت إلى ٦/٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. وبلغت وارداتها من إسرائيل ٥٤٤/٥ مليون دولار.

وفي عام ٢٠٢٢، ارتفعت الصادرات إلى ٦/٧٤ مليار دولار، فيما ارتفعت الواردات إلى ٢/١٧ مليار دولار. كما بلغ حجم التجارة ٨/٩١ مليار دولار من ١/٤١ مليار دولار. وبناء على ذلك، زاد حجم التجارة بنسبة ٥٣٢ في المائة خلال العشرين سنة الماضية.

وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٢، كان الميزان التجاري بين البلدين لصالح تركيا دائمًا.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، عندما بدأت الحرب في غزة، زادت الصادرات بنسبة ٢٩ بالمائة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي؛ وانخفضت الواردات بنسبة ٥٩ بالمئة، وبالنظر إلى إجمالي الفترة من يناير إلى أكتوبر، ارتفعت صادرات تركيا بنسبة ٢٠ بالمئة في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٢؛ وانخفضت الواردات من هذا البلد بنسبة ٢٧ بالمائة.

تداعيات حرب غزة تَعمُّ الشرق الأوسط

***تقرير مجموعة الازمات الدولية**

مع استِعار الحرب في قطاع غزة، يستمر الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني بالتصاعد، ويتسبب بأضرار جسيمة على المدنيين، ويهدد الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره.

يقدم خبراء مجموعة الأزمات بانوراما شاملة حول مواقف العواصم المختلفة في المنطقة تجاه هذه الأزمة ومصالحها الخاصة فيها.

نجم عن هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر الذي شنته حركة حماس على التجمعات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة – الذي تحاصره إسرائيل– مقتل ١،٤٠٠ إسرائيلي وأخذ أكثر من ٢٠٠ رهينة (ما يزال معظمهم في الأسر)، الأمر الذي أثار رداً غاضباً جداً من قبل الجيش الإسرائيلي.

ومنذ ذلك الحين، أدى الرد الانتقامي الإسرائيلي الشديد إلى مقتل الآلاف. وستؤدي الحملة إلى مقتل أعداد

لا تحصى أيضاً إذا استمرت إسرائيل في سعيها لتحقيق هدفها المعلن المتمثل بتدمير قدرات حماس العسكرية. لقد هُجِّر مئات الآلاف، وكثيرون منهم لم يعودوا يمتلكون بيتاً يعودون إليه، بالنظر إلى أن إسرائيل تسوّي بالأرض جزءاً كبيراً من شمال ووسط قطاع غزة.

لكن في حين أن آثار العنف كانت في أشد حالاتها في قطاع غزة وإسرائيل، فإن لها أيضاً تداعيات في جميع أنحاء المنطقة، كما تُبيِّن مجموعة الأزمات في المسح الآتي:

مصر:

منذ بدأت إسرائيل قصف قطاع غزة بعد هجمات حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والمسؤولون المصريون قلقون من احتمال تدفق الفلسطينيين في القطاع الساحلي إلى شبه جزيرة سيناء عبر معبر رفح على الحدود المصرية – سواء هرباً من الصراع أو بسبب قيام إسرائيل بطردهم. لقد فاقم مخاوف حدوث نزوح فلسطيني كبير، بين أشياء أخرى: فرض إسرائيل لما وصفه وزير الدفاع يوآف غالانت بـ"حصار كامل" يمنع دخول الأغذية، والكهرباء والوقود إلى قطاع غزة؛ وإشارات أطلقها مسؤولون إسرائيليون حاليون وسابقون بأنهم يرغبون بطرد السكان؛ والتحذير الذي أصدرته السلطات الإسرائيلية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لـ ١/١ مليون فلسطيني في شمال قطاع غزة بالانتقال إلى الجزء الجنوبي من القطاع. ولا شك أن موقف القاهرة يتأثر أيضاً بارتفاع عدد الضحايا المدنيين مع الشروع في الغزو البري، وأيضاً بما ذُكِر من وجود ضغوط أوروبية وامريكية لفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين الراغبين بالخروج.

لقد أشارت مصر بقوة لشركائها الإقليميين والدوليين بأنها لا تريد أن تكون مقصداً للمهجَّرين من قطاع غزة، لأسباب مبدئية وبراغماتية على حد سواء. إذ تستذكر القاهرة ما حدث في حرب عام ١٩٤٨ التي تبعت استقلال إسرائيل، عندما غادر كثير من الفلسطينيين الذين يشكلون سكان غزة اليوم وأسلافهم، أو أجبروا على الخروج من قراهم فيما أصبح اليوم إسرائيل. لم تسمح إسرائيل للفلسطينيين الذين غادروا بالعودة إلى منازلهم عندما انتهت الحرب، وتعتقد القاهرة أن هذا النمط يمكن أن يتكرر بسهولة بالغة بعد توقف القتال الدائر حالياً.

عندها سيصبح كثير من الأشخاص الذين يعيشون في غـزة الآن لاجئين لمرة ثانية أو ثالثة، الأمر الذي سيفاقم من إحباط تطلعات ا لفلسطينيين بإقامة دولة وينقل عبء رعاية المهجَّرين إلى مصر. في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قال الرئيس عبد الفتاح السيسي إن "تصفية القضية الفلسطينية دون حل عادل لن يحدث؛ وفي كل الأحوال، لن يحدث أبداً على حساب مصر". في تمسكها بهذا الموقف، تتمتع القاهرة بدعم عواصم عربية أخرى ومجموعات فلسطينية متشددة، إضافة إلى الشعب في مصر ودول عربية أخرى.

وتعزز موقف القاهرة مخاوف تتعلق بالأمن في سيناء – حيث تحارب الحكومة خلايا جهادية. لقد تلاشى النشاط

الجهادي على مدى الشهور القليلة الماضية. أما إذا تدفق عدد كبير من الناس إلى شبه الجزيرة من قطاع غزة، فإن ذلك النشاط قد يبدأ من جديد، على سبيل المثال إذا أقامت المجموعات الجهادية الفلسطينية علاقات لوجستية، وأيديولوجية وعملياتية مع رفاق لها يقيمون في سيناء.

علاوة على ذلك، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فصل المتشددين الفلسطينيين عن مجموع اللاجئين الجدد. إذ يمكن لهؤلاء المتشددين أن يحاولوا شن هجمات على أهداف إسرائيلية من الأراضي المصرية، الأمر الذي سيستدعي رداً من إسرائيل ويزعزع استقرار علاقاتها مع مصر. ويمكن للتداعيات الإنسانية أن تكون خطيرة.

إذ إن عـدداً كبيراً من سكان شمال سيناء كانوا هم أنفسهم قد هُجِّروا منذ سنوات بسبب حملة على المتمردين. ويمكن لتدفق الفلسطينيين أن يفرض ضغوطاً على البنية التحتية المحلية والموارد المتاحة. فإذا وصل الفلسطينيون بأعداد كبيرة، فإن ذلك سيطرح تحديات كبيرة من حيث استيعابهم في جميع أنحاء مصر، وربما يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد بأسرها. باختصار، فإن مصر لا تريد أن تُجرَّ إلى صراع إسرائيل مع الفلسطينيين.

من أجل تقليص احتمال مغادرة الفلسطينيين لقطاع غزة بأعداد كبيرة، دعت مصر إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى القطاع وعبَّرت عن معارضتها القوية لغزو بري تقوم به إسرائيل. لكن مع شروع مصر بإجراء تحضيرات في العريش، المدينة الواقعة في شمال سيناء، لإرسال قوافل الإغاثة إلى قطاع غزة، قصفت إسرائيل مناطق قرب البوابة الحدودية في رفح في أربع مناسبات بين التاسع والسادس عشر من تشرين الأول/أكتوبر، ومن ثم منعت استعمالها. في المواجهة التي تلت، طلب المسؤولون المصريون من الولايات المتحدة التوسّط؛ ومنذ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سمحت إسرائيل لكميات صغيرة من الغذاء، والمياه والإمدادات الطبية بالمرور من خلال المعبر إلى قطاع غزة.

لكن نظراً لقلق إسرائيل من احتمال تحويل الوقود إلى الجناح العسكري لحماس، فإنها ما تزال تمنع إيصاله. بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، وطبقاً لمصادر محلية ومنظمات غير حكومية دولية في قطاع غزة، فإن هذه المقاربة أوصلت المستشفيات والعمليات الإنسانية الأخرى إلى حافة الانهيار.

ففي ذلك اليوم، قال البيت الأبيض إن ٦٦ شاحنة كانت قد عبرت في الساعات الأربع والعشرين الماضية لكنه أقرَّ أن ما حملته الشاحنات لم يقترب مجرد اقتراب من تلبية الحاجات الهائلة في القطاع. وإضافة إلى قطر، فإن مصر شاركت في المفاوضات بشأن إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين وغير الإسرائيليين الذين أخذتهم حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

في حين يبدو أن مصر رفضت أي اقتراح بقبول لاجئين فلسطينيين مقابل تقديم دعم خارجي وإعفاء من الديون – وهو احتمال يُذكَر أن مسؤولين امريكيين وأوروبيين طرحوه – فإن الاضطرابات ستستمر في منح القاهرة فرصاً للحصول على تنازلات من دائنيها وتخفيف حدة صعوباتها الاقتصادية الكبيرة جداً. الاتحاد الأوروبي، القلق بشأن آثار الصراع المزعزعة للاستقرار، والتي يمكن أن تعزز الهجرة غير المنتظمة من مصر إلى أوروبا، ينظر في اتفاق شراكة مع مصر يركز على الهجرة والتعاون الاقتصادي فيما يمكن أن يكون اتفاقاً مماثلاً لاتفاق جرى التوصل إليه مع تونس في تموز/يوليو – والذي سيكون الجزء المحوري فيه رزمة دعم مالي كبيرة. وعلى نحو مماثل، وبالنظر إلى قلق دول الخليج العربية حيال أثر الحرب على استقرار مصر، يُذكر أن هذه الدول تفكر بزيادة إيداعاتها في البنك المركزي المصري لتعزيز قدرة الاقتصاد الهش في البلاد، رغم إحجامها سابقاً عن الاستمرار في تقديم الدعم المالي للقاهرة. يمكن لهذه المساعدات المالية أن توفر لمصر إغاثة اقتصادية هي في أمس الحاجة إليها، الأمر

الذي يمكن أن يقلل قتامة المشهد الداخلي على المدى القصير.

الأردن:

لقد أغضب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في أعقاب هجوم حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الأردنيين كثيراً، كما أغضبتهم الكارثة الإنسانية التي نجمت عنه. وأثارت أيضاً تكهنات برغبة إسرائيل في تهجير سكان قطاع غزة الفلسطينيين وأيضاً مخاوف عمرها عقود من أنها تخطط أيضاً لطرد فلسطينيي الضفة الغربية إلى الأردن.

خرج الأردنيون إلى الشوارع في جميع أنحاء البلاد بشكل يومي. وكان حجم المظاهرات أمام السفارتين الامريكية والإسرائيلية في عمَّان وفي مركز المدينة غير مسبوق. بالنسبة لكثير من الأردنيين، فإن أزمة اليوم كانت المرة الأولى التي يُشاركون فيها في احتجاجات شعبية. ونظراً لقلق الملك عبد الله من حدوث اضطرابات في الداخل وعلى الحدود، فإنه حذَّر من أن "المنطقة كلها على شفا السقوط في الهاوية".

يجادل المعلقون الأردنيون، ولا سيما أولئك من أصل فلسطيني، بغضب بأن الدول الأوروبية منحت إسرائيل شيكا على بياض في قطاع غزة، بينما تنزع الإنسانية عن الشعب الفلسطيني بشكل متكرر في وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية. الملكة رانيا، وهي من أصول فلسطينية، أدانت الدول الغربية بسبب "معاييرها المزدوجة الصارخة" قائلة في مقابلة مع السي. إن. إن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بأن الصحفيين الغربيين الذين يطالبون كل من يمثِّل وجهات النظر الفلسطينية أن يدين هجوم حماس أولاً "ينبغي فحص إنسانيتهم وتقديم أوراق اعتمادهم الأخلاقية".

حقيقة أنها نشرت هذه الرسالة على منصة معروفة تشير إلى أن المملكة قلقة بشأن حدوث رد فعل من قبل سكان البلاد من أصول فلسطينية ومعظمهم من اللاجئين بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧. (والأردن البلد العربي الوحيد الذي منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين.)

بالفعل، فقد تعيَّن على القيادة الأردنية القيام ببعض الإجراءات للحد من الأضرار فيما يتعلق بالأردنيين من أصل فلسطيني. ففي اليوم الثاني من الحرب، أشارت تقارير إلى أن الحكومة الأردنية كانت تسمح للولايات المتحدة بإرسال الأسلحة إلى إسرائيل عبر الأردن. سارعت الحكومة إلى نفي التقرير، مؤكدة على معارضتها للأفعال التي تقوم بها إسرائيل في قطاع غزة. كما أكدت على التزامها بإعادة إطلاق عملية السلام الإسرائيلية–الفلسطينية والتي من شأنها أن تؤدي إلى حل الدولتين وضمان حقوق وحريات الفلسطينيين.

كما يؤثر التصوّر في أن إسرائيل قد ترغب بطرد الفلسطينيين من قطاع غزة وربما حتى من الضفة الغربية في تفكير النخبة السياسية الأردنية. في نقاش دار في معهد السياسة والمجتمع في عمَّان، بمشاركة وزير الخارجية الأسبق مروان المعشر، بين آخرين، عبَّر المشاركون عن قناعتهم بأن خطة إسرائيل طويلة الأمد

تتمثل في استعمال حملتها العسكرية لإخراج السكان الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء ومن ثم طرد الفلسطينيين أيضاً من الضفة الغربية.

وقالوا إن هذا النوع من الدعم غير المشروط الذي تقدمه الدول الغربية لإسرائيل حالياً سيكون له تداعيات، إذا استمر. ويشعرون بالقلق من أنه سيشجع اليمين الإسرائيلي، الذي دعا منذ وقت طويل إلى إجراء عملية نقل (أو ترانسفير) لجميع الفلسطينيين إلى الأردن، ومن ثم تُحوّل أنظارها إلى الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، وتُخرج أولئك أيضاً وتُحوّل الأردن إلى وطن فلسطيني بحكم الأمر الواقع.

هذه المخاوف مدفوعة إلى حد كبير ليس بتاريخ الصراع وحسب بل أيضاً ببيانات صدرت مؤخراً عن سياسيين إسرائيليين.

فقد دعا عضو واحد في الكنيست الإسرائيلي على الأقل صراحة إلى "نكبة ثانية". (يستعمل العرب عادة كلمة نكبة للإشارة إلى تهجير ٧٥٠ ألف فلسطيني عام ١٩٤٨ من الأراضي التي تحولت بسرعة إلى إسرائيل). وقد وزّع مستوطنون إسرائيليون في الضفة الغربية منشورات تهدد الفلسطينيين بالإخلاء القسري إذا لم ينتقلوا إلى الأردن. ومن المزمع أن يصوّت الكنيست الإسرائيلي على مقترح يقدمه وزير الأمن الوطني الذي ينتمي إلى اليمين المتطرف إيتمار بن غفير باستعمال الرصاص الحي في قمع مظاهرات المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

حتى لو لم يكن التهجير القسري للمزيد من الفلسطينيين من الضفة الغربية هو السيناريو الأكثر ترجيحاً على المدى القريب، فإن شبحه يشكل هاجساً كبيراً لكثير من الأردنيين بسبب التداعيات الخطيرة التي سيحدثها. فالمستوى المرتفع جداً في الأصل للمعارضة الشعبية لإسرائيل يخاطر بإجبار الحكومة على إعادة النظر في اتفاقية السلام مع إسرائيل. ففي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، استدعى الأردن سفيره في إسرائيل، قائلاً إن السفير لن يعود إلا عندما توقف إسرائيل هجومها على قطاع غزة.

وسيكون للتهجير الجماعي إلى الأردن آثار اقتصادية مدمرة، كما أن الواقع الديموغرافي الجديد الذي سيتمثل في تحول الأردن إلى دولة فلسطينية بحكم الأمر الواقع من شبه المؤكد أن يزعزع استقرار النظام السياسي، الذي يمنح تاريخياً حظوة أكبر للأردنيين من أصول غير فلسطينية.

كما أن للأردن هاجس إضافي بصفته الوصي على الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس؛ فإذا أحدث القتال في قطاع غزة انفجاراً في القدس والضفة الغربية، فإنه سيعرض للخطر الدور الفعال لعمّان في إدارة هذه الأماكن ويشعل الغضب الشعبي.

لقد عبّر الأردن على نحو متكرر عن انزعاجه من الانتهاكات الإسرائيلية للوضع القائم تاريخياً في هذه الأماكن، بما في ذلك سماح إسرائيل لليهود بالصلاة في الحرم الشريف/مُجمع جبل الهيكل. لكن في الوقت الراهن، فإن الوضع هادئ في هذه الأماكن المقدسة، ولم تتحدث عمّان عن ذلك صراحة منذ أحداث ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

لبنان:

بالنظر إلى تاريخ من العداء بين إسرائيل وحزب الله، الحزب الشيعي/الميليشيا، فإن لبنان هو البلد الذي من الأكثر ترجيحاً أن ينخرط في حرب مكتملة الأركان بسبب الأزمة المتفاقمة في قطاع غزة. والتبادلات شبه المستمرة لإطلاق النار في الأسابيع الأخيرة تعزز هذا الانطباع. صحيح أن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في لبنان أعلنت أنها لا تريد حدوث مثل هذه الحرب. لكن حتى في أوقات أقل اضطراباً، فإن حزب الله اتبع سياسة خارجية خاصة به – بما في ذلك بشأن متى وكيف يستعمل ترسانته الهائلة – دون إخضاع قراراته لمراجعة سياسية داخلية.

وهكذا، في حين أن حزب الله نفسه يقول إنه يفضّل تجنب صراع أوسع، لا يستطيع أي تجمع للقوى اللبنانية

الفاعلة أن يمنعه من الانخراط في اشتباكات على الحدود اللبنانية–الإسرائيلية – رغم أن مثل تلك الأعمال العدائية تبقي البلاد تحت تهديد مستمر بالانزلاق إلى صراع مُكلف مع جاره القوي إلى الجنوب.

لا تنسجم إعلانات حزب الله بأنه لا يعتزم الانخراط في حرب مع إسرائيل مع الخطاب المعتاد للحزب. إذ يَعدُّ الحزب نفسه عضواً مع حماس في "محور المقاومة"، وهو تحالف من القوى الفاعلة المكونة من دول وكيانات من غير الدول، يعارض إسرائيل والولايات المتحدة، ويشمل أيضاً إيران، وسورية، والحوثيين في اليمن وعدد من المجموعات المتشددة الناشطة في العراق وسورية.

لقد أكد حزب الله على التعاون الوثيق بين مكونات هذا التحالف بصفته هدفاً إستراتيجياً في السنوات الأخيرة؛ وقد حذّر مسؤولو الحزب على نحو متكرر إسرائيل – منذ ما قبل الأزمة الراهنة بوقت طويل – من أنها قد تواجه حرباً متعددة الجبهات. تشكل مثل هذه التحذيرات عنصراً رئيسياً في موقف الردع الذي يتخذه حزب الله.

كرر زعيم حزب الله حسن نصر الله تحذيرات مماثلة في خطاب ألقاه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما أضاف الراعي الخارجي للحزب، إيران، تحذيرات منذرة بالشؤم لإسرائيل بعدم التصعيد.

إسرائيل والولايات المتحدة، من جهتهما، ردتا برسائل تحتوي عبارات قوية، وحركت الولايات المتحدة أصولاً بحرية كبيرة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط لردع حزب الله، وتالياً، إيران. يُذكر أيضاً أن واشنطن، ومن أجل منع التصعيد، عملت بهدوء على إقناع إسرائيل بعدم اتخاذ إجراءات عقابية ضد حزب الله على الهجمات التي يقوم بها مسلحون فلسطينيون من لبنان.

لكن يبقى من غير الواضح ما إذا كان حزب الله سيدفع نحو ضبط النفس أو إلى الانخراط. منذ عام ٢٠٠٦، عندما خاض الحزب حرباً مدمرة مع إسرائيل، كان دعمه لحليفته حماس في جولات صراعها مع إسرائيل، كما حدث في نيسان/أبريل ٢٠٢١، محدوداً.

إذ كان يُقدِّم على نحو عام دعماً لفظياً، وعلى ما يذكر، مشورة إستراتيجية وتبادلاً للمعلومات الاستخبارية، دون أن يشارك مباشرة في الهجمات على إسرائيل من الأراضي اللبنانية. لكن بالنظر إلى التهديد الجدّي الذي تتعرض له حماس ومحورية النضال الفلسطيني بالنسبة لمنظوره الأيديولوجي، فإن حزب الله قد يشعر أنه ملزم بأن يهبّ إلى مساعدة شريكه في الصراع الراهن.

في خطابه، حذّر نصر الله من أن حزب الله يمكن أن يصعِّد استناداً إلى المدى الذي تصله حرب إسرائيل في قطاع غزة و/أو الضحايا المدنيين في لبنان بسبب القصف الإسرائيلي.

في هذه الأثناء، تتسبب الاشتباكات الحدودية بمخاطر خاصة بها. ففي اليوم الثاني للحرب، شن حزب الله هجوماً دون أن يُستفَز في منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها، التي تحتلها القوات الإسرائيلية، والتي تبادلت إسرائيل وحزب الله إطلاق النار فيها في الماضي. في الأيام التالية، استدعت توغلات مجموعات فلسطينية عبر الحدود قصفاً

إسرائيلياً أدى إلى مقتل مقاتلين في حزب الله، الأمر الذي أطلق ديناميكية تصعيدية تتنامى ببطء منذ ذلك الحين.

حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، كان القتال يقتصر على نطاق محدّد على جانبي الحدود وبعمق نحو ٥ كم، وهو المدى التقريبي للقذائف الموجهة المضادة للدبابات التي يستعملها حزب الله. وبالنظر إلى أن معظم المدنيين على جانبي الحدود إما هربوا أو أخليوا، فإن معظم الضحايا الذين ذكر أنهم سقطوا حتى الآن كانوا من المقاتلين. في خطابه في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر نصر الله ٥٧ قتيلاً (تدّعي إسرائيل أنها قتلت ٧٠). حزب الله، من جهته، يدّعي أن الحزب قتل أو جرح ١٢٠ جندياً إسرائيلياً؛ بينما تعترف إسرائيل بمقتل ستة جنود ومدني واحد. في الأيام الأخيرة من تشرين الأول/أكتوبر، قصف حزب الله وإسرائيل مواقع تبعد ١٥ كم داخل أرض العدو، الأمر الذي يطرح احتمال سقوط ضحايا مدنيين، ونشوء الخطر المتمثل في تسارع عملية التصعيد.

متحدث باسم حزب الله قال إن الحزب يستعمل هذه التكتيكات لتحقيق عدة أهداف مترابطة. وعلى رأس قائمة هذه الأهداف إبقاء الجيش الإسرائيلي في الشمال واستعمال تهديد فتح جبهة جديدة في الحرب لجعل إسرائيل تفكر مرتين في مدى تصعيدها في قطاع غزة. كما يهدف حزب الله إلى المحافظة على تركيز واشنطن على التوسيع المحتمل للصراع، واحتمال أن تنضم الولايات المتحدة نفسها إلى صراع يدوم سنوات في الشرق الأوسط، الأمر الذي يسمح لروسيا والصين بتعميق نفوذهما في المنطقة على حسابها.

القوى السياسية اللبنانية الأخرى أقل صلة بالموضوع، جزئياً لأنها أضعف من أي وقت مضى في مواجهة حزب الله. في لبنان حكومة تصريف أعمال يشكّك بشرعيتها بشدة. مستشار رفيع المستوى لرئيس الوزراء، نجيب ميقاتي، أقرّ بأن أكثر ما يمكن لرئيس الوزراء أن يفعله هو أن يحاول الدفع بمصلحة البلاد في تجنب صراع حدودي – ولا سيما خلال أزمة اقتصادية كارثية – إلى مقدمة حسابات حزب الله.

وقال المستشار: "من الواضح أن القرار ليس في يد الحكومة". أحد أعضاء مجلس النواب المرتبطين بحليف لحزب الله ادعى أن حزبه نقل هواجسه بشأن المزيد من التصعيد العسكري إلى الممثلين السياسيين لحزب الله؛ وأقر هو أيضاً أن هؤلاء النظراء يعملون على نحو منفصل عن القيادة العسكرية لحزب الله.

كما يبدو أن قادة حزب الله محصنين ضد أي ضغوط ضد الحرب يمكن أن تنشأ في أوساط شيعة لبنان، الذين من المرجح أن يتحملوا وطأة الحرب مع إسرائيل، رغم أن من شبه المؤكد أن يلتزموا خط الحزب إذا قرر خوض مثل هذا الصراع. يتركز السكان الشيعة في جنوب لبنان وأيضاً في ضواحي بيروت الجنوبية وأجزاء من وادي البقاع.

وقد ركزت إسرائيل قصفها على هذه المناطق في الماضي، ولا سيما خلال حرب عام ٢٠٠٦، قائلة إنها تستهدف أصولاً لحزب الله. إلا أن محللاً مقرباً من حزب الله عبر عن ثقته بأن أنصار الحزب لا يخشون صراعاً واسع النطاق بل إنهم، وبسبب تأثرهم بالتقارير الواردة عن الفظاعات المرتكبة في قطاع غزة، قد يدفعون قادة الحزب للتدخل بقوة أكبر.

إذا اندلعت الحرب، يأمل حزب الله أيضاً أن قتاله باسم الدفاع عن القضية الفلسطينية قد يعزز الدعم الذي يتمتع به في أوساط سُنّة لبنان.

لكنه قد يجد صعوبة في ذلك، ففي حين أن مجموعات سنية متشددة لبنانية كثيرة قد أعلنت أصلاً استعدادها للقتال إلى جانب الحزب، فإن مجموعات كثيرة ما تزال تستذكر معارك الشوارع المريرة بين السنة والشيعة في أيار/مايو ٢٠٠٨، التي أشعل فتيلها الحديث عن نزع سلاح حزب الله، والتي لطخت سمعة الحزب الشيعي بنظرهم.

تركيا:

مباشرة بعد هجمات ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بدأت أنقرة نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً لدفع الطرفين إلى خفض

التصعيد وتجنب حدوث مواجهة أوسع. واستعملت خطاباً متوازناً في دعوتها الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس بينما كان القصف الإسرائيلي يحوّل أجزاء من قطاع غزة إلى ركام، واستمرت حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل. كما قال المسؤولون الأتراك أيضاً إنهم كانوا مستعدين للتوسط بين الطرفين خدمة لوقف التصعيد والعمل لتحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧ – مع احتمال قيام أنقرة وجهات فاعلة خارجية أخرى بدور الضامنين.

ويذكر أن الحكومة التركية طلبت من قادة حماس، بمن فيهم رئيسها إسماعيل هنية، مغادرة البلاد، لكن أنقرة أنكرت أنها فعلت ذلك، على الأرجح لتجنب تعرضها للإدانة من قبل مكونات محلية مؤيدة لحماس.

مع توسع الحملة العسكرية الإسرائيلية، ارتفعت وتيرة الانتقادات التركية لها. وفيما يعكس رأياً عاماً طاغياً، ينظر المسؤولون الأتراك إلى الحملة على أنها غير متناسبة بشكل كبير وتتجاوز حدود الرد المبرر على هجمات ٧ تشرين الأول/أكتوبر. قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر: "لقد تجاوزت هجمات [إسرائيل] على غزة منذ أمد طويل حدود الدفاع عن النفس وتحولت إلى قسوة، ومجزرة وبربرية صريحة". وفي سياق منفصل، دافع عن مقاتلي حماس في "محاولتهم حماية أرضهم".

يشعر المسؤولون الأتراك بالقلق من أن هجوم إسرائيل البري في قطاع غزة، وبوتيرة تقدمه الحالية، سيفرض مزيداً من البؤس على المدنيين الأبرياء. ويؤكدون على الحاجة الملحة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة؛ وقد أصرّوا على هذه القضية في حوارات تركيا الدبلوماسية مع الأطراف. ومن غير المفاجئ أن تدين أنقرة بقوة الغارة الإسرائيلية التي شُنت في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر على مستشفى الصداقة التركي–الفلسطيني في قطاع غزة، وهو هجوم أصاب السلطات التركية بالإحباط على نحو خاص لأنها كانت قد أطلعت السلطات الإسرائيلية على إحداثياته منذ وقت طويل.

لقد قلّصت حرب [غزة] أصلاً آفاق تحسين العلاقات التركية–الإسرائيلية، التي استأنفها الطرفان على نحو كامل قبل سنة، بعد عشر سنوات مضطربة. كان جزء كبير من المشاكل مرتبطاً بالوضع الفلسطيني في قطاع غزة. قطعت أنقرة علاقاتها مع إسرائيل في منتصف عام ٢٠١٠، بعد مهاجمة القوات الإسرائيلية لـ 'مافي مرمرة'، وهي سفينة مدنية تركية كانت جزءاً من مجموعة سفن تحمل مساعدات إنسانية لقطاع غزة.

قتل الجنود الإسرائيليون عشرة من طاقم السفينة الأتراك في ذلك الحادث. واستغرقت استعادة العلاقات بين إسرائيل وتركيا ست سنوات، فقط لتعود إلى الانقطاع مرة أخرى عام ٢٠١٨. ففي أيار/مايو من ذلك العام، خفضت أنقرة مستوى علاقاتها وطردت السفير الإسرائيلي بعد قيام جنود إسرائيليين بقتل ٦٠ متظاهراً فلسطينياً على حدود قطاع غزة. في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وكجزء من تحولها إلى سياسة خارجية أكثر براغماتية وفي محاولة لكسر عزلتها في شرق المتوسط، استأنفت تركيا مرة أخرى علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل.

ومن بين أشياء أخرى، كان البلدان يدرسان مد أنبوب غاز يمتد من إسرائيل عبر تركيا، ومن هناك إلى أوروبا. لكن مصير ذلك المشروع يبدو الآن غير مؤكد على نحو متزايد. في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استدعت إسرائيل دبلوماسييها من تركيا تعبيراً عن عدم رضاها حيال ما سماه وزير خارجيتها إيلي كوهين "بيانات خطيرة» تنتقد السلوك الإسرائيلي في الحرب.

كما تضيف الحرب في غزة درجة من عدم القدرة على التنبؤ بمحاولات أنقرة تطبيع علاقاتها مع مصر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة. إذ قطعت العلاقات في أعقاب الانتفاضات الشعبية العربية عام ٢٠١١، عندما دعمت أنقرة مجموعات مرتبطة بـالوحش الأسود في هذه الدول، الإخوان المسلمين.

وقد قال بعض المعلقين الموالين للحكومة إن الحرب يمكن أن تفضي إلى تفاقم عزلة إسرائيل الإقليمية، ونتيجة لذلك، تساعد أنقرة في تعزيز علاقاتها مع هذه الدول.

في هذه الأثناء، فإن مقاربة تركيا لحماس تعقّد المشهد. فعلى عكس الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية الأخرى وإسرائيل، فإن أنقرة لم تصنّف الحركة تنظيماً إرهابياً. في الواقع، فإن أنقرة استثمرت سنوات من الجهود في محاولات (غير ناجحة) تحويل حماس من "المقاومة المسلحة" إلى شريك محتمل في سيناريو حل الدولتين، بشكل رئيسي بتقوية جناحها السياسي.

وبالفعل، فإن الأعضاء المرتبطين بذلك الجناح وجدوا ملاذاً في المدن التركية. ولطالما انتقدت إسرائيل أنقرة على موقفها، ووسط أحدث محاولات تطبيع العلاقات بين البلدين، يذكر أن أنقرة اتخذت خطوات لتقليص بعض مجالات حماس للمناورة في تركيا.

ويذكر أن كثيراً من أعضاء حماس، بمن فيهم هنية، القائد الآنف الذكر للجناح السياسي للحركة، غادر إلى قطر نتيجة لذلك. ليس من الواضح مدى نفوذ تركيا على المكون السياسي لحماس اليوم، لكن من المرجح أن يكون قد تقلّص خلال السنوات القليلة الماضية مع فرض الجناح العسكري في الحركة، المدعوم إيرانياً، لهيمنته.

إلا أن هذا التاريخ، مع تحول أردوغان بشكل كامل إلى خطاب مؤيد للفلسطينيين، وأحياناً مؤيد لحماس صراحة، سيحد من آفاق اقتطاع أنقرة لنفسها دوراً في الوساطة في الأزمة الراهنة.

كما أن تدهور العلاقات التركية–الإسرائيلية يضيّق المجال المتاح لأنقرة للعمل كوسيط نزيه. بدلاً من ذلك، فإن قطر، شريك تركيا الرئيسي في الخليج، باتت في مقدمة الجهود لتأمين إطلاق سراح الرهائن. رغم ذلك، فإن قنوات أنقرة مع الجناح السياسي في حماس يمكن أن تكون مفيدة في وقت لاحق.

إلا أن هذا التاريخ، مع تحول أردوغان بشكل كامل إلى خطاب مؤيد للفلسطينيين، وأحياناً مؤيد لحماس صراحة، سيحد من آفاق اقتطاع أنقرة لنفسها دوراً في الوساطة في الأزمة الراهنة. كما أن تدهور العلاقات التركية–الإسرائيلية يضيّق المجال المتاح لأنقرة للعمل كوسيط نزيه.

بدلاً من ذلك، فإن قطر، شريك تركيا الرئيسي في الخليج، باتت في مقدمة الجهود لتأمين إطلاق سراح الرهائن. رغم ذلك، فإن قنوات أنقرة مع الجناح السياسي في حماس يمكن أن تكون مفيدة في وقت لاحق.

كما تُحدث الحرب في غزة اضطرابات في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـي، التي أظهرت علامات على التحسن قبل بضعة أشهر وحسب، لكنها ستواجه الآن ضغوطاً متزايدة طالما استمرت الحرب. تختلف تركيا والدول الغربية على كيفية النظر إلى حماس وكيفية الرد على الأعمال العسكرية لإسرائيل.

حتى في الأيام الأولى لهجمات حماس، عندما كان المسؤولون الأتراك يحاولون تقديم منظور متوازن للصراع، انتقد أردوغان وآخرون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ما وصفوه لاحقاً بـ شيك على بياض لإسرائيل كي تتعامل مع حماس كما تشاء.

وردَّ أردوغان بحدة عندما أرسلت الولايات المتحدة

حاملتي طائرات إلى شرق المتوسط، مشككا في نواياها. أثار الهجوم على المستشفى الأهلي في غزة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر – والذي ما تزال مسؤولية القيام به موضع شك – احتجاجات واسعة مؤيدة للفلسطينيين في تركيا، بما في ذلك في قاعدة كورجيك للرادار التابعة للناتو في ملاطية في شرق البلاد، حيث اتهم المتظاهرون إسرائيل بتنفيذ الضربة. أغلقت الولايات المتحدة قنصليتها في أضنة في جنوب تركيا كإجراء أمني.

طالما استمرت هذه الأزمة، فإن القادة الأتراك سيستمرون في التعرض للجذب من ثلاثة اتجاهات، نحو منح الأفضلية للتعاطف الشعبي القوي مع النضال الفلسطيني؛ أو للتحالفات الغربية للدولة؛ أو لالتزام أنقرة بسياسة خارجية نشطة تدفعها بشكل طبيعي للسعي إلى لعب دور بارز في محاولة تسوية الصراع.

إيران

لقد سعت إيران للنأي بنفسها عن الاتهامات بأنه كان لها دور مباشر في هجمات حماس في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، رغم دعمها القديم والمستمر للحركة وامتداحها للعملية بعد حدوثها.

منذ ذلك الحين، ارتفع صوتها محذرة من التداعيات الإقليمية لحملة إسرائيلية موسعة في قطاع غزة.

وأعلن القائد الأعلى علي خامنائي في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر: "العالم الإسلامي برمّته مجبر على دعم الفلسطينيين، وإن شاء الله، سيدعمهم. لكن هذا العمل نفذه الفلسطينيون أنفسهم".

بالنسبة لطهران، توفر الأزمة فرصاً. ولا شك أنها سُرَّت بأن بعض الدول العربية التي كانت تفكّر بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، خصمها الرئيسي في الشرق الأوسط، يُصدر الآن انتقادات قوية للأفعال الإسرائيلية.

لقد أبرزت فكرة أن هجوم حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر كشف هشاشة إسرائيل، واستغلت كل فرصة ممكنة لإدانة ما تدعي أنه تواطؤ امريكي في إلهاب الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، مُحاولةً تعظيم الضرر الواقع على سمعة واشنطن الذي كانت تعانيه أصلاً في المنطقة.

لكن ثمة مخاطر كبيرة أيضاً، بما في ذلك أن عادة إيران في ممارسة سياسات حافة الهاوية ستنعكس عليها. لقد صعَّدت المجموعات المدعومة من إيران هجماتها على إسرائيل وأيضاً على القوات الامريكية في المنطقة، حيث وقع أكثر من اثني عشر حادثاً منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر في سورية والعراق، الأمر الذي قوَّض ما كان هدوءاً مؤقتاً في الأعمال العدائية بين واشنطن وطهران. ويُعتقد على نطاق واسع بأن ذلك الهدوء جزء من تفاهمات غير رسمية لخفض التصعيد بين الخصمين.

المفارقة أن طهران قد ترى في هذه الهجمات – إضافة إلى خطاب المسؤولين السياسيين والعسكريين الإيرانيين المهدِّدين بمزيد من التصعيد إذا استمرت إسرائيل على مسارها الراهن – في محاولة لإدارة مخاطر الصراع.

بعبارة أخرى، فإن إيران ورفاقها في السلاح قد يسعون إلى إقناع إسرائيل وحلفائها بعدم شن حملة موسعة

في قطاع غزة أو لبنان من شأنها أن تَجرَّ إليها لاعبين إقليميين آخرين، الأمر الذي سيورط إيران لكن سيهلك إسرائيل. هذا هو منطق سياسة إيران "الدفاع المتقدم"، التي تسعى إلى استغلال نقاط هشاشة عديدة للولايات المتحدة وشركائها في الشرق الأوسط بحيث تتمكن من الرد إذا هوجمت وعندما تهاجم.

لكن الولايات المتحدة وحلفاءها يحذرون بدورهم "محور المقاومة" من مخاطر فتح عدة جبهات، ملمحين إلى أن عمليات "المحور" ستقابل بقوة نيران امريكية و/أو إسرائيلية طاغية.

لقد أكدت إدارة بايدن على هذه الرسالة بنشرها أصولاً عسكرية في الشرق الأوسط وانخرطت في جولة من الضربات الجوية الانتقامية في شرق سورية – بينما أوضحت أن ثمة المزيد إذا استمرت الجماعات المسلحة بضرب القوات الامريكية.

على هذه الخلفية، يضع التوغل البري الإسرائيلي في غزة طهران في مأزق. فإذا منعت نفسها ومنعت حزب الله من التدخل لمنع تدمير حماس، فإنها ستفقد مصداقيتها لدى حلفائها المحليين الآخرين، بالنظر إلى أنها بدت مترددة في مواجهة خصومها.

لكن إذا شجعت حزب الله أو شركاءها الإقليميين الآخرين على التدخل بقوة أكبر مما فعلوا حتى الآن، فإنها قد تدفع إسرائيل، بدعم أو مساعدة مباشرة من الولايات المتحدة، إلى إلحاق ضرر كبير بقدرات حزب الله. في السيناريو الأول، تخاطر إيران بفقدان ماء وجهها.

وفي السيناريو الثاني، تخاطر بخسارة يدها اليمنى المهمة جداً لها في سورية ولبنان – والتي تساعد قدرتها على ضرب الأصول الامريكية والإسرائيلية في حماية طهران من عمل محتمل ضد برنامجها النووي، الذي يعمل بمستويات متقدمة على نحو مرعب بالنظر إلى انهيار الجهود الدبلوماسية لاحتوائه.

قد تحاول إيران تربيع هذه الدائرة بتشجيع حلفائها على تصعيد هجماتهم على إسرائيل والولايات المتحدة بطريقة محسوبة بدقة. لكن سيكون لهذه الإستراتيجية حدوداً. فكما لاحظنا، أوضحت الولايات المتحدة أنها سترد على الهجمات التي تُشن على قواتها، وما من شك في أن إسرائيل ستفعل الشيء نفسه، الأمر الذي يجعل مخاطر التصعيد – ولا سيما في حال وقوع خطأ أو سوء حساب – كبيرة.

على مدى أربعة عقود تقريباً، ساعدت سياسة الدفاع المتقدم التي تنتهجها إيران في ردع المهاجمين الأجانب بإظهار قوتها من خلال حلفاء وشركاء في جميع أنحاء المنطقة. ويختبر الصراع في قطاع غزة حدود تلك السياسة بطريقة غير مسبوقة، وذلك بالتهديد بجر طهران مباشرة إلى التشابكات التي سعت إلى تجنبها.

العراق:

لقد دفع هجوم حماس في ٧ تشرين الأول/أكتوبر على إسرائيل والصراع الناجم عن ذلك مجموعات مسلّحة بارزة متحالفة مع إيران لكسر الهدنة من طرف واحد مع

القوات الامريكية في العراق وسورية والتي استمرت لنحو عام من الزمن.

بدأت هذه المجموعات، المرتبطة بـ "محور المقاومة" المشار إليه آنفاً، بالالتزام بهذه الهدنة قبل شهرين من وصول حكومة محمد شيّاع السوداني إلى السلطة في بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢.

ويشارك ممثلوها في البرلمان وفي الحكومة أيضاً. لكن في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، تعهدت عصائب أهل الحق، وحركة النجباء، وكتائب حزب الله ومنظمة بدر – وجميعها جزء من هذه المجموعة – بضرب أصول الولايات المتحدة في جميع أنحاء المنطقة إذا تدخلت الولايات المتحدة مباشرة في الحرب.

على مدى الأسبوعين الماضيين، أعلنت المجموعات العراقية، التي تسمى الآن المقاومة الإسلامية، مسؤوليتها عن هجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على قواعد توجد فيها قوات امريكية، بما في ذلك عين الأسد في الأنبار وحرير في أربيل، وكلاهما في العراق، إضافة إلى التنف عبر الحدود السورية والشدادي في شمال شرق سورية.

لم يُذكر وقوع خسائر في الأرواح حتى الآن، ويبدو أن المجموعات تستهدف المناطق المحيطة بالقواعد – بدلاً من مهاجمة المنشآت الفعلية – لتقليص فرص إصابة جنود امريكيين وإدارة مخاطر التصعيد.

حتى الآن، ردت الولايات المتحدة فقط على مواقع هذه المجموعات في سورية، على الأرجح بسبب احتمالات التصعيد، التي يمكن أن تُعرِّض الوجود الامريكي للخطر في العراق.

كان هذا المنطق واضحاً أيضاً خلال سنة من الهدنة، عندما ظلت الهجمات والهجمات المضادة المتقطعة في داخل سورية.

في هذه الأثناء، وَفَت هذه المجموعات بوعد عدم استهداف البعثات الدبلوماسية. رغم ذلك، سحبت الولايات المتحدة طواقمها غير الأساسية من سفارتها في بغداد وقلصت عدد موظفيها في قنصلية أربيل. وقد أبلغت الحكومة في عدة مناسبات بوجوب توقف الهجمات.

حكومة السوداني، التي سعت لإصلاح علاقاتها مع الولايات المتحدة على مدى العام الماضي، في وضع قلق. بالنظر إلى أن الحكومة تعتمد إلى حد كبير على الدعم السياسي من مجموعات مرتبطة بإيران، فإن الولايات المتحدة ودول غربية أخرى نظرت إليها في البداية على أنها تميل نحو طهران، على عكس سلف السوداني الأكثر ميلاً إلى الغرب، مصطفى الكاظمي.

لقد عمل السوداني بجد لمعالجة هذه الهواجس. إلا إن أزمة غزة تهدد بعكس بعض التقدم الذي حققه. إذ تقف النُخَب والرأي العام خلف الفلسطينيين بقوة، وأوضحت بعض الفصائل السياسية إحباطها العميق من شركاء إسرائيل الغربيين.

على سبيل المثال، فقد تعرضت الحكومة للضغط من التيار الصدري، أكبر حزب شيعي عراقي خارج الحكومة والبرلمان، الذي حث المشرعين على سن إجراء يطالب بانسحاب نحو ٢,٠٠٠ جندي عراقي ما يزالون في البلاد (ظاهرياً في مهمة لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية).

لقد أوضحت الحكومة وداعموها بأن مثل ذلك المشروع لن يعرض على البرلمان، لكنهم تحدثوا بالفم الملآن دعماً للقضية الفلسطينية. وكان خطاب السوداني في القمة العربية التي عقدت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر في القاهرة أحد أقوى الخطب في إدانة أفعال إسرائيل في غزة.

من المرجح أن يستمر السوداني في السير على حبل مشدود، بالنظر إلى أن أولوياته المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، بالدرجة الممكنة، في الوقت الذي يستمر فيه في تقديم دعم قوي للفلسطينيين والسعي لتقديم المساعدة لتلبية الاحتياجات العملية، مثل المساعدات الإنسانية.

سيكون ذلك صعباً، لكن سيتمثل أحد سبل تَمكُّن حكومته من المضي في هذا المسار في استمرارها في

العمل كوسيط، والاستفادة من العمل الذي قامت به في الخليج في السنوات الأخيرة، حيث كانت وسيطاً بين إيران والسعودية، وفي الوقت نفسه حسَّنت علاقاتها مع مصر والأردن.

كما تستطيع أن تكون محاوراً بين الدول العربية وإيـران. ويمكن أن تفعل الشيء نفسه بالنسبة لدول أخرى. حيث بعثت الولايات المتحدة، على سبيل المثال، رسائل إلى طهران عبر بغداد.

لكن قد لا يتمكن السوداني من السيطرة على أفعال فصائل المقاومة الإسلامية إذا رد حزب الله على غزو بري إسرائيلي في قطاع غزة بفتح جبهة أخرى على حدود إسرائيل مع لبنان.

مـن المرجح أن يشهد مثل هذا السيناريو هجمات تشنها المجموعات الـعـراقـيـة على أصول امريكية في العراق وسورية. وقد تتحرك مجموعات ذات خبرة خاصة نحو لبنان لدعم حزب الله لوجستياً.

لـكـن ورغـم الخطاب العدواني الذي تستعمله المجموعات العراقية المسلحة، فإنها لا تبدو ميالة حالياً إلى تضخيم دورها بطريقة قد تعرض سلطتها في الحكم للخطر أو تجتذب رداً امريكياً أو إسرائيلياً في العراق (أو في سورية) – الأمر الذي يدفع إلى تصعيد لا يريده أي من الطرفين.

في ٢ و٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت المقاومة الإسلامية بيانات تعلن فيها مسؤوليتها عن ضربات على أهداف إسرائيلية. إلا إن هذه قد تكون إعلان نوايا، بالنظر إلى أنه لم يؤكَّد حدوث مثل هذه الهجمات.

اليمن:

لقد سلَّطت أزمة قطاع غزة الضوء على مجموعة في اليمن، في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة العربية. فإن حركة المتمردين الحوثيين (التي تسمي نفسها أنصار الله)، التي أخرجت الحكومة المعترف بها دولياً من العاصمة صنعاء في عام ٢٠١٤، هي عضو آخر في "محور المقاومة" الذي تقوده إيران.

فقد أعلن عبد الملك الحوثي، زعيم الحركة، وشخصيات رئيسية أخرى عن استعدادها للقيام بعمل عسكري إذا تدخلت الولايات المتحدة بقوة السلاح إلى جانب إسرائيل.

لقد وفّرت إعادة إشعال فتيل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني فرصة للحوثيين لتعزيز ثلاث نقاط جوهرية لأجندتهم السياسية. تـتـمـثـل الأولـى بالتزامهم بالقضية الفلسطينية. بالنظر إلـى الـتـعـاطـف واسـع النطاق مع الفلسطينيين في اليمن، فإن الحركة تـرى فـي اتـخـاذ موقف قيادي في الدفاع عن تلك القضية طريقة لتوسيع قاعدتها الشعبية.

والنقطة الثانية هي أن الحوثيين باتوا مرتبطين على نحو أقوى بنظرائهم في "محور المقاومة"، حيث يبدو أن البيانات الأخيرة تعكس تنسيقاً كاملاً في العمليات العسكرية. ومع تفاخرهم بهذه العلاقة المتنامية، يطرح الحوثيون أنفسهم للمرة الأولى لاعباً خارج ساحتهم الجغرافية المباشرة.

ويبدو واضحاً أنهم يرغبون بأن ينظر إليهم ليس على

أنهم متلقين للدعم من أعضاء المحور الآخرين وحسب بل كداعم فعال لمشاريعهم الإقليمية. لا شك في أن الحوثيين وشركاءهم يأملون أنهم بتعزيز شبكتهم بهذه الطريقة، يستطيعون أن يبعثوا برسالة أوضح إلى إسرائيل والولايات المتحدة بتكاليف التصعيد في غزة ومناطق أخرى في المنطقة.

النقطة الثالثة التي يؤكد عليها الحوثيون بوضوح لجماهيرهم المحلية والدولية هي أن قوتهم العسكرية تتنامى. ويدَّعون أنهم في مسار حربهم مع التحالف الذي تقوده السعودية وتدعمه الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٥، بنوا قدراتهم إلى حد أنه بات بوسعهم قصف إسرائيل وأصول امريكية في الشرق الأوسط.

من المؤكد أن فعالية أسلحة الحوثيين بعيدة المدى ما تزال غير واضحة. حتى الآن، لم تصل هجمات الحوثيين على إسرائيل إلى أهدافها أو تم إفشالها، بما في ذلك صاروخ أطلق في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر اعترضته السفينة الامريكية يو. إس. إس كارني (USS Carney) في البحر الأحمر وأسقط الإسرائيليون قذيفة أُطلقت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. إضافة إلى ذلك، فشل هجوم بالمسيرات قرب الحدود الإسرائيلية–المصرية في تشرين الأول/أكتوبر. حمَّلت إسرائيل مسؤولية المحاولة للحوثيين، وتقول مصر إن الطائرة المسيرة انطلقت من منطقة في جنوب البحر الأحمر، الأمر الذي ينسجم مع الادعاء الإسرائيلي. عند التفكير بضربات مستقبلية، من المرجح أن يحسب الحوثيون المخاطرة الماثلة في أن المزيد من التصعيد من شأنه أن يعرض للخطر موقعهم الذي يعطيهم ميزة داخل اليمن، ولا سيما على خلفية الهدنة غير الرسمية التي ما تزال قائمة ولو على نحو قلق، والمفاوضات مع السعودية بشأن وقف إطلاق نار دائم، التي من شبه المؤكد أن تنهار إذا انخرط الحوثيون في حرب أكبر في المنطقة.

دول الخليج العربية

الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان، والكويت والبحرين) منقسمة بشأن حرب غزة الأخيرة، كما هي منقسمة بشأن قضايا كثيرة.

اعلام دول الخليج

كانت ردود الفعل الفورية على اندلاع الأعمال العدائية منسجمة إلى حد كبير مع مواقفها السابقة. فالإمارات، التي طبَّعت علاقاتها مع إسرائيل في اتفاقيات إبراهيم لعام ٢٠٢٠، اصطفت مع إسرائيل؛ حيث أدانت حماس لقتل وخطف مدنيين إسرائيليين، ووصف الهجمات بأنها "تصعيد جدي وجسيم". على العكس من ذلك فإن قطر التي تحتفظ بعلاقات سرية مع إسرائيل لكن تجنبت إقامة علاقات رسمية، حمَّلت إسرائيل المسؤولية عن تصعيد العنف ودعت إلى ضبط النفس.

ويذكر أن الدوحة غاضبة جداً من حماس لقيامها بالهجوم؛ فقد كانت القيادة القطرية تدعم منذ وقت طويل الجناح السياسي لحماس، الذي يحتفظ بمكتب في العاصمة. أما السعودية، المركز السياسي لمجلس التعاون،

التي كانت على الأقل قبل ٧ تشرين الأول/أكتوبر تداعب فكرة التطبيع وكانت تتفاوض على الشروط مع الولايات المتحدة (التي ستكون جزءاً من أي اتفاق)، تبنت مساراً بين الطرفين.

إذ أصدرت بياناً يحث على خفض التصعيد من قبل الطرفين وحماية المدنيين، بينما استذكرت تحذيراتها السابقة من أن الوضع قد ينفجر بسبب استمرار الاحتلال. كما حذر البيان من تداعيات كارثية إذا شنت إسرائيل غزواً برياً شاملاً لغزة.

لكن بعد ثلاثة أسابيع من بداية حرب غزة، تطورت مواقف دول الخليج العربية. فقد حولت الإمارات العربية المتحدة تركيزها من انتقاد حماس إلى انتقاد حملة إسرائيل في غزة. واستعملت مقعدها في مجلس الأمن الدولي لشجب إسرائيل على استعمالها قوة غير متناسبة، بينما ألغت في الداخل كثيراً من الفعاليات لإظهار دعمها للنضال الفلسطيني. كما تعمل على جمع التبرعات من أجل المساعدات الإنسانية.

لقد قامت قطر بدور الوسيط، مستفيدة من قنواتها مع إسرائيل وحماس على حد سواء. ونجحت في إطلاق سراح أربع رهائن وتوسطت في اتفاق بين إسرائيل، وحماس ومصر (بالتنسيق مع الولايات المتحدة) من شأنه أن يسمح بإخلاء حاملي جوازات السفر الأجنبية أو الفلسطينيين الذين يعانون من وضع صحي حرج من غزة. دور الدوحة أكسبها الثناء – من وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن وعلى نحو لافت، من مستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هانيغبي.

كما تلقت الإمارة انتقادات حادة من مؤيدي إسرائيل في الكونغرس الامريكي، الذين يتهمونها بإيواء وتمويل إرهابيين. وما تـزال قطر تواجه دعـوات من أعضاء الكونغرس لإغلاق مكتب حماس وطرد قادتها. وقد أشارت إلى أنها لا تعتزم فعل ذلك.

أبقت السعودية نفسها بعيدة عن الأضواء، واستمرت في العمل كالمعتاد باستضافة منتديات استثمارية، بدلاً من إلغائها تعبيراً عن التضامن مع الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تشعر الرياض بالقلق بشأن التداعيات الداخلية للحرب، بالنظر إلى الاحتجاجات في المملكة وفي جميع أنحاء العالم العربي بسبب حملة إسرائيل المدمرة.

ففي حين أن مواطني السعودية لم يخرجوا إلى الشوارع دعماً للفلسطينيين كما فعل العرب في أماكن أخرى في المنطقة، فإنهم يظلون في منازلهم فقط بسبب خوفهم من انتقام الحكومة. رغم ذلك، فإن الغضب الشعبي ملموس بطرق لا تستطيع الرياض عدم ملاحظتها.

يبدو أن المملكة جمدت محادثات التطبيع، رغم استمرار الضغط الامريكي، على الأقل إلى أن يهدأ غبار المعارك. يدعي البيت الأبيض أن السعودية أكدت للولايات المتحدة أنها ستستأنف مناقشة التطبيع بعد انتهاء الحرب. وإذا استؤنفت المحادثات، فإن معالجة القضية الفلسطينية – التي كانت أصلاً على قائمة رغبات الرياض من المفاوضات – ستقفز دون شك إلى طليعة القضايا التي ستعالَج.

يمكن لتصوير التطبيع على أنه وسيلة الرياض لمساعدة القضية الفلسطينية أن يمنع ردود الفعل المحلية. لكن من غير الواضح ما إذا كانت المملكة تمتلك رؤية واضحة لما قد يبدو عليه الحل المرضي للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. حتى دون مثل تلك الرؤية، يبدو أصلاً أن الرياض تدفع بقوة لاستئناف عملية السلام، فرضياً دون حماس (التي وبّختها من خلال قنوات خفية، وإن لم يكن على نحو مباشر، على الأقل ليس علناً) لكن بمشاركة السلطة الفلسطينية في رام الله.

حتى الآن، تبقى جميع دول الخليج العربية، إلا قطر، تتخذ موقف المراقب في الدراما المتوالية فصولاً. فهي

قلقة بعمق بشأن احتمالات زعزعة الاستقرار الإقليمي، إن لم يكن نشوب حرب شرق أوسطية، لكنها تقتصر في تحركاتها على محاولات هادئة لإقناع إدارة بايدن بضرورة كبح جماح إسرائيل التي تستمر في هجومها في غزة.

المغرب:

منذ أقامت إسرائيل والمغرب علاقات دبلوماسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، وسَّعت المملكة على نحو مستمر علاقاتها مع إسرائيل، رغم الاحتجاجات من منظمات المجتمع المدني المؤيدة للفلسطينيين.

وقد دفع الملك بعملية التطبيع مع إسرائيل، انسجاماً مع دستور عام ٢٠١١، الذي يضع الملك بموجبه أولويات واتجاهات السياسة الخارجية للبلاد، ويقصر دور البرلمان على المصادقة على ما يراه مناسباً.

سرَّع المغرب تعاونه العسكري مع إسرائيل بتوقيع مذكرة تفاهم حول مبيعات الأسلحة وتبادل المعلومات الاستخبارية. وقد اشترى وحدات دفاع صاروخي من طراز باراك إم. إكس، ونظام سكايلوك دوم المضاد للمسيرات، ومسيرات هيرون من إسرائيل. كما روجت الرباط لسردية أن البلدين يواجهان عدواً مشتركاً، متهمة حركة استقلال الصحراء الغربية، جبهة البوليساريو، بالتعاون مع حزب الله في لبنان، الذي تصنفه، مثل إسرائيل، وكيلاً إيرانياً. في تموز/يوليو، في أعقاب اعتراف إسرائيل الرسمي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، أكملت الرباط ترقية العلاقات الثنائية بين البلدين، مع أول تبادل للسفراء. لكن طوال هذا الوقت، فإن الجبهة المغربية لدعم فلسطين، وهي منظمة المجتمع المدني الرئيسية المؤيدة لفلسطين في المغرب، ومنظمات أخرى استمرت في تنظيم مظاهرات تهاجم التطبيع.

على هذه الخلفية، ومباشرة بعد هجوم حماس، تبنَّى المغرب موقفاً متوازناً بحذر يهدف إلى تجنب استعداء إسرائيل أو الفلسطينيين. في بيان أصدرته في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت وزارة الخارجية المغربية الهجمات على المدنيين من قبل الجانبين ودعت إلى خفض التصعيد. في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، رأست الرباط اجتماعاً طارئاً للجامعة العربية لحشد الدعم خلف هذا الموقف. ووقَّعت أغلبية الحكومات العربية على القرار المتخذ في الاجتماع، والذي يكرر العنصرين أعلاه ويؤكد على الحاجة لإعادة إحياء عملية السلام. وحدها الجزائر، وليبيا، والعراق وسورية عبَّرت عن تحفظات بشأن لغة عملية السلام، حيث عبَّرت الجزائر عن القلق من أنها بدت على أنها تساوي بين "حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف بتقرير المصير" بـ"ممارسات الكيان الصهيوني [إسرائيل] التي تنتهك مواثيق وقرارات الشرعية الدولية".

لكن بعد ذلك بوقت قصير، دفعت الظروف المتردية بسرعة في قطاع غزة منظمات المجتمع المدني المغربية إلى الخروج إلى الشوارع للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين. ودفع الحكومة إلى التخلي عن محاولات

المحافظة على التوازن الدبلوماسي لصالح موقف أكثر دعماً للفلسطينيين. في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، خرجت الجبهة المغربية لدعم فلسطين في مظاهرة حاشدة في الرباط، بمشاركة ما يقدر بـ٣٠٠,٠٠٠ شخص يطالبون بوقف الحملة العسكرية الإسرائيلية وإغلاق السفارة الإسرائيلية.

ومنذ ذلك الحين، خرجت مظاهرات مؤيدة للفلسطينيين في جميع أنحاء البلاد يومياً تقريباً، حيث تضم الحشود مغاربة من جميع أجزاء الطيف السياسي، بما في ذلك ناشطين إسلاميين ويساريين. وكإجراء احترازي، أخلت إسرائيل سفارتها في الرباط في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

لقد تساهلت السلطات حتى الآن مع هذا التحشيد، بينما تجاهلت الدعوات لوقف التطبيع مع إسرائيل. تبقى قرارات السياسة الخارجية الكبرى حصرياً بيد الملك، والتطبيع مع إسرائيل خيار إستراتيجي يعزز الموقع الدبلوماسي المغربي في صراع الصحراء الغربية، الذي يبقى الأولوية القصوى للحكومة. كما أنه يعزز الأمن الوطني المغربي، من وجهة نظر النظام الملكي، بتوفير فرصة للرباط بتعزيز قدراتها العسكرية في مواجهة جبهة البوليساريو وداعمتها الرئيسية، الجزائر.

إلا إن مزيداً من التدهور في الوضع الإنساني في قطاع غزة أو تصعيداً إقليمياً من شأنه أن يثير التوترات في المغرب بإبراز التباين المتزايد بين المشاعر الشعبية الداعمة للفلسطينيين وأولويات السياسة الخارجية للرباط. وفي حين أن حشداً قوياً من شأنه أن يجبر الحكم الملكي على تعليق أو تجميد الحوار الدبلوماسي المفتوح مع إسرائيل، من غير المرجح أن يستسلم الملك للمطالبات بإعادة النظر في اتفاق التطبيع الذي ما يزال يرى أنه لمصلحة البلاد.

تونس:

في تونس، أعادت الأزمة الراهنة إيقاظ المشاعر المعادية لإسرائيل وعززت من شعبية الرئيس قيس سعيّد على نحو كبير. قبل ذلك، كان الرئيس يتبنى خطاباً شعبوياً بوحي من مزيج من المعالجات القومية العربية، والأفكار اليسارية ونظريات المؤامرة المعادية للغرب.

وأضاف الآن إلى كل ذلك القضية الفلسطينية. في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر سعيّد بياناً يعبر فيه عن "تضامنه الكامل وغير المشروط مع الشعب الفلسطيني" ودعا "المجتمع الدولي ... لوضع حد للاحتلال الغاشم لكل فلسطين".

في إصداره هذا البيانات وبيانات مماثلة، كان الرئيس يركب موجة الغضب الشعبي على إسرائيل وداعميها الغربيين، ويشجع المزيد من ذلك. تبعت ذلك موجة من الاحتجاجات ضد الدعم الغربي لإسرائيل.

في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، خرج الآلاف في مظاهرة في تونس، تلبية لدعوة من نقابة العمال الرئيسية، الاتحاد العام التونسي للشغل، وعدد من منظمات

المجتمع المدني.

بعد ثلاثة أيـام، نظمت جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة، الذي يقبع قادتها الرئيسيون في السجن بتهم التآمر على تقويض أمن الدولة، مظاهرة لإدانة الدعم الفرنسي والامريكي "غير المشروط" لإسرائيل.

وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي جلسة خاصة، دعا البرلمانيون التونسيون بالإجماع إلى تصويت عاجل على قانون يجرّم أي محاولة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. (واجتمعت الهيئة التشريعية في الجزائر المجاورة للهدف نفسه أيضاً.)

قد يكون جزء من دوافع سعيّد لاتخاذ هذا الموقف الحاد وإثارة الغضب الشعبي صرف الانتباه عن الأحوال الاقتصادية السيئة في البلاد. (على العكس من ذلك، فإن الجزائر – ورغم أن خطابها مؤيد جداً للفلسطينيين – فرضت ضوابط صارمة على المظاهرات، خشية أن تخرج عن نطاق سيطرة الدولة.) تعاني تونس من معدلات فقر وبطالة مرتفعة.

كما إنها ترزح تحت عبء ديون خارجية كبيرة جداً قد تتخلف عن سدادها في عام ٢٠٢٤ أو٢٠٢٥. وقد انخرطت الحكومة في مفاوضات إشكالية مع صندوق النقد الدولي على قرض من شأنه أن يساعدها في الاحتفاظ ببعض الملاءة المالية، لكن من غير المرجح أن تنجَز هذه الصفقة بالنظر إلى أن المفاوضات توقفت؛ لا تذكر الموازنة المالية لعام ٢٠٢٤ التي يتم تداولها في تونس صندوق النقد الدولي كمصدر خارجي للتمويل.

كما يوجَّه الغضب الشعبي حيال إسرائيل أيضاً إلى الأقلية اليهودية في تونس. إذ خرَّبت الحشود نصباً يرتبط بتلك المجموعة، التي يبلغ عدد أفرادها نحو ١,٥٠٠ شخص، وفي حادث منفصل أحرقت ضريح الحاخام يوسف المعرابي الـذي يعود إلى القرن السادس عشر، في جنوب البلاد.

كما استهدف المحتجون البعثات الدبلوماسية لحلفاء إسرائيل الغربيين، ولا سيما فرنسا، وألمانيا والولايات المتحدة. في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وبعد انفجار مميت في المستشفى الأهلي في مدينة غزة، خرج آلاف التونسيين، بمن فيهم أعضاء في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من جميع أجزاء الطيف السياسي، في مظاهرة إلى السفارة الفرنسية.

أدان المتظاهرون وسائل الإعلام الفرنسية لتحيّزها المزعوم لصالح إسرائيل ودعوا إلى طرد السفيرين الفرنسي والامريكي. في الأيام التي تلت، خرج مزيد من المظاهرات، بما في ذلك بعض تلك التي دعت إلى طرد السفير الألماني، الذي كان قد أعلن في خطاب بُث على الإذاعة الوطنية أن الإسرائيليين كانوا ضحايا "الإرهاب الفلسطيني". كما أقام عشرات المتظاهرين اعتصامات أمام المركز الثقافي الفرنسي والسفارة الفرنسية في تونس، ورددوا شعارات معادية لفرنسا.

في رسائلها للجهات الفاعلة الخارجية، تبنت تونس موقفاً متشدداً معادياً لإسرائيل. ففي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر أعلن سعيّد أن "الكيان الصهيوني" – وهو مصطلح يستعمل في وصف إسرائيل من قبل دول أخرى معادية للتطبيع مثل الجزائر، وليبيا وسورية – تجاهل "حقوق الإنسان وارتكب فظاعات بينما يتظاهر بأنه ضحية أمام العالم". ثم دعا "جميع الشعوب والأحرار في جميع أنحاء العالم الذين يؤمنون بالقيم الإنسانية العالمية إلى العمل لوضع حد لجرائم الحركة الصهيونية العالمية". وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى عكس تصويت الجزائر دعماً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي لهدنة إنسانية فورية في غزة، امتنعت تونس عن التصويت. وقال طارق الأدب، الممثل الدائم لتونس في الأمم المتحدة: إن الوضع "الجسيم وغير المسبوق" في غزة يتطلب موقفاً "أكثر وضوحاً" مما جاء في القرار.

الشّرقُ الأوسطُ الجديدُ يبدأ من تصحيح معاهدة لوزان

*مركز روج آفا للدراسات الاستراتيجية

في الشّرق الأوسـط هناك مشكلتان حلُّهما مرتبط بالسياسات العالمية أكثرَ من ارتباطه بسياسات الدول الإقليمية والحركات الداخلية؛ الأولى هي القضيّة الكرديّة وكردستان والثانية هي المسألة الفلسطينيّة وإسرائيل. في العالم العربي يزعمون أنّ حلّ المشكلة الفلسطينية هو البداية والأساس لحلّ المشاكل والأزمات في الشرق الأوسط، كذلك عند حدوث أي صراع أو نشوب معارك أو أيّ تطوّر للعلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل فإنّه يتمّ مباشرة الحديثُ عن الشرق الأوسط وكأن إسرائيل أو فلسطين هي الشرق الأوسط فقط. ولكنّ الموضوع الأساسي الذي لا يريدون إظهار حقيقته ولا يعترفون أنّه مشكلة مركزية في الشرق الأوسط ولا يريدون أنْ يزيحوا الستار عن حقيقته هي المسألة الكردية.

ولذا إنْ أمعنا النظر في التطورات التي حدثت في الشرق الأوسط تحت مسمّى الربيع العربي منذ ٢٠١١، والتي أطلق عليها القائد الكردي عبد الله أوجلان قبل ذلك بزمن بعيد "ربيع الشعوب" فسنجد هناك ثلاث دول رئيسة قامت بالتدخل في الحركات في البلدان العربية وهي تركيا وإيران والثالثة هي إسرائيل المستترة خلف ستار الصمت حيث قامت بإدارة هذه الحركات والوحدات المرتبطة بها عن طريق مخابراتها.

استغلّت تركيا وإيران التطوّرات التي حدثت في الشرق الأوسط لتحقيق طموحاتهما التوسعية وتدخّلتا في كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس والعراق ومصر. حيث تدعي إيران أنها تمثل العالم الشيعي وتركيا تزعم انها تمثل العالم الإسلامي السني.

ولكنّ إسرائيل كانت حذرة في مقاربتها للربيع العربي حيث رأت أنه إذا انتصرت الديمقراطية في الشرق الأوسط فإن ذلك لمصلحتها لأنّ الديمقراطية لا تعارض الديمقراطية من جهة ومن جهة أخرى كانت متخوّفة من صعود الحركات الإسلامية المتطرفة.

في تموز من عام ٢٠١٥ نشرت صحيفة (swissinfo SWI) أنّ السياسيين الإسرائيليين يرون الثورة في مصر خطراً استراتيجياً وذلك خوفا على معاهدة كامب ديفيد والشراكة الاستراتيجية التي كانت قد عقدتها اسرائيل مع نظام حسني مبارك. طبعا هؤلاء السياسيين قاموا بدفع الدولة العبرية بالضغط على الجيش المصري لوضع العراقيل أمام انتقال السلطة إلى الإخوان.

هذه الدول الثلاث ذات علاقة مباشرة بالقضية الكردية والفلسطينية، وكلُّ تغييرٍ في الشرق الأوسط سيطالهم بكل تأكيد، ولذا تسعى كل منها أن تنأى بنفسها أن تكون هي الضحية في التغييرات وذلك ألاّ يتم الحديث عن قضاياها الداخلية بأيّ شكلٍ كان وأنْ تحلَّ هي هذه القضايا بحسب مصلحتها.

لماذا الشرق الأوسط الجديد؟

مع انتشار وتوسع رقعة الصراعات والخلافات في الشرق الأوسط علم الجميع من دون شك أن الشرق الأوسط الجديد يتشكل وقاموا بالاستعداد للتغيرات المحتملة وتحركوا وفق خططهم ومشاريعهم الخاصة لأنّ قراءة كل من إسرائيل وتركيا والعالم العربي والحركات السياسية الأخرى للمشهد في الشرق الأوسط كانت مختلفة بمعنى أن كل من إسرائيل وتركيا وإيران تريد شرق أوسط بحسب مصالحها.

ترى من أين جاء مصطلح الشرق الأوسط الجديد؟ وكيف كان الشرق الأوسط القديم؟ ولماذا يحرك الحديثُ عن تغيير الشرق الأوسط مخاوفَ تركيا وإيران وإسرائيل؟

في عام ١٩١٤ كانت الدول الرأسمالية في سباق لتقاسم الأسواق العالمية وبحجة أن فرانس فرديناند ابن ملك النمسا قد قُتل على يد طالب صربي كانت قد دخلت في صراع دموي عرف بالحرب العالمية الأولى. كان من نتائج هذه الحرب أنْ رُسمت حدودٌ جديدة في الشّرق الأوسط بحسب مصالح الدول المنتصرة وهي: (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا) حيث تم تجزئة بعض الدول ونشأت دول جديدة، كذلك أصبحت بعض الشعوب ضحية، ولم يكن لها نصيب من تقسيم الشرق الأوسط. فأغلبية الشعوب التي كانت خاضعة لسلطة الدولة العثمانية المهزومة انفصلت عنها ونشأت دول جديدة على أنقاض الدولة العثمانية بعد سلسلة معاهدات مثل (القاهرة وسيفر وانقرة وسان ريمو) والتي انتهت بتوقيع معاهدة لوزان.

انقسمت كردستان بين أربع دول ومنذ ذلك الحين أصبحت القضية الكردية العقبة الأكبر والمشكلة الأصعب في الشرق الأوسط وبشكل خاص في تركيا وسوريا والعراق وإيران.

> **لا سلام للشرق الأوسط من دون الاعتراف بحقوق الشعب الكردي والفلسطيني**

من جهة أخرى كان هناك محاولات لتشكيل دولة إسرائيل منذ ١٨٩١ حتّى وعدت بريطانيا عام ١٩٣٧ بتقسيم فلسطين وأن تكون ٣٣٪منها لإسرائيل إلى أن تم الإعلان رسميا عن دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ونستطيع القول أن القضية الفلسطينية أصبحت تتصدر المشهد منذ ذلك الحين. وغني عن القول أنّ التقسيمات التي حدثت في الشرق الأوسط تسببت في الكثير من الحروب والثورات والمجازر والإبادات والنهب والتهجير والتغيير الديمغرافي وفقدان الأمن والسلام. الأنظمة التي أدارت الحكم في هذه الدول المتشكلة حديثاً لم تكن أنظمة نابعة من الإرادة الشعبية ولا هي عملت لمصلحة شعوبها.

لقد عملوا بشكل مباشر كموظفين لتنفيذ إرادة المقسّمين الأساسيّين للشرق الأوسط. لم يحلوا يوماً مشكلة ولا كان متوقعا منهم أن يفعلوا ذلك لأنّ النظام الذي تم إنشاؤه نظام وضعته الدول الاستعمارية لخدمتها بالدرجة الأولى.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ كان من المهم بالنسب لأمريكا كبح كل من روسيا والصين لضمان سيطرة وسيادة القطب الواحد، ولذا ولتتحرك في مواجهة هاتين القوتين كان يجب أن تضمن سيطرتها على "أوراسيا". ولتحقيق هذا الهدف من المهم جدا تنفيذ مخطط الشرق الأوسط الكبير (أو الشرق الأوسط الجديد) للتحكم بمنابع البترول والطاقة.

ولذلك تم اقتراح مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤ من قبل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على الدول الصناعية الكبرى (مجموعة الثماني) للتحالف مع أمريكا من أجل تنفيذه.

الشرق الأوسط الذي تشكل بعد معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ (كما أسلفنا) يعيش حالة من الأزمات والصراعات المذهبية والطائفية والعرقية حيث أصبح بؤرة لإنتاج مجموعات المرتزقة والإرهاب إلى جانب الحركات الثورية المطالبة بحقوقها كحقوق الشعب الكردي والفلسطيني والأقليات الأخرى، حيث كانت هذه الأزمات سببا في موجات من الهجرة ونقل مشاكل الشرق الأوسط إلى داخل أوروبا ودول الناتو مما ينعكس على الأمن والاقتصاد العالمي أيضاً.

ولذا فمن أجل بناء الشرق الأوسط الجديد الذي يكون أساساً لسيطرة أمريكا على أوراسيا من الضروري حل المشاكل الاقتصادية والمعيشية والقومية في الشرق الأوسط وعلى رأسها مشكلة الشعبين الكردي والفلسطيني.

إسرائيل وإيران وتركيا والشرق الأوسط الجديد

لهدم بناء كبير من المنطقي أن الأمر لا يتم مباشرة، ففي البداية لا بدّ من هدم الأماكن الضعيفة ثم الانتقال إلى النقاط التي تسبب الضعف وهكذا حتى الوصول إلى الأساسات من أجل إنشاء مبنىً جديد قوي على هذه الأنقاض.

كذلك عندما يتعلق الأمر بنظامٍ قائم في الشرق الأوسط عمره ١٠٠ عام فليس من الممكن هدمه مباشرة وتشكيل نظام بديل مكانه، لذلك فالتغيير يحتاج إلى مراحل قد تستغرق وقتاً طويلاً (من ٣٠-٥٠ سنة على الأقل).

إذا أمعنا النظر نجد أنّ ليبيا وإسرائيل ولبنان وسوريا والعراق واليمن والسودان وكردستان كلّها تعيش حالة صراع وحروب. من دون شك اشتعال فتيل الأزمة وتصاعد وتيرة القتال والخلافات ليس من باب الصدفة. وخاصة منذ ٢٠١١ حيث بدأت العديد من هذه الأحداث بشكل متزامن. وفي نفس الوقت نجد تحركاً حثيثاً من جانب كل من أمريكا وروسيا وتركيا وإيران وإسرائيل وكذلك التحالف الدولي ضد داعش. فما الذي يجري؟

> **هناك محاولات لتغيير الشرق الأوسط ولن يبقى على حاله**

إنّ كلّ طرف يسعى مع حلفائه لتشكيل الشرق الأوسط الجديد بما يناسب تطلّعاته ومصالحه فكل طرفٍ له رؤيةٌ خاصة للشرق الأوسط.

بما يتعلق بالشرق الأوسط الجديد هنالك مثلث من خارج العالم العربي متمثلاً في تركيا واسرائيل وإيران تعيش فيما بينها تناقضات وخلافات وكذلك تقوم بعقد الصفقات السرية فهي متفقة مختلفة بنفس الوقت.

إذا عاينّا الأمر من وجهة نظر إسرائيل فسنجد أنه منذ قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٧ لم يتوقف الصراع بينها وبين الفلسطينيين.

حدثت معارك وصدامات كثيرة وفي كثير من الحالات تجاوزت رقعة المعارك حدود فلسطين واسرائيل. الحكومات العربية المجاورة لإسرائيل وإن كانت غير مناهضة لإسرائيل سواء سرا أم علانية فإن شعوبها بحكم صلتها الدينية لم

تستطع أن تتقبل الدولة الإسرائيلية. ولا تستطيع هذه الحكومات أن تعلن قبولها لإسرائيل إرضاءً لشعوبها.

طبعاً في حالة كهذه من عدم الاستقرار فإن إسرائيل لن تنعم بالأمن والسلام، ولذا فإن الشرق الأوسط الجديد بالنسبة لإسرائيل يعني كسر هذه الحواجز. فمن ناحية التعاملُ بشكل رسمي مع الحكومات العربية ومن جهة أخرى تعمل من الناحية الاقتصادية والثقافية ليتم تقبلها من المجتمعات العربية. لذا فاتفاقيات ١٩٧٩ مع مصر وحتى الاتفاقيات مع الامارات والبحرين والأردن ومحاولة عقد الاتفاق مع السعودية تندرج ضمن هذا الإطار.

باختصار فالشرق الأوسط الجديد بالنسبة لإسرائيل يعني التطبيع مع العالم العربي وإزالة الخلافات وإنهاء القضية الفلسطينية والسيادة الاقتصادية على الشرق الأوسط. يا ترى كيف تستطيع اسرائيل تحقيق هذه الأهداف إن كانت اسرائيل الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل مرتبط بأمن المنطقة.

من جهة أخرى فإنّ وجودها هو ضمان لمصالح دول الغرب في الشرق الأوسط، حيث شددت بريطانيا وأمريكا والناتو على أن دعم وحماية إسرائيل هي حاجة وضرورة استراتيجية. من دون شك يجب تحديد الأمثلة المناقضة لإسرائيل في المنطقة ليكون هناك أعداء لهذه الديمقراطية حتى يثبتوا ادعاءاتهم ومن هذا المنطلق تم تحديد إيران كخطر كبير ليس فقط على إسرائيل وإنما على منطقة الخليج الفارسي (العربي) والشرق الأوسط حيث تنتشر العشرات من القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط تحت مسمى مواجهة خطر إيران. فهي تدعي أنها هنا لحماية الحلفاء الإقليميين، ولكن في الحقيقة هي هنا لحماية إسرائيل ولتنفيذ المشاريع الاستراتيجية لأمريكا والناتو.

ومن نتائج إظهار إيران كخطر كبير في الشرق الأوسط الاتفاق مع إسرائيل مثل الاتفاقية الابراهيمية وتراجع القضية الفلسطينية وازدهار المشاريع الاقتصادية كخط التجارة الواصل من الهند وحتى إسرائيل.

بالنسبة لتصاعد وتيرة المعارك بين حركة حماس وإسرائيل منذ السابع من شهر تشرين الثاني؛ إن لم تكن إسرائيل نفسها وراء إشعال هذه الحرب فإنها بحد ذاتها تخدم مصالح إسرائيل، فلا شيء يحدث من تلقاء نفسه في الشرق الأوسط.

لقد جاءت حرب حماس في وقت وصلت فيه تطورات الأحداث في الربيع العربي منذ ٢٠١١ وظهور داعش وبعد ١٢ عام وصلت إلى مرحلة تعبت يئست فيها الدول وتبعثرت المجتمعات وعاشت الأزمات الاقتصادية وتغيرت موازين القوى. يا ترى ألم تكن هذه التطورات الاقتصادية معدة من أجل تغيير الشرق الأوسط حيث الأولوية الأهم هي أمن إسرائيل.

> **هذه التغييرات هي في خدمة أمريكا وحلفائها بالدرجة الأولى**

لكن هذا لا يعني أن مصالح إسرائيل تديرها بريطانيا أو أمريكا فقط، فإسرائيل لها سياساتها الخاصة. ولهذا عندما تحدثت أمريكا عن الانسحاب من الشرق الأوسط وضعت إسرائيل القضاء على حماس نصب أعينها، وهكذا ستجبر إيران وحزب الله على التدخل وقدذى التدخل ولهذا رأينا كيف أن أمريكا جاءت بقوة عسكرية كبيرة برية وبحرية وجوية إلى الشرق الأوسط لتمنع توسع رقعة الصراع.

إن إيران من الدول التي لها سيادة وسيطرة تاريخية في الشرق الأوسط، فبعد انهيار امبراطورية الشاه رضا بهلوي المؤيد لأمريكا على يد الثورة الشعبية الإيرانية عام ١٩٧٩ وصعود نظام إسلامي شيعي إلى الحكم تغير وضع إيران

بالكامل وخاصة أن الخميني (أول رئيس بعد بهلوي) كان قد رفع شعار توسيع الثورة، وتحدث عن تحرير فلسطين والقضاء على إسرائيل وأمريكا. مع مجيء النظام الإسلامي نشبت بين العراق وإيران حرب دامت ثماني سنوات. وبعد هذه الحرب أصبحت إيران تهديداً للعالم العربي أو هكذا أرادت لها أمريكا مهندسة الاستراتيجية الغربية.

هناك العديد من الشكوك أنّ من أوصل الخميني إلى الحكم هما الناتو وأمريكا لينفذوا مخططات جديدة في الشرق الأوسط وخاصة أنهم وضعوا المنطقة في أزمة حقيقية بين العالمين السني والشيعي.

لتحمي إيران نفسها وتستطيع الاستمرار في سلطتها وسيطرتها في الشرق الأوسط فهي لديها مشاريع بالنسبة للشرق الأوسط، وتسعى للتوسع باسم التشيّع.

الشرق الأوسط الجديد بالنسبة لإيران يعني سلطتها المطلقة على كامل أراضيها الحالية دون التطرق لحل القضية الكردية والأقليات الأخرى داخل حدودها، كذلك التوسع باتجاه العراق وسوريا ولبنان (الهلال الشيعي).

ولكن باستثناء مخطط الدول المسيطرة فهل تتفق مشاريع كل من تركيا وإيران واسرائيل؟ نجدها تهدد بعضها وتتخذ المواقف المعادية لبعضها؟ ولكن كل واحدة منها تمضي في تنفيذ مشروعها من ناحية ومن ناحية أخرى تسعى لإزالة العقبات الكبيرة من أمام الآخرين. وهنا تُطرح الكثير من الأسئلة؛ على ماذا يتفقون وعلى ماذا يختلفون؟

فيما يخص الشرق الأوسط من وجهة نظر الدولة الثانية في الناتو، فقد نشأت تركيا عام ١٩٢٣ ويتم دعمها من قبل القائمين على معاهدة لوزان كي تبقى قائمة على حدودها وهي لا تتقبل الشعوب التي ضمن حدودها وخاصة الشعب الكردي وقضية كردستان.

لقد كانت دائما الحارس على مصالح الناتو وأمريكا في المنطقة وتحركت وفقها. في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته أمريكا وتكون دعامته الديمقراطية والتطور الاقتصادي وحقوق الإنسان تحت مسمى الإسلام المعتدل كانت تركيا مكلفة بإعداد الأرضية المناسبة للشرق الأوسط الجديد ولهذا استطاع النظام التركي (AKP) خلال مدة قصيرة أن يجمع حوله العالم العربي الاسلامي السني.

ومع بداية الربيع العربي تغلغلت تركيا في الكثير من المناطق مثل ليبيا وسوريا والعراق وكذلك عملت على زرع الفتن وزعزعة الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط ودخلت في نزاع مع اليونان...الخ. من دون شك أن تركيا لا تستطيع القيام بكل هذه التحركات بدون موافقة ودعم الناتو. دعنا لا نصغي لما يقال على الإعلام أو الأقاويل لنمعن النظر فيما يجري على الأرض.

> **إعادة تنظيم وصياغة الشرق الأوسط امريكيا لتطويق الصين وروسيا**

ماذا يجري؟ تركيا هي شريك في بناء الشرق الأوسط الجديد وهي تتحرك وفق على هذا الأساس فهي تهيئ الأرضية للمشروع بتدخلاتها في مجريات الأحداث.

وضعت المنطقة بأجمعها في حالة من الأزمات والصراعات؛ نشرت العنف وفتتت المجتمع ودعمت الإرهاب، ولكننا حتى الآن لم نجد أن الناتو أو أمريكا رأت في تركيا خطراً، إنما الحديث دائماً يكون عن إيران.

فالخلافات بين الناتو وأمريكا وبين تركيا هي مجرد خلافات على الإعلام فالجميع شركاء في بناء الشرق الأوسط الجديد، فبدون الناتو لا تستطيع تركيا الاستمرار.

ولكن تركيا لديها سياساتها الخاصة ولديها مشاريعها الخاصة وتريد تشكيل الشرق الأوسط الجديد بما يناسبها.

وبالنسبة إليها فالشرق الأوسط الجديد يعني تطبيق الميثاق الملّي وإنهاء القضية الكردية، ليس فقط في شمال

كردستان إنما في جميع أجزاء كردستان حيث تشترك مع إيران وتختلف مع الناتو وأمريكا في هذه النقطة.

تجاوز لوزان أم تكرارها

إذا قارنّا وجهة نظر كل من الدول الإقليمية الرئيسة (تركيا-إيران- اسرائيل) للشرق الأوسط الجديد فسنجد أنهم كلهم يتحدثون عن الشرق الأوسط الجديد ولكن بشكل مختلف. الشيء المشترك فيما بينهم هو إنهاء إرادة الشعوب وتوسيع رقعتها الجغرافية وإدارة موارد الشرق الأوسط وتطبيق مشاريعها الخاصة قدر الإمكان في إطار الاستراتيجيات الصينية والأمريكية والروسية.

لذا يبدو في بعض الأحيان عدم الثقة بين إسرائيل وأمريكا، وإيران وروسيا، وتركيا وأمريكا وتبتعد عن توازناتها. تتكرر هذه الأمور في الإعلام ولكن في الحقيقة مرجعية كل طرف من الأطراف واضحة.

لكن ولأن العالم يعيش حالة أزمة ومخاض ومرحلة بناء النظام الجديد وعدم الوضوح في سياسات الدول الكبرى ينعكس على سياسات الدول الإقليمية أيضاً؛ حيث نجد حلفاء أمريكا يتقربون من روسيا، والأعداء التاريخيون يتراضون، وتنعدم الثقة بين "الأصدقاء" وفي بعض الملفات نجد الأعداء يتفقون مثلما نجد الاتفاق بين تركيا وإيران في مواجهة الإدارة الذاتية الديمقراطية والقواعد الأمريكية في المنطقة.

لذلك فمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ومقالة (حدود الدم) التي نشرها الجنرال الأمريكي رالف بيترز في عام ٢٠٠٦ هو إنشاء شرق أوسط جديد.

ولكن بالنسبة إلى هذه الدول الإقليمية الرئيسة فالشرق الأوسط الجديد هو تجديد لمعاهدة لوزان واستمرار للاحتلال وخاصة تركيا التي لم تكف عن الحديث عن الميثاق الملي والوطن الأخضر والعثمانية الجديدة منذ وصول AKP إلى السلطة. كذلك إيران فهي رفضت المشرع الأمريكي وطرحت الهلال الشيعي بديلاً لذلك. هاتان الدولتان تخشيان تجزئة أراضيهما وضياع دولتيهما وكل تحركات تركيا وإيران في المنطقة منذ بداية الربيع العربي عام ٢٠١١ تندرج ضمن هذا الإطار.

إذا هما ترغبان في "لوزان" جديد يضمن استمرار هيمنتهما على المنطقة توسعهما فيها ولا يضمن حل مشاكل وقضايا الشعوب. على هذا الأساس هما لا تقبلان حل القضية الكردية أو أي حل للأزمات التي تعيشها المنطقة إلا في نطاق رؤيتها ومصلحتها فهما تعلنان وتصرحان أن السلام في الشرق الأوسط يبدأ بحل القضية الفلسطينية ولكنهما في الحقيقة تستغلان هذه القضة (مثلما تتحدث إسرائيل أحياناً عندما تختلف مع تركيا عن القضية الكردية). فأقوالهم في مكان وأفعالهم في مكان آخر.

> **"يوجد الكثير من المشاريع والرؤى المتعارضة في الشرق الأوسط"**

من الضروري تجاوز معاهدة لوزان

إن الادعاء بأن القضية الفلسطينية هي قضية جوهرية ورئيسة في الشرق الأوسط -كما يدعي العالم العربي وإيران وتركيا- ليس ادعاءً صحيحاً. كما أن حل هذه القضية لن يجلب السلام للمنطقة والأزمات التي يعيشها الشرق الأوسط ليست مرتبطة بمسألة ما بمفردها، بل هي نتيجة التقسيم الخاطئ للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى ومرتبطة بمعاهدة لوزان حيث إنه عام ٢٠٢٣ سيكون قد مر مئة عام والشرق الأوسط في حالة من الصراع والأزمات والمجاعة والإبادات الجماعية.

عمل النظام العالمي ومن خلال الأنظمة القومية الديكتاتورية التابعة له على ضمان مصالحه على حساب الشعوب.

وفي يومنا الراهن نجد العشرات من المنظمات الإرهابية منتشرة في الشرق الأوسط وتقوم بنهب وإرهاب المجتمعات.

النظام العالمي في حاجة لتغيير وتصحيح الشرق الأوسط لأن الوضع الحالي لم يعد يخدم مصالحهم حيث وضعوا هذا الأمر قيد التنفيذ بداية من أسر القائد أوجلان ١٩٩٩ واحتلال أمريكا لأفغانستان ٢٠٠١ وإسقاط نظام صدام حسين في العراق ٢٠٠٣ والربيع العربي ٢٠١١ وإنتاج داعش والمنظمات الإرهابية كالإخوان وغيرهم إلى محاولات تغيير الأنظمة الحالية وحتى تأجيج الحرب والصراع في غزة منذ ٧/١١/٢٠٢٣.

يجزم المراقبون أن مشروع الشرق الأوسط الجديد يتم تطبيقه ولكن لم يقدموا أية حلول. كما أنّ شكل المشروع لايزال غامضاً حتى الآن. ولكن مهما يكن فإنه من غير الممكن لأي مشروع أن يجلب السلام في الشرق الأوسط من دون تجاوز معاهدة لوزان وحل القضايا الرئيسة وعلى رأسها قضية الشعب الكردي.

بحسب الكاتب الألماني بيتر سكابر فإنّ ديمقراطية الشرق الأوسط التي طرحها القائد أوجلان كفيلة بإنهاء الصراع الطائفي والديني في الشرق الأوسط. لكن السؤال هو: هل توجد ديمقراطية في المشاريع الأمريكية أو في مشاريع أي طرف؟ وما دمنا نعرف ان ديمقراطية أمريكا والدول الأخرى هي مجرد ثوب مزركش للدعاية مثل تركيا التي طالما تمدح الديمقراطية ولكنها في الحقيقة نظام ديكتاتوري، فإنه من الصعوبة عندئذ تطبيق الحلول الديمقراطية في الشرق الأوسط لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم .

إن تطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد يمكن أن يتم بإحدى هذه الأشكال:

* تجاوز معاهدة لوزان وتصحيح الأخطاء التاريخية وخاصة تجاه الشعب الكردي، وجميع المشاكل في الشرق الأوسط، وتغيير الحدود الحالية وفق ما ورد في (خارطة حدود الدم).

* الحفاظ على الحدود الحالية بين الدول ودعم الأنظمة اللامركزية. (الفدرالية للدول التي تعيش أزمات قومية وأقليات عرقية)

* إعادة صياغة الأنظمة الموجودة بحجة الإرهاب ودعم ديمقراطية محدودة.

الخلاصة:

يوجد الكثير من المشاريع والرؤى المتعارضة في الشرق الأوسط. منها ما هو دولي ومنها الإقليمي، وقراءة كل منها لمشاكل الشرق الأوسط مختلفة عن الأخرى. وما يحدد مصير هذه الرؤى هو مدى قوة وشكل النظام العالمي والإمكانات المتاحة لتطبيقها.

> **إيران من الدول التي لها سيادة وسيطرة تاريخية في الشرق الأوسط**

حسب التطورات الحالية هناك محاولات لتغيير الشرق الأوسط ولن يبقى على حاله، وهذه التغييرات هي في خدمة أمريكا وحلفائها بالدرجة الأولى. إعادة تنظيم وصياغة الشرق الأوسط بما يتوافق مع الرؤى الأمريكية هو الأساس من أجل تطويق الصين وروسيا. لكن كيف سيكون شكل هذه التغييرات؟ وما هو موقع الكرد من هذه التغييرات؟ هذا ما لم يتضح بعد، ولكن المؤكد أنه من دون تجاوز لوزان وتصحيح أخطائها التاريخية والاعتراف بحقوق الشعب الكردي والفلسطيني فأي تغيير لن يجلب السلام للشرق الأوسط.

القمة الخليجية:

المتغيرات الدولية والإقليمية تحتم تشاوراً وتنسيقاً مستمراً

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

انطلقت في العاصمة القطرية الدوحة، الثلاثاء ٢٠٢٣/١٢/٥، أعمال القمة الـ٤٤ لدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى القادة، والتي يتصدر أجندتها ملفات حرب إسرائيل على قطاع غزة، والوحدة الاقتصادية الخليجية.

وافتتح أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي تترأس بلاده دورة القمة الحالية، القمة، وقال في كلمته الافتتاحية، إن القمة «تأتي في وقت نأمل فيه أن يسهم التفاهم والتواصل بين القادة في تنمية وتعزيز العمل الخليجي المشترك بما يحقق مصالح دولنا، وتطلعات شعوبنا، ويعزز مكانة مجلس التعاون إقليمياً ودولياً، ويتيح فرصاً أكبر للنمو والازدهار».

وشدد على أن «المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة تحتم تشاوراً وتنسيقاً مستمراً بين دول المجلس للتعامل معها». وقال إن القمة تعقد وسط «مأساة خطيرة وكارثة إنسانية غير مسبوقة ناجمة عن العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق، وخاصة في غزة».

ظروف استثنائية

وتأتي القمة الخليجية في ظل ظروف استثنائية تشهدها المنطقة، مع استئناف إسرائيل حربها على غزة بعد هدنة دامت أياماً قليلة، كانت قد تحققت بوساطة قطرية مصرية امريكية.

وتبذل دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً دبلوماسية لوقف الحرب كان من بينها استضافة العاصمة السعودية الرياض «القمة العربية الإسلامية» في نوفمبر الماضي.

وأضاف أمير قطر أنه في فلسطين المحتلة «انتهكت كافة المعايير والقيم الدينية والأخلاقية والإنسانية من خلال ما ترتكبه قوات الاحتلال من جرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من انكشاف حجم الجريمة ما زالت بعض الأوساط الرسمية تستكثر على الشعب الفلسطيني مطلب وقف إطلاق النار».

واعتبر أنه من العار على المجتمع الدولي «أن يتيح استمرار هذه الجريمة النكراء التي تواصل فيها القتل الممنهج، والمقصود للمدنيين الأبرياء العزل بمن في ذلك النساء والأطفال، لقرابة الشهرين».

وقال إن بلاده تواصل العمل لتجديد وتمديد الهدنة في قطاع غزة، وأكد أنها «ليست بدلاً على وقف دائم لإطلاق النار». ودعا مجلس الأمن إلى إجبار إسرائيل على العودة إلى طاولة المفاوضات بخصوص الحرب في غزة.

وأضاف أمير قطر: «أسر بكاملها شطبت من السجل المدني، وجرى استهداف البنى التحتية الهشة أصلاً، وقطع إمدادات الكهرباء والمياه والوقود وتدمير المستشفيات والمدارس والمراكز الحيوية، كل هذا بحجة الدفاع عن النفس مع أن الدفاع عن النفس لا ينطبق على الاحتلال وفقاً للقانون الدولي، ولا يجيز ما تقوم به إسرائيل من مجازر إبادة».

وشدد على أن «المجازر تعمق الشعور بالظلم وعجز الشرعية الدولية، لكن الوجه الآخر لهذه المأساة، هو صمود الشعب الفلسطيني وإصراره على نيل كل حقوقه المشروعة ومركزية قضية الفلسطينية».

وتابع: «كان ممكناً توفير كل هذه المآسي لو أدركت إسرائيل وداعموها أنه لا يمكن تهميش قضية الشعب الفلسطيني، وأن زمن الاستعمار قد ولى، وأن الأمن غير ممكن بدون سلام دائم وكلاهما لا يتحققان بدون حل عادل لهذه القضية».

وجدد الأمير تميم بن حمد، إدانة استهداف المدنيين من جميع الجنسيات والقوميات والدينيات، وشدد على ضرورة توفير الحماية لهم وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، ودعا الأمم المتحدة إلى ضرورة «إجراء تحقيق دولي بشأن المجازر في حق الشعب الفلسطيني».

واستقبل أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ورئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد، وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، ونائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان فهد بن محمود آل سعيد، الذي يحضر نيابة عن السلطان هيثم بن طارق، ووزير خارجية الكويت الشيخ سالم عبد الله الجابر، ممثلاً لأمير دولة الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر.

أمين عام مجلس التعاون الخليجي

من جانبه، دعا أمين عام مجلس التعاون الخليجي جاسم بن محمد البديوي، المجتمع الدولي إلى «الاضطلاع بمسؤولياته، والعمل أولاً على ضمان وقف فوري لإطلاق النار، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة»، بالإضافة إلى «تفعيل عملية سلمية ذات مصداقية تفضي إلى حل الدولتين بما يحقق الأمن والسلم في المنطقة، ويحمي المدنيين».

واستهل البديوي كلمته أمام قمة مجلس التعاون الخليجي بقوله: «نحن اليوم نجد أنفسنا محاطين بشدائد شاخصة،

خاصة ما نشهده من جرائم دموية جسيمة تقترف بحق الشعب الفلسطيني في غزة».

واقتبس البديوي جزءاً مما تضمنه أول بيان ختامي لمجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١، والذي نص حينها على أن «ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد ضرورة حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف».

وأضاف أمين عام مجلس التعاون الخليجي، في كلمته: «ما زلنا الآن نؤكد خطورة استمرار الاحتلال وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه من جهة، وتكرار الاستفزازات الممنهجة ضد مقدساته من جهة أخرى».

الرئيس التركي

اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في كلمته خلال القمة الخليجية، أن بنيامين نتنياهو يخاطر بمستقبل المنطقة برمته من أجل حساباته السياسية الداخلية الشخصية، مشدداً على أن قتل الأطفال والنساء جريمة حرب وجريمة إنسانية، ويجب أن تحاسب إسرائيل على أفعالها.

وأعرب أردوغان عن تقديره لجهود قطر في وقف إطلاق النار في غزة، قائلاً: «كنا نأمل أن تكون الهدنة دائمة».

وقال الرئيس التركي إن العلاقات التركية مع دول الخليد تشهد تطوراً بشكل يومي، لافتاً إلى أن وجوده في قمة الدوحة يشير إلى الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات والتعاون بين الجانبين.

وجاء في كلمة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان:

*نتنياهو يخاطر بمستقبل المنطقة من أجل حسابات سياسية.

*قتل الأطفال في غزة «جريمة حرب» ويجب محاسبة إسرائيل.

*من الضروري الوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار وتحقيق حل الدولتين.

*هدفنا الوصول إلى دولة فلطسين ذات الاستقلال والسيادة على حدود ٦٧ ١٩وعاصمتها القدس الشرقية.

*قتل الأطفال في غزة «جريمة حرب» ويجب محاسبة إسرائيل.

*نؤيد عودة آمنة للاجئين السوريين إلى وطنهم.

أهم ما جاء في البيان الختامي الصادر عن القمة الخليجية الـ٤٤

واختتمت القمة الخليجية الـ٤٤ أعمالها بإصدار بيان ختامي تضمن مواقف أعضاء المجلس الخليجي من آفاق عملهم المشترك ومن أبرز القضايا الإقليمية والدولية.

وفي ما يلي أبرز النقاط التي تناولها البيان الختامي:

أشاد المجلس الأعلى بقرارات «القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية لبحث العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني»، التي استضافتها السعودية في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، لبحث الأوضاع المؤلمة في غزة، وتداعيتها الأمنية والسياسية الخطيرة

أشاد المجلس الأعلى بنجاح جهود دولة قطر التي بذلتها بالشراكة مع جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، في التوصل إلى اتفاق هدنة إنسانية للتخفيف من الأوضاع الإنسانية المأساوية في قطاع غزة، وإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين من كلا الجانبين، والسماح بدخول عدد أكبر من القوافل الإنسانية والمساعدات الإغاثية بما فيها

الوقود المخصص للاحتياجات الإنسانية.

رحب المجلس الأعلى بدور دولة قطر البارز في مجال الوساطة، الذي أدى للإفراج عن عدد من المحتجزين في كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية، مما أكد مكانة دولة قطر كشريك دولي موثوق به في مجال الوساطة.

قرارات مجموعة «أوبك+»

أكد المجلس الأعلى دعمه لقرارات مجموعة «أوبك+» الهادفة إلى تحقيق التوازن في أسواق النفط، وتعزيز الرخاء والازدهار لشعوب المنطقة والعالم، ودعم النمو الاقتصادي العالمي.

العمل الخليجي المشترك:

أكد المجلس الأعلى حرصه على قوة وتماسك مجلس التعاون، ووحدة الصف بين أعضائه، وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل والترابط في جميع الميادين، بما يحقق تطلعات مواطني دول المجلس، مؤكداً على وقوف دوله صفاً واحداً في مواجهة أي تهديد تتعرض له أي من دول المجلس.

العمل العسكري والأمني المشترك:

صادق المجلس الأعلى على قرارات مجلس الدفاع المشترك في اجتماعه العشرين، المنعقد في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣، مؤكدا على أهمية تعزيز العمل العسكري المشترك.

أقر المجلس الأعلى النظام (القانون) الموحد لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة استرشادية، كما أعرب عن شكره للجهود التي تقوم بها الأجهزة المعنية بمكافحة المخدرات من مبادرات مشتركة لرصد الظواهر الإجرامية المستجدة وعمليات استغلال وسائل التواصل الاجتماعي، والتقنية الحديثة في عمليات تهريب المواد المخدرة التي تستهدف دول المجلس.

الوضع في قطاع غزة:

أدان المجلس الأعلى «العدوان الاسرائيلي» على قطاع غزة، وأكد على وقوف مجلس التعاون إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق خلال التطورات الراهنة في قطاع غزة ومحيطها، مطالبا بالوقف الفوري لإطلاق النار والعمليات العسكرية الإسرائيلية، وضمان توفير وصول كافة المساعدات الإنسانية والإغاثية والاحتياجات الأساسية، واستئناف عمل خطوط الكهرباء والمياه والسماح بدخول الوقود والغذاء والدواء لسكان غزة، ودعوة المنظمات الدولية إلى المشاركة في هذه العملية، وطالب المجلس بإنهاء الحصار الإسرائيلي غير القانوني والمخالف لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤١٧، بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠١٨، الذي يدين المنع غير القانوني من إيصال المساعدات الإنسانية، ويدين استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من اساليب القتال والمحظور بموجب القانون الدولي الإنساني.

أكد المجلس الأعلى على ضرورة الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١٢ بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣، بما في ذلك إقامة هُدن وممرات إنسانية عاجلة ممتدة في جميع أنحاء قطاع غزة، ودعا المجلس الأعلى كافة الأطراف إلى الالتزام بتطبيق القرار مطالباً الأمين العام للأمم المتحدة بوضع الآليات الملائمة لمراقبة تنفيذ القرار وفقا لمقتضيات بنوده،

كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل على الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي على غزة لاحتواء الحرب ومنع امتدادها إلى الدول المجاورة.

دعا المجلس الأعلى إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الشقيق، وحمّل إسرائيل المسؤولية القانونية عن اعتداءاتها المستمرة التي طالت المدنيين الأبرياء، وأسفرت عن قتل آلاف المدنيين في قطاع غزة، معظمهم من النساء والأطفال، في انتهاك صريح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

**دعا المجلس الأعلى جميع أطراف النزاع إلى حماية المدنيين، والامتناع عن استهدافهم، والامتثال والالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مطالباً بإطلاق سراح الرهائن والمحتجزين المدنيين، خاصة النساء والأطفال والمرضى وكبار السن.

أعرب المجلس الأعلى عن رفضه لأي مبررات وذرائع لوصف «العدوان الإسرائيلي» على قطاع غزة بأنه دفاع عن النفس، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة، ضمن القانون الدولي، للرد على ممارسات الحكومة الإسرائيلية غير القانونية وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد سكان غزة العُزّل، ودعم المجلس ثبات الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف لتشريد سكان غزة أو تهجيرهم.

أدان المجلس الأعلى استهداف «الاحتلال الإسرائيلي» المستمر للمنشآت المدنية والبنية التحتية في قطاع غزة، بما في ذلك استهداف المستشفيات وسيارات الإسعاف وطواقمها الطبية، ومخيمات اللاجئين والمدارس، بالإضافة إلى قتل الصحفيين.

أدان المجلس الأعلى استهداف قوات «الاحتلال الإسرائيلي» لمقر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، واستهداف المنشآت الدولية، امتدادا لسلسلة الانتهاكات الإسرائيلية لكافة القوانين والأعراف الدولية.

أشاد المجلس الأعلى بالجهود التي تبذلها الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية لوقف إطلاق النار ووقف «العدوان الإسرائيلي» على قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية للأهالي المحاصرين، مؤكدا على ضرورة تأمين إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية دون عوائق إلى كافة أرجاء قطاع غزة.

القضية الفلسطينية:

أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة من مركزية القضية الفلسطينية، وإنهاء «الاحتلال الإسرائيلي»، ودعمه لسيادة الشعب الفلسطيني على جميع «الأراضي الفلسطينية المحتلة» منذ يونيو ١٩٦٧م، وتأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان حقوق اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية، مؤكداً على ضرورة مضاعفة جهود المجتمع الدولي لحل الصراع، بما يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق وفق تلك الأسس، داعياً مجلس الأمن إلى إصدار قرار باستكمال الاعتراف الدولي بدولة فلسطين المستقلة وأن تنال العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة.

**دعم المجلس الأعلى مبادرة المملكة العربية السعودية والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط بالتعاون مع جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

**دعا المجلس الأعلى المجتمع الدولي إلى التدخل لوقف استهداف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس، وطرد الفلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية، ومحاولات تغيير طابعها القانوني وتركيبتها السكانية والترتيبات الخاصة بالأماكن المقدسة الإسلامية، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليها في مخالفة صريحة للقانون الدولي والقرارات

الدولية والاتفاقات القائمة المبرمة بهذا الشأن، مؤكداً ضرورة الابتعاد عن الإجراءات الأحادية.

* *أدان المجلس الأعلى قرار الحكومة الإسرائيلية بتسليح المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، في ظل حماية وتمويل من المستوى الرسمي والعسكري، مما أدى إلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين واستهداف منازلهم وبلداتهم وممتلكاتهم ومقدساتهم.

* *أدان المجلس الأعلى التصريحات والخطابات «العنصرية والمتطرفة» ضد الشعب الفلسطيني، التي صدرت عن عدد من المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، في مخالفة صريحة للقانون الدولي الإنساني، ولقرارات الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٦٨٦ بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠٢٣م، بشأن التصدي لخطاب الكراهية والتطرف لمنع اندلاع النزاعات.

* *أدان المجلس الأعلى الاقتحامات المتكررة من قبل المسؤولين في السلطة الإسرائيلية ومن المستوطنين الإسرائيليين لباحات المسجد الأقصى المبارك، في خرقٍ خطير للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس الشريف ومقدساته، وانتهاكٍ لقدسية المسجد الأقصى المبارك واستفزازٍ لمشاعر المسلمين، وأكد على أن الانتهاكات والاعتداءات المتواصلة على المقدسات يفاقم التوتر ويدفع بالأوضاع إلى دوامة عنف مستمرة.

* *أعرب المجلس الأعلى عن رفضه أي توجه لضم المستوطنات في الضفة الغربية إلى إسرائيل، في مخالفة صريحة لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤م، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، كما أدان استمرار إسرائيل في بناء الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطالب المجتمع الدولي بضرورة الضغط على السلطات الإسرائيلية للرجوع عن قراراتها الاستيطانية المخالفة للقوانين والقرارات الدولية.

مكافحة الإرهاب والتطرف:

أكد المجلس الأعلى على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه الإرهاب والتطرف أياً كان مصدره، ونبذه كافة أشكاله وصوره، ورفضه لدوافعه ومبرراته، والعمل على تجفيف مصادر تمويله، ودعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، وأكد على أن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي بنيت عليها مجتمعات دول المجلس، وتعاملها مع الشعوب الأخرى.

أكد المجلس الأعلى على أهمية تعزيز علاقات مجلس التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، والعمل مع المنظمات الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف وتأثيراتها الخطيرة وتداعياتها على المنطقة وتهديدها للسلم والأمن الدوليين.

حقل الدرة:

أكد المجلس الأعلى على أن حقل الدرة يقع بأكمله في المناطق البحرية لدولة الكويت، وأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة السعودية - الكويتية، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق لاستغلال الثروات الطبيعية في تلك المنطقة، وفقاً لأحكام القانون الدولي واستناداً الى الاتفاقيات المبرمة والنافذة بينهما، وأكد على رفضه القاطع لأي ادعاءات بوجود حقوق لأي طرف آخر في هذا الحقل أو المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بحدودها المعينة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

إيران:

**أكد المجلس الأعلى مواقفه وقراراته الثابتة بشأن العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مؤكداً ضرورة التزامها بالأسس والمبادئ الأساسية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي، ومبادئ حُسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها، ونبذ الطائفية.

**رحب المجلس الأعلى بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في بكين في ١٠ مارس ٢٠٢٣، وأعرب المجلس عن أمله أن يشكل هذا الاتفاق خطوة إيجابية لحل الخلافات وإنهاء النزاعات الإقليمية كافة بالحوار والطرق الدبلوماسية، وإقامة العلاقات بين الدول على أسس التفاهم والاحترام المتبادل وحسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والقوانين والأعراف الدولية.

**أعرب المجلس الأعلى عن القلق من تطورات الملف النووي الإيراني، والتأكيد على استعدادها للتعاون والتعامل بشكل فعال مع هذا الملف، والتأكيد على ضرورة مشاركة دول المجلس في جميع المفاوضات والمباحثات والاجتماعات الإقليمية والدولية بهذا الشأن، وأن تشمل هذه المفاوضات بالإضافة للبرنامج النووي الإيراني كافة القضايا والشواغل الأمنية لدول الخليج العربية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والكروز والطائرات المسيرة، وسلامة الملاحة الدولية والمنشآت النفطية، بما يسهم في تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة في إطار احترام السيادة وسياسات حسن الجوار والالتزام بالقرارات الأممية والشرعية الدولية لضمان تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

**أكد المجلس الأعلى على أهمية التزام إيران بعدم تجاوز نسب تخصيب اليورانيوم التي تتطلبها الاستخدامات السلمية، وضرورة الوفاء بالتزاماتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**شدد المجلس الأعلى على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة، والتصدي للأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، بما في ذلك استهداف السفن التجارية وتهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، والمنشآت النفطية في دول المجلس.

العراق:

**أكد المجلس الأعلى على مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق، ودعم الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، مشددا على أهمية الحفاظ على سلامة ووحدة أراضي العراق وسيادته الكاملة وهويته العربية الإسلامية ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة تكريسا لسيادة الدولة وإنفاذ القانون.

**سوريا:

أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة تجاه الحفاظ على وحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، واحترام استقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض التدخلات الإقليمية في شؤونها الداخلية، ودعم جهود الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي في سوريا بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

**لبنان:

أكد المجلس الأعلى مواقف مجلس التعاون الثابتة مع الشعب اللبناني الشقيق وعن دعمه المستمر لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، وللقوات المسلحة اللبنانية التي تحمي حدوده وتقاوم تهديدات المجموعات المتطرفة والإرهابية. مؤكدا على أهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وعدم تحوله إلى نقطة انطلاق للإرهابيين أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، مشددا على أهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق الطائف، من أجل أن تمارس سيادتها الكاملة فلا يكون هناك أسلحة إلا بموافقة الحكومة اللبنانية، ولا تكون هناك سلطة سوى سلطتها.

اشادات سعودية بالنتائج الإيجابية للقمة الخليجية

وأشاد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في رسالة إلى أمير قطر بعد مغادرته الدوحة، بالنتائج الإيجابية التي تحققت في الدورة الـ٤٤ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال في الرسالة التي نشرتها وكالة الأنباء السعودية «واس»: «لقد أكدت هذه الزيارة والمباحثات التي أجريناها معكم متانة العلاقات الأخوية بين بلدينا، والرغبة المشتركة في تعميق التعاون بينهما في المجالات كافة، والعمل على استمرار التنسيق والتشاور في القضايا ذات الاهتمام المشترك، في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسموكم، والتي تهدف إلى تحقيق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين».

وأشاد بن سلمان بالنتائج التي تمّ التوصل إليها خلال اجتماع مجلس التنسيق السعودي القطري، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات بين البلدين.

ترحيب بالمشاركة التركية

ورحب القادة بمشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كضيف على الدورة الرابعة والأربعين للمجلس الأعلى، وما تم خلال اللقاء من مناقشة لسبل تعزيز أواصر التعاون القائم بين الجانبين وبحث للقضايا ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والحرب في غزة، مشيدين بدوره والحكومة والشعب التركي في دعم القضية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه.

وأعرب المجلس عن قلقه من تصاعد مظاهر العنصرية والكراهية ضد العرب والمسلمين في عدد من الدول ووصول الخطاب المعادي للإسلام إلى مستويات خطيرة، أدت إلى خلق مناخ سياسي سلبي في العلاقات بين الدول، وخصوصاً حرق المصحف الشريف وتصاعد الاعتداءات ضد العرب والمسلمين والاستهداف المتعمد لهم.

وأشادت القمة بالدور المتنامي لدول التعاون الخليجي في التصدي للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة وخارجها، واستضافتها للفعاليات الدولية الكبرى، وأكد القادة أن نجاح هذه الفعاليات الدولية نجاح لكافة دول وشعوب المجلس، عبر تنظيم الفعاليات الكبرى مما من شأنه أن يعزز الحوار الدولي والتواصل بين شعوب العالم، ويرسخ مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال والاقتصاد، وتعزيز الجهود الرامية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة والتعامل مع التغير المناخي.

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

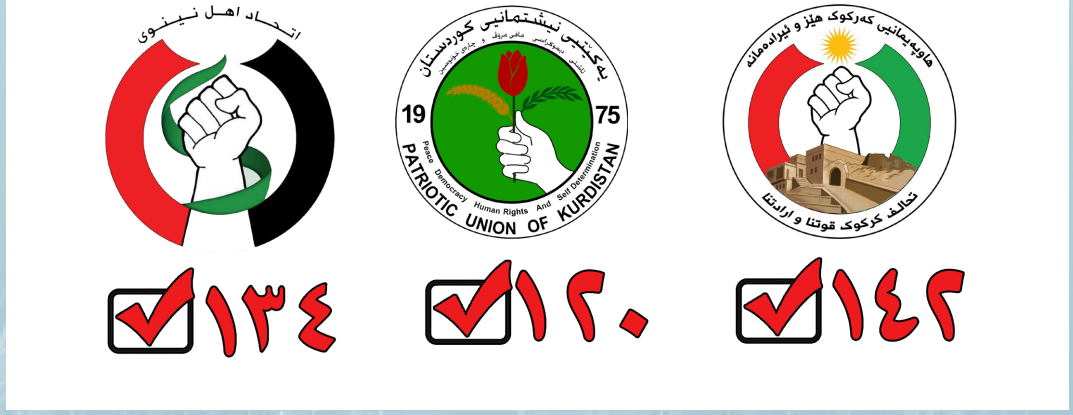

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily